جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الأمريكية (1988-2008)

The Impact of Iraqi Invasion of Kuwait on the Iraqi-American Relations (1988-2008)

إعداد

صالح خلف صالح

المشرف

أ.د. عبد المجيد علي العزام

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

1431هـ _ 2010م

تفويـــــض

أنا صالح خلف صالح أفوّض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: صالح خلف صالح

التاريخ: 15/ 6 /2010

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية" وأجيزت بتاريخ: 26 / 5 / 2010.

التوقيع

1. الدكتور: محمد عوض الهزايمه رئيساً :..

2. الأستاذ الدكتور: عبد المجيد علي العزام مشرفاً:..

3. الدكتور: محمود احمد جمعة علي ممتحنناً خارجياً

(جامعة العلوم التطبيقية) :.....................

شكر وتقدير

بتوفيق من الله ورعايته تمت هذه الرسالة، اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن فائق الشكر والتقدير والاحترام إلى معالي الأستاذ الدكتور عبد المجيد علي العزام المشرف علـــى الرســـالة على ما بذله من الجهود الطيبة والذي كان لملاحظاته وتوجيهاته الدور الأكبر في انجـــاز هـــذه الرسالة

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان الكبير إلى الأساتذة كل من الدكتور سعد السعد رئيس قسم العلوم السياسية، ومعالي الأستاذ الدكتور أمين عواد مشاقبه، والدكتور محمد عوض الهزايمـــه الذين قدموا لي النصح والرأي السديد، وكرم التعاون طيلة السنة التحضيرية، كما لـــم يبخلـــوا علينا بالتوجيه خلال إعداد هذه الدراسة.

والشكر والعرفان موصول لمعالي الدكتور رافع حياد العيساوي نائب رئـــيس الـــوزراء لجمهورية العراق، والأستاذ هوشيار زيباري وزير خارجية جهورية العراق، وسعادة الأســـتاذ سعد جاسم الحياني سفير جمهورية العراق لدى الأردن لما أحاطوني به من رعاية وشدوا مـــن أزري، وبتوجيهاتهم ذللت كل الصعاب، وجعلتني في هذا الموقف، وكان لها الأثر الكبيـــر فـــي نفسي للاستمرار والتقدم والمواصلة، ولا يسعني في هذا المجال إلا إن أتوجه بخـــالص الـــشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد عبدالعال النعيمي، والأستاذ سعد شاكر، والعاملين في مكتبـــة جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ومكتبة الجامعة الأردنية، ومكتبة عبدالحميـــد شـــومان، ومكتبة العلوم السياسية في جامعة بغداد وجامعة النهرين، علـــى مـــا قـــدموه مـــن تـــسهيلات ومساعدات مكنتني من الاطلاع على الأعداد الكبيرة من المصادر والمراجع والـــدوريات التـــي أعانتي على الدراسة.

والشكر والتقدير إلى إخوتي وعائلتي وكل من ساعد في إعداد الرسالة.

الباحث

الإهداء

إلى روح والـــــدي الذي تمنيت إن أكون خير خلفٍ لـــه رحمه الله.

إلى والــدتي التي وضحت لي طريق الحياة بدعائها رعاها الله.

إلى أخـــي عضدي الأكبر مهدياً لـــه دعائي حفظه الله.

إليكم اهدي جهدي بسم الله

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
عنوان الدراسة	أ
التفويـض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الانكليزية	ي
الفصل الأول: تمهيد للدراسة	1
الفصل الثاني: الاجتياح العراقي للكويت عام 1990	23
المبحث الأول: العراق قبل اجتياح الكويت	24
المطلب الأول: تداعيات الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) على العراق	25
المطلب الثاني: الظروف الدولية السائدة قبل اجتياح العراق للكويت	39
المبحث الثاني: المواقف السياسية من اجتياح العراق للكويت	47
المطلب الأول: المواقف على المستوى الدولي	48
المطلب الثاني: المواقف على المستوى الإقليمي	62
المطلب الثالث: المواقف العربية والدولية المؤثرة نحو اندلاع حرب الخليج الثانية 1991	71
الفصل الثالث: حرب الخليج الثانية الأسباب والنتائج	91
المبحث الأول: أسباب الحرب	92
المطلب الأول: الأسباب السياسية	93
المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية	98

المطلب الثالث: الأسباب العسكرية..............................101
المبحث الثاني: نتائج حرب الخليج الثانية 1991......................105
المطلب الأول: النتائج على الصعيد العسكري.....................106
المطلب الثاني: النتائج على الصعيد الاقتصادي...................110
المطلب الثالث: النتائج على الصعيد السياسي 117
الفصل الرابع: الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.................124
المبحث الأول: أسباب الاحتلال.......................................125
المطلب الأول: المصالح الأمريكية............................126
المطلب الثاني: المصالح الإسرائيلية............................134
المطلب الثالث:اتهام العراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل.........140
المطلب الرابع:اتهام العراق بدعم الإرهاب...................... 148
المبحث الثاني: نتائج الاحتلال.......................................156
المطلب الأول: النتائج على المستوى المحلي العراقي...........157
المطلب الثاني: النتائج على المستوى الإقليمي.................169
المطلب الثالث: النتائج على المستوى الدولي...................177
المطلب الرابع: مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق.............181
الفصل الخامس: الخــــــاتمــــة 188
الاستنتـــــاجات 202
التوصيـــــات 204
المراجــــــــع 205
الملاحق..227

آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية

أعداد الطالب: صالح خلف صالح

إشراف الأستاذ الدكتور: عبدالمجيد علي العزام

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أسباب الاجتياح العراقي للكويت من خلال التركيز على الظروف الدولية وظروف العراق قبل الاجتياح، مع توضيح مواقف المجتمع الدولي على المستويين الدولي والإقليمي من الاجتياح، كما هدفت إلى الوقوف على ردود أفعال الإدارات الأمريكية من ذلك الاجتياح، وبالتركيز على أسباب حرب الخليج الثانية 1991 ونتائجها، مع إبراز أبعاد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003، من خلال توضيح أسباب ونتائج الاحتلال.

فيما تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بمدى تأثير الاجتياح العراقي للكويت في آب 1990 على العلاقات العراقية الأمريكية، التي أدت لاحتلاله في عام 2003، وانعكاسات هذا الاحتلال على مستقبل العلاقات بين البلدين وقامت الدراسة على فرضية رئيسه مفادها أن الاجتياح العراقي للكويت 1990، قد شكل مبرراً وفرصة سانحة للتدخل الأمريكي المباشر في شؤون منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي دفعها لإتباع سياسة خارجية ركزت على مبدأ القوة لمواجهة الأخطار التي تهدد مصالحها، على المستويين الإقليمي والدولي.

واعتمدت الدراسة على منهجين في تناول مباحثها ومطالبها وهما: المنهج التاريخي وذلك بهدف سبر غور الإحداث التي جرت في هذه الحقبة الزمنية المتعلقة بكل من العراق والكويت وبالوقائع التاريخية المتداخلة بينهما، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل

الأحداث التي جرت عامي 1990-1991، وما نتج عنها من ردة فعـل أدت إلـى الاحـتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وتمكنت الدراسة من إثبات صحة الفرضية القائلة بأن الاجتياح العراقي للكويـت شـكل مبرراً للتدخل الأمريكي المباشر في المنطقة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أبرزها: أن الاجتياح العراقي للكويـت كان بفعل أسباب تاريخية واقتصادية وجغرافية، كما توصلت الدراسة إلى أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، قد استند إلى معلومات غير دقيقة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ومدى ارتباطه بالتنظيمات الإرهابيـة.

و استشرفت الدراسـة الاستنتاج المتعلق بمستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وقالت إنـه مرهون بالتطورات السياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومدى تنفيـذ الجانـب الأمريكي لاتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق.

واقترح الباحث توصيات جاءت بالاستناد إلى الاستنتاجات كان من أبرزها: الحفاظ على الذات العربية والإسلامية لدى أبناء الشعب العراقي جراء الاحتلال المفروض عليـه، والـسعي لإذكاء الحقائق الأساسية في نفوس أبناء البلد كالانتماء الحضاري للعروبة والإسلام والاعتبارات الوطنية والقومية، السير الجاد نحو تحقيق المصالحة الوطنية، والعودة إلى التلاحم المصيري بين أبناء الشعب وتناسي الأحقاد وتخليصه من حالات الثأر والانتقام، والتعجيل بالانسحاب والالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة كفيل بإنهاء العديد من تلك الخلافات.

The Impacts of the Iraqi Invasion of Kuwait on the Iraqi-American Relations.

Prepared by: Saleh Khalaf Saleh
Supervised by: Prof. Dr. Abdelmajed Ali Al-Azzam

Abstract

This study aims to identify the reasons behind the Iraqi invasion of Kuwait by concentrating on the international and Iraqi circumstances before the invasion, and to clarify the attitudes of the International Community at the international and regional level towards the invasion. Moreover, it examines the reactions of the American administrations to the invasion by highlighting the reasons behind the Second Gulf War in 1991 and its consequences. It also points out the consequences of the American occupation of Iraq by clarifying its reasons and outcomes.

The study is dedicated to answer the main question of the impact of the Iraqi invasion of Kuwait on August 1990 on the American-Iraqi relationships, which led to the occupation of Iraq on April 2003, and the effects of this occupation on the future relationships between both countries. The study is based on the main hypothesis that the Iraqi invasion of Kuwait in 1990 served as an excuse for a direct American intervention in the Middle East affairs, which made the United States follow a power-driven foreign policy to face dangers jeopardizing its regional and international interests.

The study is based on a number of approaches in dealing with its subjects and requirements: (1) the historical approach, which requires an inductive method based on analysis and reconstruction of the then events related to Iraq, and which also requires a slight examination of history, as the historical events overlap between Iraq and Kuwait. (2) the descriptive analytical approach to describe and analyze events that depend on the performance of the American and Iraqi decision-makers in the light of the events between 1990-1991 and their outcomes that had led to the American occupation of Iraq in 2003.

The study has proved the validity of its hypothesis, i.e. the Iraqi invasion of Kuwait was an excuse for the direct American intervention in the region.

The study reached a number of conclusions, most importantly: the Iraqi invasion of Kuwait was due to historical, economic and geostrategic reasons, and it resulted in many outcomes like, and most importantly, the withdrawal of the Iraqi Government from Kurdistan, air embargo in northern and southern Iraq and the destruction of the infrastructure of the Iraqi's economy (which was already burdened with debts due to the Iran-Iraq War). Furthermore, it resulted in American reactions of adopting an American foreign policy based on Carter's principle that justifies the use of force against Iraq after jeopardizing United State's vital interests in the region. Besides, the study concluded that the American invasion of Iraq in 2003 was based on inaccurate information about Iraq's possessions of mass-destruction weapons and its connection with terrorists organizations. The study predicts also the conclusion of the future American occupation of Iraq, and presumes it is contingent upon the political developments in the regional and international level and upon the implementation of the United States of the agreement to withdraw its forces from Iraq.

The study made recommendations based on its conclusions, most prominent are: opposing the American directions imposed on Iraq with other regional parties like Iran and Turkey in connection with media, ideological and cultural levels. Moreover, the study recommends to distinguish between the political streams and movements with national and anti-occupation slogans and the armed groups that adopt terrorist acts aimed at the innocent. It also recommends standing against those movements that call upon division of Iraq based on racial, religious or other backgrounds, and recommends also conducting a national campaign that reassures the Iraqis and convince them that they are able to manage their own affairs and makes them aware that the Iraqi domestic conflicts are a byproduct of the occupation and that withdrawal must be accelerated in order to end many of these conflicts.

الفصل الأول

تمهيد للدراسة

المقدمة:

إن التدخل الدولي في مسار الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988، أدى لإحـــداث تغييرات كبيرة في مسار الحرب التي اندلعت على اثر المساعي الإيرانية لتصدير ثورتها إلـــى دول منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص العراق ودول الخليج العربي، بعد أن قامـــت بتصفية النظام الإمبراطوري والقيادة العسكرية والسياسية الموالية للشاه محمد رضـــا بهلـــوي، حيث سقط نظام حكمه في شباط 1979، على يد أنصار الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخمينـــي، الأمر الذي جعل العراق يدخل في حرب ضروس دامت ثماني سنوات على حدوده الشرقية ضد إيران، بعد أن تم إلغاء اتفاقية الجزائر المنعقدة عام 1975 بين الطرفين العراقي والإيراني، التي جرى بموجبها اقتسام شط العرب وفق خط التالوك "المنتصف"، وقد عد ذلك يصب في صـــالح الجانب الإيراني.

ويعتبر موقف إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان خلال هذه الحـــرب، احـــد ابـــرز التدخلات الدولية في مسار الحرب، وذلك بعد أن عمدت تلك الإدارة إلـــى تطوير علاقاتها مـــع كل من العراق وإيران على حد سواء، فقامت بزيادة مشتريات النفط العراقي، والموافقة علـــى برنامج ضخم يسمح بتقديم قروض للمشتريات الزراعية، وتطور الأمر لزيـــادة حجـــم التبـــادل التجاري بين البلدين إلى جانب تقديم معلومات أمنية وعسكرية مهمة للعراق قبل انتهاء حربه مع إيران، وفي الوقت ذاته قامت الولايات المتحدة الأمريكية – وكما كشف تقرير ما يسمى بإيران

غيت – ببيع إيران بعض الأسلحة سراً في فترات متعددة في مجرى الصراع بين الطرفين، وذلك سعياً منها لعدم السماح لأي من الطرفين الخروج منتصراً في الحرب التي قتل فيها حوالي 675 ألف شخص من الطرفين، إضافة إلى الخسائر المادية وخروج العراق بمديونية ضخمة، وبعد ثماني سنوات من الحرب الطاحنة وافقت إيران على قرار مجلس الأمن 598، الذي قضى بوقف إطلاق النار رسمياً في 20 آب 1988، إلا أن التغير البارز في الموقف الأمريكي تجاه العراق جاء في عهد إدارة الرئيس بوش الأب بعد غزو القوات العراقية للكويت واحتلالها في 2 آب 1990، الأمر الذي كان سبباً في اشتعال حرب الخليج الثانية التي استمرت من 16 كانون الثاني إلى 28 شباط 1991 (سليم، 2004: 631).

كان للولايات المتحدة الأمريكية دور رئيس في تحشيد تحالفٍ دولي تمثل بـ (33) دولة، وإصدار (12) قراراً من مجلس الأمن بإدانة العراق واستعمال القوة ضده إذا لم تسحب قواته دون شروط قبل 15 كانون الثاني 1991، وانتهت بإخراج القوات العراقية من الكويت. وفي عهد الرئيس كلينتون وضعت الإدارة الأمريكية ضمن أولوياتها التصدي لعناصر التحدي في منطقة الخليج العربي المتمثلة بالعراق وإيران من خلال ما عرف بسياسة الاحتواء المزدوج لكل منهما، حيث كانت هذه السياسة تنطوي على ضرورة إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري، كما تمسكت إدارة كلينتون بضرورة خضوع العراق لقرارات مجلس الأمن والتخلص من برنامجه لأسلحة الدمار الشامل. (سعيد، 2001: 22).

أما فيما يتعلق بإيران فقد اشتملت سياسة الاحتواء المزدوج على تعبئة المعارضة الدولية ضدها، بالإضافة إلى فرض الحصار الاقتصادي عليها، كما أن الإدارة الأمريكية لا تريد تغيير النظام القائم وإنما تريد تغيير سلوكياته تجاه قضايا ترويج الأسلحة النووية والإرهاب ومعارضة

عملية السلام في الشرق الأوسط. فسعت توجهات صانع القرار الأمريكي لإيجاد منافذ تزيد من الاعتماد الخليجي على الولايات المتحدة في حماية أمنها وسيادتها من أي اعتداء خارجي، بحيث أدت الأوضاع في منطقة الخليج إلى إحداث تطورات دفعت العراق إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية ضد الكويت، الأمر الذي جعل الفرصة سانحة للتدخل الأمريكي الحاسم ضد العراق عسكرياً في كانون الثاني 1991، والبحث عن الصيغة الأمنية الملائمة لضمان مصالحها الاقتصادية والسيطرة الأمريكية على منابع النفط ولفترات تمتد لأمد بعيد.

وفي ظل حالة الاختلاف بين فقهاء العلاقات الدولية حول مكانة الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، برز اتجاه فكري داخل الولايات المتحدة يركز على دور السياسة الواقعية وتفاعلاتها مع هيكل النظام الدولي، وضرورة استخدام القوة لكي تتغلب على الصعوبات التي عجزت السياسة الخارجية عن تجاوزها، فكانت الغلبة في صف هذا الاتجاه الفكري بحيث دفع الإدارة الأمريكية لإصدار قرارها لغزو العراق، ودخول القوات الأمريكية بغداد في 9 نيسان 2003، والذي تداخل ملفه مع العديد من الملفات الإقليمية الأخرى بعد بروز إيران كقوة إقليمية تنافس الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وصعود بعض القوى المحلية في عدد من بلدان الإقليم، بحيث كانت طرفاً في دفع الولايات المتحدة لاتباع سياسة خارجية محددة تتشدق بشعار محاربة الإرهاب الذي نجم عن أحداث 11 أيلول، والتي فسرتها أمريكا على أنها اعتداء صارخ عليها، وأن العراق له علاقة مع القاعدة التي نفذت الهجوم، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى محاربة الإرهاب، و كذلك الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة الحيوية من أجل الحفاظ على مصالحها مع السعي لإجراء عملية الإصلاح السياسي وحماية الحريات العامة

وحقوق الإنسان في المنطقة. ومن هنا يقع على عاتق هذه الدراسة تقديم وصف تحليلي لكل تلك الأحداث.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بمدى تأثير الاجتياح العراقي للكويت في آب 1990 على العلاقات العراقية – الأمريكية، التي أدت لاحتلاله في نيسان 2003، وانعكاسات هذا الاحتلال على مستقبل العلاقات بين البلدين.

وتسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما أسباب الاجتياح العراقي للكويت عام 1990؟

2- ما مواقف المجتمع الدولي، وخاصة الموقف الأمريكي، من الاجتياح العراقي للكويت؟

3- ما نتائج الاجتياح العراقي للكويت عام 1990؟

4- ما أبعاد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003؟

5- ما نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؟

6- ما مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق؟ وما انعكاساته على العلاقات العراقية – الأمريكية؟

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتركز على العلاقات العراقية – الأمريكية خلال الفترة الممتدة من الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 حتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ونتائج هذا

الاحتلال على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وانعكاساته على العلاقات العراقية الأمريكية.

وتتلخص الأهداف التي ستحققها الدراسة بما يلي:

1- الوقوف على الظروف المحلية والدولية السابقة للغزو العراقي للكويت، والأسباب التي كانت وراء الاجتياح العراقي للكويت.

2- تتبع مواقف المجتمع الدولي من الاجتياح على المستويين الدولي والإقليمي.

3- الوقوف على أسباب شن حرب الخليج الثانية كانون الثاني 1991، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ونتائجها على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

4- إبراز أبعاد الاحتلال الأمريكي للعراق نيسان 2003 وذلك من خلال توضيح الأسباب والنتائج، وتقديم تصور لمستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساته على العلاقات العراقية الأمريكية.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أن الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 قد شكل مبرراً وفرصة سانحة للتدخل الأمريكي المباشر في شؤون منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي دفعها لاتباع سياسة خارجية ركزت على مبدأ القوة لمواجهة الأخطار التي تهدد مصالحها، ومن ثم احتلال العراق عام 2003 الذي أدى إلى نتائج خطيرة على المستويين الإقليمي والدولي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها:

1- تتناول موضوع الاجتياح العراقي للكويت والذي عرض التضامن العربي للخطر.

2- توفر وجهة نظر للمهتمين والمحللين للاطلاع على الأحداث التي جرت في منطقة الشرق الأوسط والعراق خلال حقبة زمنية هي في غاية الأهمية.

3- تقدم تصوراً لمستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وانعكاسات هذا الاحتلال على العلاقات العراقية – الأمريكية المستقبلية.

التعريف بالمصطلحات :

أثار الاجتياح العراقي للكويت:

هي النتائج المترتبة على الاجتياح العراقي للكويت ومدى انعكاس ذلك اقتصاديا وسياسيا وعسكريا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

حدود الدراسة:

هناك عدد من المحددات التي لابد من أخذها بعين الاعتبار ليتسنى للدراسة تحقيق أهدافها المرجوة، وهذه المحددات هي:

- المحدد الزمني: 1988 و 2008.
- المحدد الجغرافي: العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسين في تناول مباحثها ومطالبها وهما: المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل وتفسير الأحداث التاريخية، التي جرت في هذه الحقبة الزمنية التي تتعلق بالعراق، كأساس لفهم المشكلة بطريقة

منطقية والتي تستلزم عودة بسيطة للتاريخ كون الوقائع التاريخية تتداخل بين العراق والكويت. و كذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، هذا المنهج الذي يعتمد على دراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها كيفيا أو كمياً، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على اثر الاجتياح العراقي للكويت وما رافقها من تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية وعلى الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية كافة.

الإطار النظري:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمميزات إستراتيجية وجغرافية هامة، وخاصة امتلاكها للثروة النفطية والمصادر والثروات الطبيعية التي أهلتها لان تكون مطمعاً للدول الاستعمارية الغازية، والتي أصبحت واضحة منذ أوائل القرن العشرين بعد أن بدأت الإمبراطورية البريطانية تعمل على تحقيق مصالحها في المنطقة، وذلك من خلال الحيلولة دون قيام وحدة عربية. وقد عانت هذه المنطقة وما زالت من الحروب وعدم الاستقرار، كما تتسم بصراعاتها الطويلة المستعصية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية شهدت المنطقة تحولاً في توازن القوى الخارجية، حيث حلت الولايات المتحدة الأمريكية مكان الاستعمارين البريطاني والفرنسي لسد الفراغ، نتيجة تراجع دور هاتين الدولتين وعدم قدرتهما في الحفاظ على مواقعهما، ولهذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أكبر قوة ودولة مؤثرة على المعمورة، ومما ساعدها على لعب هذا الدور بناؤها علاقات عسكرية وسياسية متميزة مع العديد من دول المنطقة الرئيسة كإيران وتركيا وإسرائيل، كما أخذت تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط من منطلق استراتيجي لما تمتلكه

المنطقة من مصادر وثروات طبيعية، وخاصة النفط الذي أصبح المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية منذ أربعينيات القرن العشرين والقاضي بضرورة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وأعوانها على مصادر الطاقة في منطقة الخليج، من خلال عنصرين: الأول منع أي قوة محلية من أن يكون لها أي تأثير في إدارة إنتاج النفط أو أسعاره، والثاني الالتزام الأمريكي بأمن وسلامة إسرائيل، اللذان لهما الأثر الكبير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. وتبرز أهمية هذين العنصرين باستمرار من خلال خطب وتصريحات كبار المسئولين الأمريكان في البيت الأبيض وفي الكونغرس وحتى في البنتاغون. (Blum, 2000: 23).

كما أصبحت المنطقة مسرح تنافس لدولتين عظميين في حرب باردة، وعمل كل منهما جاهداً للهيمنة على المنطقة لأهميتها الإستراتيجية وذلك لضمان مصالحهما. وتكمن هذه المصالح العديدة في ضمان الوصول السهل إلى المصادر الطبيعية والمعادن وبالأخص مادة النفط. إلى ذلك كانت كل دولة عظمى تتنافس على استقطاب دول المنطقة إلى جانبها لكي تمنع الأخرى من النفوذ والهيمنة حيث يعد ذلك انتصارا لها، ولهذا كانت هذه الدول العظمى تحاول التدخل في شؤون دول المنطقة، وقد نشبت حروب عدة في المنطقة في مصر وفلسطين ولبنان والعراق وإيران وأفغانستان بسبب هذا التنافس من أجل الهيمنة عليها.

ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي شهد العالم ولادة نظام عالمي جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا مكن الولايات المتحدة الأمريكية امتلاك اليد الطولى في تكييف وتنفيذ أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها والتخطيط لمستقبل هذه المنطقة بطريقة تضمن مصالحها، وتنسجم مع مخططات السياسة الخارجية الإسرائيلية الحليف الاستراتيجي المفضل للولايات المتحدة الأمريكية كما إنها أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة في

موقع تفرض إرادتها على سياسات دول منطقة الشرق الأوسط، ويبين انه وفقا للمنظور الاستراتيجي التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضرورة الحفاظ على قوة فاعلة غير مباشرة من خلال قوة إقليمية تضمن حماية الإدارة المحلية في المنطقة، ولكن من غير الدول العربية كإسرائيل أو تركيا أو باكستان، وبالنسبة إلى "الدول المارقة" كإيران وسوريا فيجب أن لا يكون لها أي دور في المنطقة. وكذلك ضرورة إقصاء كل من أوروبا واليابان بعيدا عن المسرح الشرق أوسطي (Chomsky, 1993).

إن التحليل الذي قدمه تشو مسكي* لمساعي الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة الكلية على منطقة الشرق الأوسط والنتائج المتوقعة عن هذه المساعي، وخاصة في محاولتها قلب أنظمة الحكم التي لا تتفق مع قناعتها، كما حدث باحتلالها العراق، يؤكد على أن الولايات المتحدة أصبحت مصرة على تحقيق إستراتيجيتها العالمية بغض النظر عن الثمن الذي تدفعه، وكشف تحليل تشومسكي بأن الحوافز الحقيقية وراء المساعي الأمريكية للهيمنة الكلية على منطقة الشرق الأوسط، تتطلب توظيف الحرب الوقائية كلما وأينما كانت ضرورية، بما في ذلك التدخل العسكري إذا شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بالخطر، أما المسعى الآخر لتحقيق إستراتيجيتها العالمية التي هي إستراتيجية الامبريالية العظمى (Imperial Grand Strategy)، التي تنفذ لمنع أي تحد لقوة ومواقف وهيبة الولايات المتحدة. و هناك مسعى ثالث يتضمن

*** تشو مسكي: كاتب يهودي ليبرالي يساري يعارض بناء المستوطنات ويؤيد حل الدولتين، عمره (81) عاما أعظم بروفسور في علم اللغة على المستوى الدولي، في الماضي عارض حرب فيتنام، ودائم الانتقاد للسياسة الخارجية الأمريكية، حاول زيارة الضفة الغربية عن طريق الجسر بدعوة من جامعة بيرزيت في 2010/5/17، ولكنه منع من دخول الضفة بسبب مواقفه المعادية لإسرائيل، واجبر على العودة إلى الأردن.**

ضبط مصادر الطاقة العالمية، ونشر الديمقراطية ودولــة القانون لكل الدول وخاصــة فـــي الدول غير الديمقراطيــة، وضمان التفوق الأمريكي العســكري، وكبح خطــر الإرهاب العالمي وخاصة "الإرهاب الإسلامي" (Chomsky, 2003).

ويرى البعض أن الأهداف وراء هذه المساعي للهيمنة على الشرق الأوسط تتمثل بالتالي:

ضمان استمرارية تدفق النفط وبأسعار معقولة، وتطويق الأنظمــة والحركــات الراديكاليــة (مرقس، 2003: 36)؛ وضمان تدفق الأرصدة النقدية العربية، والــدعم المــستمر لإســرائيل والمحافظة على أمنها ودوام تفوقها لكي تبقى المساند الأساسي لمصالح السياسة الأمريكية فـــي المنطقة وتحول دون قيام وحدة عربية، والعمل على منــع أن يكون الشرق الأوسط وخصوصا الدول العربية محط أنظار أي دولــة أجنبية أخرى، حيث ركزت عليه أيــام الحــرب البــاردة (نافع، 2007: 15)؛ وتأمين الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربـــي والعــراق وشرق الجزيرة العربية، بما يضمن التدخل الفوري فـــي حال تعــرض المــصالح الأمريكيــة للخطر، أو عند تعرض الأنظمة الصديقة لما يهــدد وجودهـــا، و ضـــمان اســتمرار القـــدرة الاستهلاكية الكبيرة للأسواق في المنطقة وخاصة العربية منها، وتعزيز اقتصادياتها والعمل على خصخصتها لصالح الشركات الغربية وخاصة الأمريكية (السعدون، 2004: 17).

وفي إطار الخلفية التاريخية للعلاقات العراقية الأمريكية فإن الاهتمام الأمريكي بالعراق لم يكن وارداً بمعزل عن الاهتمام بالشرق الأوسط من قبل الإستراتيجية الأمريكية التي ظهرت ملامحها مع تزايد أهمية النفط، إذ اتسمت السياسة الأمريكية بعدة سمات كان الدور الأهم فيهـــا يأتي من خلال السياسات المتبعة من قبل الرؤساء خلال سنوات حكمهم فـــي البيـــت الأبـــيض، فاتبعت إدارة الرئيس أيزنهاور سياسة الانتقام الشامل في معرض إستراتيجيتها المعتمدة لاحتواء

النفوذ السوفييتي، وقد تمثلت السياسة الأمريكية تجاه العراق في منتصف خمسينيات القرن العشرين بمبدأ أيزنهاور من خلال الدعم الأمريكي لحلف بغداد لعام 1954، الذي كان بصيغة ميثاق عسكري بين العراق وتركيا وبريطانيا وباكستان وإيران، وهذه الدول الأسيوية كانت تشكل قواعد للتأثير الأمريكي في المنطقة ومصدر دعم ضد النفوذ السوفيتي فيها (سليم، 2004: 587).

وبموجب مبدأ أيزنهاور تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم العسكري لأي دولة في الشرق الأوسط ضد أي اعتداء عسكري عليها من دول مدعومة من المعسكر السوفيتي الشيوعي. وعلى أثر نجاح انقلاب عبد الكريم قاسم في العراق ضد النظام الملكي في عام 1958، انسحب العراق من حلف بغداد فهيمنت القوى الشيوعية على مقاليد السلطة هناك، وفتح علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. كما قام بإنشاء شركة النفط الوطنية العراقية في عام 1961، وعمل على تنظيم وضبط عملية تصدير النفط. ولهذه الأسباب سعت المخابرات الأمريكية للإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم وتبديله بنظام يكون مواليا للمعسكر الغربي أو على الأقل مناهضا للشيوعية، وحصل هذا بالفعل عندما نجح البعثيون في الوصول إلى السلطة عام 1963 (Batatu, 1978: 982).

ولكن بنفس الوقت حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم دعمها العسكري والاقتصادي لإيران لتضمن تفوقها على العراق، وتضمن بذلك تحجيم خطرها على المصالح الأمريكية. وبقي الأمر كذلك إلى أواخر السبعينيات من القرن العشرين حيث نجحت الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني بإقصاء الشاه عن الحكم وإنشاء نظام سياسي مناهضٍ للولايات المتحدة الأمريكية. عندها سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين علاقاتها مع النظام

البعثي في العراق بقيادة الرئيس صدام حسين. وقد شهدت العلاقات العراقية الأمريكيـــة تحـــسنا كبيرا إبان فترة الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988، وكانت على درجة عالية من التعاون حيث دعمت وبقوة الموقف العراقي المضاد لإيران، وعملت على تقـــديم المـــساعدات الماديـــة والعسكرية إلى النظام العراقي وكذلك الدعم اللوجستي والاستخباراتي، والتي أدخلت العراق في حرب ضروس استنزفت قدراته المادية والبشرية ودمرت بناه التحتية. (Scott,1996:14-30).

إلا انه وبنفس الوقت سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل ببيع أســلحة أمريكيـــة الـــصنع لإيران، وفي عام 1985 قامت هي نفسها بتزويد إيران بالأسلحة ولكن بطريقة ســـرية، وهـــذه السياسة الأمريكية المزدوجة، قد تشير بوضوح إلى أن الدعم الأمريكي للعراق في حربه ضـــد إيران لم يكن بهدف تمكين العراق من إحراز النصر، بل لاستنزاف إمكاناته وقدراته الاقتصادية وتدمير بنيته التحتية كي لا يشكل خطرا على إسرائيل، وبنفس الوقت لاســـتنزاف الإمكانيـــات والقدرات الاقتصادية والعسكرية لإيران (العزام، 1989: 83) ، (Farhang, 1985:668).

ومع أواخر الثمانينات أخذت العلاقات العراقية الأمريكيـــة فـــي التراجـــع والتـــدهور خصوصا بعد الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وكذلك حجة امتلاك أسلحة الدمار الـــشامل والتي دفعت بالولايات المتحدة لشن العديد من الهجمات ضد القوات العراقية مما أدت إلى قطـــع العلاقات الدبلوماسية بينهما، وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا أيضا. وعلى أثـــر أحـــداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، فقد وسعت الولايات المتحدة سياستها الخارجية في الشرق الأوسط من خلال اتخاذها خطط إستراتيجية جديدة وإحكام سيطرتها على المنطقـــة باعتبارهـــا الداعم الأساسي للإرهاب، وبدأت بالتخطيط لتغيير نظام الحكم في العراق على اعتبار انه المسار الرئيسي الذي سوف تنطلق منه نحو أي بلد أو بلدان أخرى قد تسول لها نفسها بعناد الولايـــات

المتحدة وسياساتها في المنطقة. وقد ورد هذا في التقرير الرئاسي الذي قدم إلى الرئيس جـورج بوش في يناير 2001، الذي حدد كيفية التعامل مع العراق من خلال تشجيع التغيير الـذي لا يمكن أن يتحقق بالوسائل السياسية وإنما باستخدام أعمال عنف على غـرار انقـلاب أو ثـورة داخلية، وبغية إضعاف النظام السياسي في العراق وجعله أكثر هشاشة، ويجب وضع إستراتيجية شاملة قائمة على خطوات فاعلة للضغط على نظام صدام حسين وعلى كل الجبهـات (سـمير مرقص، الموقع الالكتروني: www.islamonline.net).

وفي عام 2003 ، وعندما لم تنجح المعارضة العراقية المدعومة مـن قبـل الولايـات المتحدة بالإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق واستبدال نظام آخر بالنظام القائم يضمن الحفاظ على مصالحها.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بمسح شامل للدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، إلا أنه لـم يعثـر علـى دراسة كاملة تتناول كافة جوانب موضوع الدراسة تحت البحث. فبعض الدراسات تناول جانبـا من الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وبعض منها تناول جوانب من حرب الخليج الثانيـة عام 1991، والبعض الآخر تناول جوانب من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة:

1- تناولت دراسة سيمونز، (2003) بعنوان: "استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية" الذرائع التي ساقتها الإدارة الأمريكية جراء أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها مـن خلال التهديد الإرهابي وتوريط العراق به والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، كما أكـدت الدراسة على أثر العقوبات الاقتصادية ومنع الإمدادات الضرورية عن الـشعب العراقـي،

إضافة إلى قرارات الأمم المتحدة المتعددة ضد العراق وسوء الاستخدام الأمريكي لحقــوق الإنسان والتطرق إلى الإجماع والتنافر العربي جراء حرب الخليج الثانية 1991. وتضمنت الدراسة وجهات نظر لعدد من المهتمين بالشأن العربي والعراقي والتــي جــاءت لتعطــي صورة عن مدى التأثير الكبير الذي أحدثته حرب الخليج الثانيــة علــى النظــام الإقليمــي العربي.

2- ويفيد صارم، (2003) في مؤلفــه بعنــوان " الأبعــاد والــدوافع النفطيــة فــي الحــرب الأمريكية على العراق" بأن امتلاك العراق لثــاني اكبــر احتيــاطي للــنفط بالعــالم بعــد السعودية كان عاملا حاسما للغزو الأمريكــي للعــراق وخاصــة أن الولايــات المتحــدة تعتبر من أكبر المستهلكين للنفط في العــالم. إضــافة إلــى أن عــدم رضــوخ العــراق لتوجهات السياسة الأمريكية اعتبر تحــدياً لقــوة ومواقــف وهيبــة الولايــات المتحــدة وهذا يستوجب استخدام القــوة العــسكرية لتطويــع مثــل هــذه الأنظمــة، وخاصــة أن العراق من وجهة النظر الأمريكية يعد المفتــاح الأساســي الــذي ســوف تنطلــق منــه الولايات المتحدة لأي دولة قد تنحو منحى العراق.

3- وتناولت دراسة الشرعة، (2004) بعنــوان: "الحــرب الأمريكيــة علــى مــا يــسمى – بالإرهــاب– الحــرب علــى العــراق 2003"، التحــول الاســتراتيجي فــي الــسياسة الأمريكية الدولية و مصلحة أمريكا فــي إســقاط نظــام الحكــم فــي العــراق وكيفيــة الاستعداد والتحضير لهذه الحرب مع بيان أهدافها بعيدة المــدى والتطــرق إلــى وجهــة النظر الدولية تجاه الحرب، كما تطرقت الدراسة إلــى انــدلاع الحــرب والإشــارة إلــى وقائعها وحصول التغير فــي بعض المواقف السياسية لعــدد مــن الأطــراف المــؤثرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المشروع الأمريكي للحرب على ما يسمى بالإرهاب يمضي بقوة السلاح باعتبارها إحدى الأدوات الملحة في ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية، والتي انتهت بأن يكون ثمن الحرب هو العداء الإسلامي لها مع عدم النجاح في وقف أعمال العنف ضد المصالح الغربية بشكل عام والتي ازدادت بصورة أكبر.

4- وعرض هادار، (2005) في ثنايا دراسة بعنوان:"عاصفة الصحراء، فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط" الأسباب الجيوإستراتيجية والجيواقتصادية وراء التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط في أثناء الحرب الباردة، كما تطرقت الدراسة إلى العلاقة القائمة بين اللاعبين الإقليميين والدوليين في الشرق الأوسط خاصة في الفترة من حرب الخليج الثانية عام 1991 إلى حرب احتلال العراق عام 2003، وركزت الدراسة على الدور الذي تلعبه المجموعات السياسية في المملكة العربية السعودية وإسرائيل اللتين تملكان برامج متعارضة في الكثير من المواقف السياسية، إلا أنهما يمتلكان مصلحة مشتركة في الإبقاء على النموذج الأمريكي في الشرق الأوسط إذ استطاع المحافظون الجدد تحديد شكل وصورة ذلك النموذج بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأشارت الدراسة أيضاً إلى إمكانية تحدي الدول الأوروبية للهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط من خلال طريقة التأثير في التفاعل القائم بين التجارة العالمية وارتباطها بالدولار الأمريكي واليورو الأوروبي، بالإضافة إلى دراسة مستقبل التحالف العسكري الغربي وتأثيره على الخلاف الأوروبي الأمريكي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الحجة الرئيسة التي يمكن تبريرها جراء التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط كانت تقوم على التنافس في أثناء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي، أما اليوم فإن ذلك التبرير لم يعد له وجود بعد انهيار جدار برلين وازدياد تكاليف التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، إلا أن وجهة نظر المحافظين الجدد كانت تدعو إلى أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تتحمل التكاليف العسكرية والاقتصادية من تدخلها في الشرق الأوسط، وذلك من أجل المحافظة على المثال الأمريكي الذي تسعى لتطبيقه في الشرق الأوسط وفرض الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة.

5- وركزت دراسة الجنابي، (2006) بعنوان: "مجلس الأمن والحرب على العراق 2003 : دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب" على الأساس القانوني لاستخدام القوة ضد العراق، ومدى مشروعية قرارات مجلس الأمن المتعلقة باستخدام القوة العسكرية وقرارات المجلس الخاصة بفرض الجزاءات الاقتصادية ضد العراق وتأثيرها في القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى تبيان وقائع الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق وموقف مجلس الأمن منها، وتناولت الالتزامات الواجبة على "سلطة الاحتلال" وفق اتفاقية جنيف الرابعة "1949" ، والواجبات الملقاة على عاتق دولة الاحتلال وأهمها (إعادة فرض القانون والنظام والحفاظ عليها والامتناع عن إجراء أية تعديلات قانونية، وقضائية والتزام حماية حقوق الإنسان في الإقليم المحتل، وشرعية المقاومة الوطنية) إذ تعتبر المقاومة أمراً طبيعياً وضرورياُ. كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود أي نص في ميثاق الأمم المتحدة يشير إلى أن من حق مجلس الأمن أو صلاحياته توزيع تراخيص أو أذونات لمخالفات دولية لاستخدام

القوة ضد دولة أخرى بعيداً عن رقابته وإشرافه وهو ما ينفي الصلة عن وجود نظام الأمن الجماعي الذي نص الميثاق على إنشائه.

وخلصت الدراسة إلى حقيقة علمية وقانونية بأن احتلال العراق وما ترتب عليه من عدوان وانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي يعد وبكافة المعايير القانونية المعاصرة جرائم دولية تتطلب مساءلة الدول والأشخاص المتورطين بارتكابها، كما يقع على مجلس الأمن التزام قانوني دولي وهو العمل على إنهاء الاحتلال وتصحيح موقفه من القرار 1483 واتخاذ ما يجب عليه اتخاذه إزاء الجرائم التي ارتكبها الاحتلال بحق الشعب العراقي من جرائم لا تقرها الأمم المتحدة التي تصف نفسها بالمتمدنة (المصدر السابق).

6- دراسة الزبن، (2006) بعنوان: "تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري (1980 – 2006)" فقد كشفت عن التحول الواضح في السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز العراق كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتناولت الدراسة السياسة الأمريكية العسكرية تجاه العراق، من حيث التصعيد السياسي العسكري الأمريكي خلال الفترة 1991 – 2002، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام "2003 " مبينة أسباب ذلك الاحتلال والمحاولات الدولية لتجنب الحرب مع تقييم شامل للتحول في السياسة الأمريكية تجاه العراق. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي توضح المخاطر والتحديات التي يفرضها تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق خلال الفترة الزمنية المشار إليها وعلى المستويين العالمي والإقليمي.

7- جاءت دراسة غالبريث، (2007) بعنوان: "نهاية العراق" لتلقي الضوء على الطريقة التي خططت بها إدارة الرئيس بوش الابن لغزو العراق، وكيف كانت هذه الإدارة مقتنعة بإمكانية القضاء على نظام صدام حسين وذلك من أجل جعل العراق نموذجاً يقصد منه ترويع ما سمي بالدول المارقة بما فيها إيران وكوريا الشمالية وسوريا من أجل دفعها إلى التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل التي تسعى لإنتاجها فضلاً عن دعمها بعض المتطرفين الذين يعادون الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصل الباحث إلى أن التجربة الأمريكية في العراق لم تنجح في ثني إيران وكوريا الشمالية عن الاستمرار في برامجها ، كما أن الذين وضعوا إستراتيجية شن الحرب على العراق لم يأخذوا في الاعتبار النتائج المترتبة جراء المضي في الغزو وفق مما خطط له ، كما لم يكن في حسبان هؤلاء المخططين ما سينتج من تداعيات الفشل في تجربة الغزو إذا ما وقعت إذ لم تكن لديهم خطط لبناء الحياة السياسية وفق التوجهات المعلنة قبل الحرب مع عدم حساب بروز أدوار لعناصر من النظام القديم لشن عمليات حرب العصابات المضادة والناجحة التي أتعبت الجانب المحتل.

8- يفند رميح، (2008) في دراسته بعنوان: " تقسيم العراق ...أمريكا: سعي فعلي ونفي إعلامي"، الأسباب الحقيقية وغير المعلن عنها وراء الغزو الأمريكي للعراق وهي تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة ومن ثم الانتقال إلى تقسيم دول عربية أخرى، والاستيلاء على النفط العراقي، وإخراج الجيش العراقي من المواجهة مع إسرائيل. وأما الأهداف المعلن عنها فهي إزالة أسلحة الدمار الشامل من العراق

وبناء الديمقراطية والإطاحة بنظام صدام حسين باعتباره يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية وبنفس الوقت يشكل خطرا على أمن إسرائيل.

9- تناولت دراسة عبيد، (2008) بعنوان: "العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال وأثرها على الداخل العراقي" ، الظروف الداخلية والإقليمية والدولية عشية الاحتلال الأمريكي للعراق "2003" ، والمراحل التي مر بها العراق تحت الاحتلال من مرحلة ما بعد سقوط النظام إلى سن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ومن ثم تشكيل الحكومة الدائمة عن طريق الانتخابات في 15 ديسمبر 2005، وناقشت الدراسة أثر العملية السياسية في العراق على وحدته الوطنية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج تتمثل في كون الاحتلال لم يكن العامل الرئيس أو الوحيد في انهيار النظام العراقي السابق بل إن بذور الانهيار قد ابتدأت من عام 1979 بعد استلام صدام حسين لرئاسة الدولة وحصول صراعات داخلية وإقليمية عملت على إضعاف النظام من الداخل وخلقت له أعداءً من الخارج ، كما توصلت الدراسة إلى أن الإدارة الأمريكية لم تكن تمتلك رؤيا واضحة لطبيعة المشهد العراقي بعد إسقاط نظام صدام حسين، بحيث تركت القوى السياسية في حالة من التناقض والصراعات فيما بينها، بالإضافة إلى أن الادعاءات الأمريكية بجعل العراق واحة للديمقراطية لم تثبت صحتها جراء دخول عناصر محلية أثرت في حالة عدم الاستقرار في الوضع الداخلي بعد دخول عناصر من الاستحقاقات غير الديمقراطية والتي يطلق عليها العراقيون المحاصصة.

10- تطرقت دراسة شبلي، (2008) بعنوان: "التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" إلى تلك التحديات التي جاءت بفعل سعي العراق للخروج من المظلة الأمريكية التي تفرضها على الشرق الأوسط ، ذلك التحدي الذي أفرز نتائج عديدة كان من أبرزها الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه على الوضع فيه جراء تدخل عدد من الأطراف الإقليمية في الشأن العراقي كالتدخلات الإيرانية والتركية، حيث تحدث الرئيس الإيراني عن نية بلاده بملء الفراغ الذي ينتج في حالة الانسحاب الأمريكي من العراق، فيما هددت تركيا باقتحام شمال العراق بحجة ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، كما تناولت الدراسة بعض الظواهر السياسية التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية من التحديات التي تواجهها والتي أطلقت عليها ظاهرتي الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما اهتمت الدراسة بالتحديات المتعلقة بالدعم الأمريكي لإسرائيل وسعيها لإقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي يفرض الوجود الإسرائيلي في المنطقة مع الإبقاء على التفوق النوعي لإسرائيل، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحدي العراقي للمظلة الأمريكية على الشرق الأوسط قد دفع الولايات المتحدة لاحتلاله وتغيير نظام الحكم فيه.

و أما هذه الدراسة فستتجه إلى إبراز موضوع العلاقات العراقية – الأمريكية، وتختلف عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها:

1- ستحاول التركيز على موضوع العلاقات العراقية – الأمريكية من خلال تتبع حالة التباين في مجرى هذه العلاقات كون أغلب الدراسات لم تتناول هذا الموضوع.

2- ستقدم هذه الدراسة تصورا لمستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق وفقا لتحليل مجريات الأحداث على الساحة العراقية.

3- ستتناول الدراسة بالتركيز موضوع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، لما لـــه من أهمية بارزة في مجرى تطور سياستها الخارجية التي باتت محوراً لسياستها في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

الاجتياح العراقي للكويت عام 1990

المبحث الأول: العراق قبل اجتياح الكويت

المطلب الأول: تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على العراق

المطلب الثاني: الظروف الدولية السائدة قبل اجتياح العراق للكويت

المبحث الثاني: المواقف السياسية من اجتياح العراق للكويت

المطلب الأول: المواقف على المستوى الدولي

المطلب الثاني: المواقف على المستوى الإقليمي

المطلب الثالث: المواقف العربية والدولية المؤثرة نحو اندلاع حرب الخليج الثانية 1991

الفصل الثاني

الاجتياح العراقي للكويت عام 1990

يكاد يتفق المهتمون بالشؤون السياسية على أن الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 لم يأت من فراغ، بل كان نتاج كثير من العوامل المحلية والإقليمية والدولية، ويخص الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، حيث خلفت الحرب العراقية – الإيرانية تداعيات ونتائج عديدة جعلت العراق مثقلاً بديون خارجية ترتب عليها ركود اقتصادي، وحالة من الإحباط العام زادت من تفاقم الوضع نتيجة توقف التعاون الغربي، وانقطاع الدعم المادي من دول الخليج، والذي تزامن معه عدد من الظروف الدولية التي سادت في العالم، و خلق الاجتياح ظروفاً نفسية قاسية أثرت على النظام الإقليمي العربي، زادت من حدة الخلافات بين أطرافه، بحيث انقسم الموقف العربي إلى قسمين: تمثل الأول في الموقف المصري السوري الخليجي، الذي كان يطالب بإدانة العراق على ما قام به من اجتياحه لأراضي دولة الكويت، واستخدام القوة العسكرية لإخراج قواته من الكويت، وبين موقف الأردن واليمن والسودان وفلسطين وموريتانيا، التي كانت تدعو لعدم تدويل النزاع، ورفض إدانة العراق، وانتظار الجهود العربية الهادفة لانسحاب العراق من الكويت، وما خلقه الاجتياح من تداعيات أخرى ساهمت في التسريع بعمليات التسوية السلمية بين عدد من الدول العربية وإسرائيل.

وسيتناول هذا الفصل حالة العراق قبل الاجتياح والمواقف السياسية من الاجتياح عبر مبحثين هما:-

المبحث الأول: تداعيات الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) على العراق.

المبحث الثاني: المواقف السياسية من اجتياح العراق للكويت.

المبحث الأول: العراق قبل اجتياح الكويت

إن الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السلبية للحرب العراقية الإيرانية أثقلت كاهل العراق، وجعلت إمكانياته المالية تمر بأسوأ مراحلها نتيجة الإنفاق الكبير على شراء الأسلحة المستخدمة في حربه أمام إيران، بحيث كان معرضاً لاحتمال الانفجار الداخلي أمنياً واجتماعياً، مع واقع عسكري يشير لامتلاكه جيشا قويا قاتل في حرب قاسية لمدة ثماني سنوات، ويتمتع بخبرة قتالية كبيرة، تزامن معه إحياء الأبعاد التاريخية مع دول الإقليم (المرهون، 1997: 199).

ثم جاءت عناوين جديدة تبلورت عن مشكلات النفط والحدود والتلميح الأمريكي بعدم التدخل ساهمت في بلورة قرار الاجتياح، بحيث دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للإعلان عن كون العراق أصبح من أبرز الأخطار التي تهدد أمن الخليج، مع حدوث تطورات دولية أفرزت نشوء النظام العالمي الجديد، الذي غاب عنه المعسكر الشرقي على إثرِ انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، مما زاد من تأثير النفوذ والهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج، وبذلك سوف يتحكم النظام بتحديد أسعار النفط بما يتناسب وحاجاتها ومصالحها متجاهلة بذلك مصالح الآخرين (الزبن، 2006: 60) .

وسيتناول هذا المبحث الوضع العراقي قبل الاجتياح من خلال مطلبين هما: -

المطلب الأول: تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على العراق.

المطلب الثاني: الظروف الدولية السائدة قبل اجتياح العراق للكويت.

المطلب الأول: تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على العراق

لقد كانت الحرب العراقية الإيرانية محطة لسلسلة من التطورات بدأت مع انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، التي أطاحت بحكم الشاه محمد رضا بهلوي في شباط 1979، بزعامة الإمام الخميني، والتي يعتبر قادتها أن ثورتهم نموذج لابد من تصديره لمساعدة الشعوب الإسلامية. وقد تغير مسار الحرب بشكل جذري عدة مرات كما تدخلت القوى الكبرى للتأثير على ذلك المسار، ففي بداية الحرب توغلت القوات العراقية داخل إيران واحتلت مناطق شاسعة من أراضيها، ومع نهاية عام 1981 استعادت القوات الإيرانية زمام المبادرة وشنت هجمات واسعة، أسفرت في آذار من عام 1982 عن استعادة أغلب تلك الأراضي، مما اضطر العراق لإعلان انسحاب قواته إلى الحدود الدولية، وعبّر عن رغبته في التفاوض مع إيران لإنهاء الحرب، لكن إيران بدأت بمهاجمة الأراضي العراقية وتحول هدف العراق من استعادة أراضيه المحتلة سابقاً إلى منعها من احتلال أراضٍ جديدة (سليم، 2004: 632).

وقد تدخلت كلُ من فرنسا والاتحاد السوفيتي بمد العراق بالمعدات الحربية اللازمة لصد الهجمات الإيرانية، فيما احتلت إيران شبه جزيرة الفاو في شباط 1986، مما دعا منظمة المؤتمر الإسلامي لتشكيل لجنة المساعي الحميدة للتوسط لتسوية النزاع، كما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب وذلك من خلال مد الطرفين بالمعلومات عن القوات المسلحة للطرف الآخر لضمان إطالة أمد الحرب حتى تستنزف الطرفين معا، ثم نجح العراق في استعادة جزيرة الفاو التي سبق أن دخلتها إيران، فجاءت موافقة إيران على وقف إطلاق النار ولم يكن أي من القضايا التي استعملها الطرفان لتبرير الحرب واستمرارها قد تم الاتفاق على تسويته(سليم، 2004: 633).

لذلك تعتبر الحرب العراقية – الإيرانية من أشرس الحروب التي حدثت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حينما قامت القوات العراقية في 22 أيلول 1980، بالرد على اعتداءات القوات الإيرانية في معارك بسيطة كانت تجري على طول الحدود العراقية والإيرانية منذ الرابع من أيلول 1980، أعلنت خلالها الحكومة العراقية أن القوات الإيرانية كانت تقوم باعتداءات مباشرة على مدن وقرى عراقية تقع في وسط البلاد ومنها خانقين ومندلي وزرباطيه وسيف سعد وزين القوس، وقد انتهت الحرب رسمياً في 20 آب 1988، حينما قبلت إيران قرار مجلس الأمن رقم (598) لسنة 1987، الذي قضى بوقف إطلاق النار وبعد مرور عام كامل من صدور هذا القرار، أعلن الأمام الخميني في السابع من آب 1988، قبوله القرار المذكور فكان الوقف الفعلي لإطلاق النار في الثامن من آب 1988(صحيفة الجمهورية العراقية يوم 8 آب 1988).

وقد برزت تداعيات عديدة نتيجة حرب الخليج الأولى كان من أهمها :

1- أوجدت الحرب العراقية الإيرانية حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج، نتيجة الفوضى التي رافقت التواجد الدولي الضخم الذي ازداد بعد إغارة الطيران العراقي على حاملات النفط العملاقة التي كانت تنقل النفط الإيراني عبر الخليج العربي، بالإضافة للسفينة الأمريكية ستارك، مما دفع دول المنطقة لعقد اتفاقيات مع عدد من دول العالم الكبرى تسمح برفع علم تلك الدول على ناقلات النفط الواصلة إليها، تواجدت على إثرها قوات حربية لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وبلدان أخرى من حلف شمال الأطلسي في الخليج العربي(Chomsky,2002: 68).

2- خلقت الحرب انعكاسات أمنية خطيرة، هددت المنطقة وزادت من احتمالات التأثير على المصالح العربية والغربية، نظرا لقرب مسرح العمليات العسكرية من حدود بعض الدول

الخليجية، التي قامت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981، في مسعىً منها لتطوير إستراتيجيتها من أجل حماية مصالحها وأمنها القومي بالتزامن مع تطورات تلك الحرب، التي استنزفت طاقات نفطية واقتصادية هائلة وحولت اهتمامات دول هذا المجلس من موضوع التكامل الاقتصادي والتنمية إلى موضوع التسلح والاستعداد العسكري. (الغنامي، 2003: 60).

3- ساهمت الحرب في استنزاف القدرات العسكرية والاقتصادية الإيرانية وكان ذلك من خلال عقد صفقات سرية لبيع إيران أسلحة أمريكية الصنع من إسرائيل، وذلك لإطالة أمد الحرب العراقية الإيرانية ،وهذا الأمر يصب في مصلحة أمن إسرائيل وخير دليل على هذه الصفقات السرية ما عرف بإيران غيت (Irangate)، بتاريخ 19 كانون الثاني 1986، خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية، حيث بلغت قيمة شحنات الأسلحة 12 مليون دولار وبيعت لإيران بمبلغ 42 مليون دولار، جرى تحويل قيمة الإرباح لقوات الكونترا المعارضة في نيكاراجوا (العزام ، 1998: 4).

4- فشل كلُ من العراق وإيران في تحقيق أهدافه الأصلية من الحرب في القضاء على الطرف الآخر، ولم تجلب الأعوام الثمانية من المجازر إلا الألم لكلا الطرفين اللذين لم يمنع صدامهما من الادعاء بأن الحرب كانت نصرا تاريخياً له (أندرسن، 2005: 159).

5- إن سنوات الحرب الطويلة أنتجت أزمة اقتصادية خانقة للعراق ومديونية مالية عالية لعددٍ من دول العالم، ومنها الكويت التي اتهمها العراق بأنها كانت تستفيد من الحقول النفطية الواقعة على الحدود بين البلدين، التي تعتبرها الكويت من الحقول المشتركة

بينهما، مع تحمل العراق لخسائر جسيمة بسبب زيادة إنتاج النفط في كل مـن الكويـت والإمارات، مما ساهم في انخفاض سعر برميل النفط، هذا الانخفاض الذي يكون بواقع دولار واحد يؤدي إلى خسارة العراق مليار دولار سنوياً، في ظل هذه الأوضاع خرجت الكويت مصرة على ضرورة تسديد العراق لديونه المستحقة إليها، والذي كان متزامنـا مع بعض المشكلات والمنازعات بين الطرفين حول مسألة تسوية الحدود بينهما، حيـث كانت تلك المنازعات تنتهي في كل مرة بحلول غير جذرية، تعود وتطفو على سـطح العلاقات لتبقي على الأزمة وتبرز بين فترة وأخرى دون أن تجد الحل الشافي في ظـل حقائق تاريخية تعتبر الكويت جزءا من العراق أيام الدولة العثمانية، كمـا أن اسـتقلال الكويت في عام 1961 لم يلغ نظرة العراق للكويت باعتبارها جزءًا منه ، خاصـة أن قيادة العراق تؤمن بالمنطلقات الفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الـذي ينـادي بضرورة تحقيق الوحدة العربية حتى لو تطلب الأمـر اسـتخدام القـوة العـسكرية (سلام،1990 : 26).

6- ألحقت الحرب أضرارا كبيرة بالبنية الاجتماعية العراقية، بسبب توسع الهوة بين مكونات الشعب العراقي، ولم تتحقق زعامة العراق للأمة العربية، مع الإعـلان عـن اسـتعداد العراق للالتزام بكل المعاهدات السابقة المعقـودة مـع طهـران بمـا فيهـا معاهـدة الجزائر1975(صاغية، 2004 : 157).

7- تدمير البنية التحتية العراقية، بما فرض الحاجة لإعادة البناء والتعميـر وباسـتثمارات كبيرة، غير أن سنوات الحرب شهدت بناء قوة عسكرية عراقية زادت في حجمها إلـى أكثر من مليون جندي، مما زاد من احتمالات التهديد لحالة الاستقرار التي كان يـسعى

النظام لتوفيرها، بحيث أصبح أفراد الجيش بدون عمل جدي يمكن أن يساهم في بنـــاء الوطن، بقدر ما كانوا يشكلون ثقلا على ميزانية الدولة جراء ما يتقاضونه من رواتـــب جرى تقديمها خلال سنوات الحرب، فكان تفكير القيادة ينصب باتجاه جعل هذه الطبقـــة مشغولة، وإلى حين قبل أن تتحول أفكارها نحو القصر الرئاســـي كما تفعـــل الجيـــوش عندما تحين لها مثل هذه الفرصة (أندرسن،2005: 161).

8- ألحقت الحرب خسائر كبيرة بالقدرات البشرية العسكرية العراقية تجاوزت مئات الآلاف إلا أنها أنشأت مؤسسة عسكرية لها خبرات قتالية، وإمكانيات ميدانية وصناعة حربيـــة تفوق ما كانت عليه قبل الحرب، بحيث اســـتطاع العراق خلال فترة الحرب تحجيم دور إيران الذي كانت تلعبه كشرطي فـــي منطقة الخليج خلال حكم شاه إيران الذي ســـقط فـــي عام 1979، مما أخل بالتوازن العســـكري فـــي المنطقة لصالح العراق (النعيمي، 1994: 108).

9- تزايد التواجد الغربي في منطقة الخليج، فقد أعلن في مطلع كانون الثـــاني 1983 عـــن تشكيل القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية، وعقدت تحالفات غربية مع الـــنظم الخليجية الموالية لها سواء عن طريق التحالف المباشر أو التسهيلات العسكرية، والتـــي زادت من حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج (احمد، 2005: 38).

وفي ظل كل التداعيات السابقة كانت الإدارة الأمريكية تتحين الفرصة لإيجاد منفـــذ تستطيع من خلاله الولوج إلى المنطقة، وكان الإعلام الأمريكي يبث أخباراً متفرقـــة عـــن طبيعة وقدرات جيش العراق ومقدار تهديده للمصالح الأمريكية في المنطقة، وما اعتبره من خطر توجهات الرئيس العراقي في المنطقة، التي لها أهمية كبيرة باعتبارها من المحميـــات

التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، فكانت طبيعة التصرف الأمريكي تتطلب إظهار المقدرة لتـــحقيق أهدافـــها فـــي المنطقة العربية.

وهنا جاءت مطالب العراق بضرورة ترحيل الأسطول الأميركي من الخليج العربـــي والدعوة لاتباع سياسة نفطية واستثمارية جديدة، حيث طالب الرئيس العراقي صدام حسيـــن بانسحاب الأساطيل الأمريكية من الخليج لأن مبرر وجودها لم يعد قائما بعد انتهاء الحـــرب العراقية الإيرانية، مع ضرورة استغلال الأموال العربية المستثمرة والمودعة في الولايـــات المتحدة الأميركية للضغط عليها من أجل الوقوف إلى جانب العرب في قضاياهم المصيرية، والتحكم بأســـعار النفط بما يضمن مصلحة العرب وأمنهم القومي (وثيقة خطاب الـــرئيس صدام حسين أمام القمة العربية في عمان 24 شباط 1990).

ثم برزت أهمية العراق كقوة اقتصادية وعسكرية يعتد بها فـــي المنطقـــة مـــن خـــلال اعتبارات أساسية كان من أبرزها (هيكل، 2006: 125-126):-

أولا: كون العراق يملك 113 بليون برميل من النفط المؤكد إي 11% من الاحتياطي العالمي ولديه 70 حقلاً نفطياً لم يستثمر منها غير 15 حقلاً، ممـــا يزيـــد مـــن التقديرات غير المحسوبة لاحتياطات النفط في العالم.

ثانيا: أن العراق كان طرفاً في ظاهرة الغضب الإقليمي بعد خروجـــه مـــن حـــرب استمرت ثماني سنوات مع إيران كان خلالها يتلقى الـــدعم والمناصـــرة مـــن الغرب، هذا الدعم الذي توقف بعد انتهاء تلك الحرب، مما أرهق طاقـــات هـــذا البلد بعد انصراف المصالح الغربية عنه.

ثالثا: دخول العراق طرفاً في قضية أمن إسرائيل وذلك لعدم التزامه باتفاقيـــة هدنـــة معها، كما انه لم يدخل مفاوضات سلام أو محاولات لتـــسوية الـــصراع مـــع إسرائيل.

رابعا: حصول العراق على السلاح بحيث زاد من تكدسه لديه بالشكل الذي مكنه مـــن صد المد الإسلامي الإيراني، ومعاقبة التطلعات الإيرانية التي تشكلت مع ثورة الإمام الخميني والتي أطاحت بنظام الشاه الصديق المقرب للولايـــات المتحـــدة وإسرائيل.

إن التفكير العراقي في هذا المجال كان يقصد منه اتباع سياسة تعزز الأمـــن القـــومي العربي، وتوفير إمكانات نمو الدول العربية بما يمكنها من مواجهة الـــضائقة الاقتـــصادية الخانقة التي تعاني منها اغلب الدول العربية، حيث إن السوق النفطي العالمي كان يعاني من حالة اضطراب وركود بسبب تدهور سعر برميل النفط في فتـــرات متعـــددة مـــن حقبـــة الثمانينات، وهذا يعني أن العراق كان يعاني من ضائقة اقتصادية شديدة كان يسعى لحلهـــا عبر آليات السوق النفطية التي سبق أن حدثت خلال حرب أكتـــوبر 1973 ، إذ ارتفعـــت أسعار النفط مابين 40 إلى 50 دولاراً، الأمر الذي انعكس على الجانب النفـــسي للمـــواطن العربي حتى في الدول غير النفطية (الادهمي، 1997 : 24-27).

فجاءت الأزمة بين العراق والكويت التي تعود جذورها إلى أيام الحكم العثماني للبلاد العربية، حيث كانت الكويت جزءا مـــن ولاية البصرة التابعة للوالـــي التركي، وفـــي عام 1870 رفضت الكويت ذلك وطالبت بالســـيادة على أراضـــيها المـــطلة علـــى الخلـــيج العربـــي، وفي عام 1899 نجـــح الشيخ مبارك الصباح فـــي توقيـــع معاهدة ســـرية مـــع

بريطانيا نصت على منـــح امتيازات خاصـــة للكويـــت مقابل تعهد بريطانيا بالدفـــاع عنها .(AL- Hammadi , 1992: 319)

وعلى إثر تتويج الملك فيصل بن الحسين عام 1921 ملكاً على العراق بقيـــت الكويـــت تحت الحماية البريطانية إلى أن حاول الملك غازي في عام 1932 ضمها للعراق، الأمر الـــذي رفضه الكويتيون وجعـــلهم يســـتعينون ببريطانيا التي تعهـــدت بضمان اســـــتقلال الكويـــت (علي، 2004 : 187).

إن أزمة العلاقات بين البلدين العربيين الجارين العراق والكويت، لم تنتـــه عنـــد حـــدود المطالبة السياسية بضم الكويت للعراق من قبل الملك غازي، بل تعدت الفكرة لتـــراود رئـــيس الوزراء إبان فترة الحكم الملكي نوري السعيد، كما إن نفس الفكرة قد عادت إلى أذهان الـــزعيم عبد الكريم قاسم وحاول تنفيذها، إلا إن الإجماع العربي والدولي كان رافضاً لهذه الفكرة التـــي عادت مجدداً لتطفو على سطح العلاقات العراقية الكويتية في عهد الرئيس صدام حسين، بحيث تزامن معها حدوث خلافات تتعلق بزيادة الإنتاج النفطي من قبل الكويت خلال سنوات الحـــرب العراقية الإيرانية، والتي أدت إلى تبلور مشكلات جديدة كانت تتعلق بمطالبة الكويـــت بديونـــه المتراكمة على العراق ، أحس خلالها القادة العراقيون إن الكويت تمارس دوراً تخريبياً للاقتصاد العراقي جراء تخفيضها لأسعار النفط العالمية من خلال زيادة إنتاجه (صاغية، 2004 :164).

ثم أخذت الأزمة بين العراق والكويت منعرجاً خطيراً جراء تعثر المباحثات التي جـــرت بينهما بتاريخ 31 تموز 1990، برعاية المملكة العربية السعودية في مدينة جدة بسبب ارتفـــاع سقف المطالبات الكويتية نحو ترسيم الحدود بين البلدين وفق المنظور الكويتي وتسديد الـــديون التي كان العراق يعتبرها مساعدات مالية خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية، فكان التصرف

العراقي رافضاً لتلك المطالب بعد حصوله على إشارات من جهات أمريكية بأحقية مطالبته بضم الكويت، ولعل لقاء الرئيس العراقي بالسفيرة الأمريكية ابريل غلا سبي في بغداد، قد بين موقف السياسة الخارجية الأمريكية، والذي فسرته الحكومة العراقية بان موضوع العلاقات بين البلدين هو أمر يخصهما ولا علاقة للولايات المتحدة الأمريكية بذلك (أبوعلي، 1995: 99).

وفي الفترة السابقة للاجتياح العراقي للكويت ازدادت حدة الخلافات العراقية الكويتية، الأمر الذي لم يسمح إلا بعدد من الخيارات أمام القيادة العراقية ، بحيث تضمنت (البزاز، 1993: 28) :-

الخيار الأول: يتطلب الإيحاء باستخدام القوة ضد الكويت دون استخدامها فعلاً بهدف جس النبض ومعرفة نوايا الكويت الخفية نحو العراق مع معرفة طريقة التعامل الأمريكي تجاه التهديد العراقي.

الخيار الثاني: يتطلب دفع الأمور إلى تسوية سلمية تعيد للعراق بعضاً من تطلعاته السابقة باستخدام جزيرتي وربة وبوبيان وحقول نفط الرميلة، وذلك عبر الاتفاق السلمي وإسقاط الديون، ومساهمة الكويت في إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية الإيرانية.

الخيار الثالث: يتطلب العمل على تغيير نظام حكم عائلة آل صباح في الكويت وتشجيع قدوم حكومة جديدة تتبع سياسة تعاون وتفاهم مع العراق.

إن طبيعة التحركات السياسية التي سبقت الاجتياح والتي دفعت العراق للسير في الأزمة، والميل إلى التصعيد جاءت بعد أن استنفذ كل الوسائل والسبل القادرة على احتواء الأزمة، خاصة أن السلوك الدبلوماسي العراقي قد زاد من نشاطه من أجل كسب تأييد الأطراف الأخرى المعنية، حيث بعث وزير خارجية العراق طارق عزيز مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية

بتاريخ 15/ تموز/1990، أشار فيها إلى أن حكومتي الكويت والإمارات قد سببت ضرراً للعراق في فترة انشغاله بالحرب مع إيران من خلال إقامة منشآت عسكرية ومخافر حدودية ومنشآت نفطية ومزارع على أراضي العراق من قبل الكويت، وإغراق السوق النفطية بمزيد من الإنتاج خارج الحصة المقررة في منظمة الأوبك من قبل كل من الكويت والإمارات، إذ أدى إلى تدهور سعر برميل النفط من 18 دولاراً إلى 11 دولاراً مما سبب خسارة للعراق بلغت 89 بليون دولار خلال الفترة 1981-1991، و ساعد على نشوب الخلاف بين العراق والكويت وتطور الحالة بينهما بحيث بذلت مساعٍ عديدة لأطراف عربية لاحتواء الأزمة، ومع ظهور بوادر فشل هذه الجهود بدأت الحشود العسكرية العراقية بالتجمع في منطقة البصرة والزبير المحاذيتين للكويت، وبالنظر لوقوع هذه الأزمة في منطقة حيوية تتداخل فيها المصالح المحلية والإقليمية والدولية، لذا فقد أثارت اهتمام العديد من الأطراف الإقليمية والدولية غير أن الظروف السياسية التي صاحبت وقوع الأزمة دفعت باتجاه تهميش دور الأطراف الدولية، وإعطاء الدور الأكبر للأطراف الإقليمية المؤثرة وخاصة العربية منها (عبيد، 1990: 18-20).

وهنا جاء الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 كخطوة لم يسبق لها مثيل في التاريخ العربي المعاصر، على إثر انهيار المحادثات التي كان يجريها مسئولون من البلدين في المملكة العربية السعودية لحل الخلافات القائمة بينهما، وعلى الفور تكثفت الجهود السياسية العربية لمنع توسع الأزمة ومحاولة إيجاد حل سريع لها في الإطار العربي وتطويق نتائجها، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل لعوامل محلية وأخرى دولية، مما أدى لتكريس الانقسام العربي وفتح الباب أمام التدخل الخارجي بتدويل الأزمة، حيث عملت الولايات المتحدة جاهدة على إقامة أكبر تحالف دولي عسكري مناهض للعراق تحت لواء مجلس الأمن الدولي، وقيادة هذا التحالف

دافعة الوضع نحو التصعيد المتدرج لتحقيق أهدافها عبر حرب تدميرية تحت مبـــرر اســـتعادة الكويت لاستقلالها والدفاع عن الشرعية الدولية، في حين كانت مبـــررات العـــراق لاجتياحـــه الكويت تتحدث عن ذريعة الشرعية التاريخية، وبين مبررات الولايات المتحدة لضرب العـــراق وإحكام السيطرة على المنطقة كانت حرب الخليج الثانية بذريعة الشرعية الدولية.

وهنا شكل الاجتياح العراقي للكويت أزمة خطيرة بكل المقاييس والأبعاد وخلق تداعيات عديدة عربية ودولية، وظهرت ملامح تأثيراته السلبية على العراق أولاً، ومن ثم الوطن العربي ثانياً، وانتقالاً إلى المجتمع الدولي ثالثاً، فللمرة الثانية يكون العراق طرفاً في أزمة تفضي إلـــى عمل عسكري واسع بحيث تؤدي إلى نتائج إستراتيجية بعيدة المدى في منطقة الشرق الأوســـط والعالم، فحين دخل العراق أول مرة في حرب دامت ثماني سنوات مع جارته إيران شكلت أزمة إقليمية عرفت بأزمة الخليج الأولى، وعندما اجتاحت قواته العسكرية في الثانية أراضي دولـــة الكويت، تطور بعد مراحله الأولى إلى عملية ضم قسري أحدثت علاقات وأوجـــدت مـــوازين جديدة حطمت العديد من القيم والقواعد التي سبق أن ترسخت في إطار النظام الإقليمي العربي، فكانت خطورة الأزمة النابعة من الاجتياح وما تلاه من تداعيات عربية ودوليـــة تظهـــر فـــي مستويات عديدة هي فـــي الواقع متداخلة ومتشابكة وتظهر في النواحي التاليـــة (أبـــو طالـــب، 1990: 11):-

اولاً- المستوى الذاتي المحلي الذي خلق أجواء متعارضة وقيما متصادمة وسلوكيات مختلفـــة لكلٍ من العراق والكويت تدخل ضمنها موضوعات عديدة تأتي في مقـــدمتها الـــدعاوي التاريخية التي يطالب العراق بها، والاختلافات حول السياسات النفطية والأدوار التـــي

يلعبها كل طرف في إطار المصالح الدولية والاختلاف بين النظامين في التركيبة والقدرات.

ثانياً- المستوى الإقليمي العربي وما شهده من انقسام بالغ جراء الاجتياح والضم كون الطرفين دولتين عربيتين متصارعتين وقفت وراءهما أطراف مؤيدة وأخرى متحفظة وأخرى معارضة أدخلت النظام الإقليمي العربي في دائرة من الاحتمالات كونها أوجدت الانقسام في صفوف المؤسسات وخلقت الفوضى وفككت النظام العربي.

ثالثاً- المستوى الدولي وبان ارتباطه بالأزمة نتيجة التفاعل السياسي والاقتصادي لهذا المستوى في منطقة الخليج العربي التي هي خط تماس يحمل درجة عالية من الحساسية جراء احتمالات تعرضه للمؤثرات الخارجية ونتيجة التفاعل بين النظامين العربي والدولي الداخلة في موقع مهم ضمن خريطة الاهتمامات والمصالح الدولية.

تأسيساً على ذلك لم تكن خطوة العراق التي اتخذها بعد الاجتياح والمتمثلة بضم الكويت تستهدف استعادة حق تاريخي، بقدر ما كانت تعبر عن حالة من التصعيد في المواقف العربية والدولية، التي دفعت القيادة العراقية لاتخاذ قرار الضم خاصة بعد إخفاق العراق بالمراهنة على التعامل مع المعارضة الكويتية، وعدم القدرة على إضعاف شعبية أل صباح بعد الفشل بالوصول إلى تجنيد أعداد كبيرة من الكويتيين للتعاون معه، فضلا عن اعتبارات أخرى التي دفعت القيادة العراقية لاتخاذ قرار الاجتياح لعل من أبرزها (الجمالي، 1992: 14):-

1- دافع الوطنية: يعتبر القادة العراقيون أن الكويت هي جزء طبيعي من العراق الذي فرض البريطانيون حمايتهم عليه وبزوال الحماية فلا بد من عودة الجزء إلى الكل.

2- دافع العقيدة: إن وجود حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الدولة العراقية وهو حزب قومي عقائدي ثوري يحمل مبادئ أساسية تقوم على وحدة الأمة العربية والوطن العربي، وينادي بإلغاء الحدود التي رسمها الاستعمار، مع المطالبة بأن يصبح نفط العرب للعرب وليس لفئة معينة صغيرة تمتلك الثروة وتتلاعب بمقدرات الشعب المحروم.

3- دافع المصلحة: إن احتياج العراق لمنفذ يطل منه على البحر دفعته لتنفيذ الاجتياح، مع توافر ظروف اقتصادية سيئة ربطته بالكويت وخلقت خلافات تتعلق بالديون، وأسعار النفط والحدود، وحرمان العراق من عضوية مجلس التعاون .

4- دافع خارجي: نجم هذا الدافع بعد مطالبة الكويت بحماية أمريكية تطورت إلى تدخل مباشر وإخضاع المنطقة للنفوذ الأمريكي.

ثم جاءت التحركات العراقية بعد إتمام عملية الاجتياح لتعبر عن طبيعة السلوك العراقي بغية تحقيق أهداف سعت إليها القيادة العراقية التي رسمت منظومة متكاملة من الخطوات العملية التي عبرت بحقيقتها عن الأهداف التي يسعى العراق لتحقيقها جراء اجتياح الكويت متناسية طبيعة المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها العراق إذا استمر في سلوكه هذا، ويمكن تحديد السمات العامة للسلوك العراقي إزاء الأزمة وكما يلي (سالم، 1990: 22):-

1- الإسراع في خطوات ضم الكويت عملياً عن طريق إنهاء الطابع الدولي والديموغرافي وإلغاء الهوية الوطنية لدولة الكويت، واعتبارها المحافظة التاسعة عشر في العراق.

2- العمل على صرف الانتباه عن قضية الاجتياح إلى تركيز الاهتمام على قضايا يعتبرها أساسية ومركزية تتعلق بمناقشة كافة الاحتلالات للأراضي العربية في كل من فلسطين وسوريا ولبنان.

3- إيجاد ضرورة لتجميد الوضع عند الحدود التي توصل إليها بعد الاجتياح.

4- الإصرار على حل القضية عربياً وليس دولياً ونزع الشرعية عن الوجود الأجنبي في المنطقة.

5- العمل على نقل الأزمة من قضية اجتياح إلى قضية مواجهة مع الغرب الذي يريد العودة لممارسة نفوذه الاستعماري في المنطقة من جديد.

المطلب الثاني: الظروف الدولية السائدة قبل الاجتياح العراقي للكويت

يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي، العامل الأساس في فـرض نفـوذ الولايـات المتحـدة الأمريكية على العالم، وذلك لكونها الدولة العظمى الوحيدة التي تمتلك قدرات تـسليحية كبيـرة ومتطورة، وكانت تسعى لفرض سيطرتها على العالم وفق مفهوم العولمة التي كانت من الآليات المستخدمة للتأثير والضغط على بلدان العالم عامة والعربية منها بشكل خاص، بحيـث أعطـت اهتماما كبيرا للجوانب العسكرية في مسعى لتطوير قدراتها الدفاعية التي لم تكن متكافئـة مـع التحديات التي كانت تواجهها، إلا أن الرأي الأمريكي كـان مبنيـاً علـى اسـتخدام شـعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأوراق ضغط أخرى تلوح بها أمام الزعامات العربية التـي لـم تصل إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات، أو تلك الدول التي تتخذ مواقـف متعارضـة مـع سياساتها في المنطقة (الخزرجي، 2004: 101) .

وعند ذلك برزت قضية انتصار الديمقراطية التي كانت لها أبعاد تاريخية حقيقيـة فـي إرجاء عديدة في العالم، تحققت نتيجة سقوط أنظمة دكتاتورية عديدة كالنظام السياسي للـرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو، مع بروز التحولات في بلدان شرق أوروبا نحـو الديمقراطيـة السلمية، هذه التحولات التي جاءت تمتمد إلى الاتحاد السوفيتي نفسه مع وصول الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة، حيث جرى في عهده مناقشة القضايا الوطنية بصراحة أمام وسـائل الأعلام، ثم ألغيت المركزية الديمقراطية في عام 1989، حيث بدا الاتحاد السوفيتي بالسير فـي الاتجاه نحو الديمقراطية، ومع نهاية 1989، بدأت ملامح تفكك الاتحاد السوفيتي تظهر واضحة حينما تحول برلمان كلٍ من ليتوانيا ولاتفيا نحو خيارات اسـتقلالية جديـدة، تبعتهـا دول فـي المنظومة الاشتراكية مثل بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، فأصبح التحدي كبيرا أمام الـرئيس

السوفيتي غورباتشوف كونه يـرأس الدولة الراعية للماركسية فـي العالم، وسـرعان ما أجري تعديــل على الدسـتور السوفيتي في 7 شباط 1990، إذ لم يعد بموجبه الحـزب الـشيوعي هـو القوة الموجهة للمجتمع وهذا يعني الحكم عليه بالموت (نيكسون،1993 : 44).

ثم جاءت ملامح الدبلوماسية السوفيتية في ربيع 1990، التي طالبت بالتعاون الـسوفيتي الأمريكي المشترك لإدارة شؤون العالم بدلاً من الهيمنة الأمريكية المنفـردة، وحينـذاك كانـت العلاقات الأمريكية السوفيتية على أفضل ما يرام، فعلى هامش المفاوضات المتعلقـة بالأسـلحة النووية والفضائية صدر البيان الختامي عن لقاء القمة بين الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب والسوفيتي ميخائيل غورباتشوف في 1حزيران 1990، حيث مثل التطورات في العلاقـة بـين الطرفين، التي لم يكن لها أن تتوفر لولا معرفة الزعماء الـسوفيت بـأن إصـلاح الأوضـاع الاقتصادية لبلادهم كان يتوقف بدرجة كبيرة على الاستثمارات الغربية، ومـن ثـم لـم يكـن السوفييت مستعدين للمخاطرة في العلاقات الجديدة بين الشرق والغـرب، بمـا يـؤدي لخلـق ارتباكات كبيرة في بلد يواجه بالفعل تحديات خطيرة لإعادة بنائه وهو ما جرى عليـه الحـال باتباع سياسة البيروسترويكا مع الأخذ بالاعتبارات الجيوسياسية الناشئة في شرق أوروبـا مـن اجل ضمان المحور السوفيتي الأمريكي (سيرل،1992 : 65).

وفي هذا السياق برزت تغييرات جذرية في أواخر ثمانينيات القرن العـشرين كـان مـن أهمها:ــ

1. **القطبية الأحادية في النظام العالمي:** برز هذا التغيير في النظام العالمي القائم علـى اثـر أطروحات الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف المتعلقة بمشروع إعادة البناء من الداخل البيروسترويكا، والذي لم يكن ممكن التحقيق إلا إذا استند إلى سياسة الانفتاح في العلاقـات

الخارجية، لذا اتجهت جهود غورباتشوف لحل المشكلات الجديدة المتعلقة بحـرب النجـوم وآفاق الفضاء، وأعمال المحيطات ومشكلات البيئة والإقراض والفقر والتخلف، فكان قراره يتجه نحو إحداث التغير من الداخل أولا، ثم الاتجاه نحـو الاهتمـام بالمـشكلات الدوليـة الأخرى، فجاء قراره القاضي بالانسحاب من أفغانستان عام 1989، مقدمة لتحقيق الـسلام العالمي، كما فرض على كوبا الانسحاب من انغولا، ووعد خلال عام 1991 الانسحاب من كوبا، فضلاً عن التغيرات التي حدثت في أوروبا الشرقية، والتـي سـبق الإشـارة إليهـا فتحررت العديد من دول هذه المنطقة من الهيمنة المركزية السوفيتية في إطـار علاقاتهـا الاقتصادية والعسكرية، وكما تحررت من الهيمنة المركزية الشيوعية، فحملت تلك الأحداث والتطورات تعديلاً في البيئة الأساسية للنظام العالمي القائم فتحولت هيكلتـه مـن القطبيـة الثنائية لتصبح قطبية أحادية مهيمنة ولو إلى حين (غورباتشوف، 1988 :6).

إن هدف الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف من اتباعه لسياسة الانفتاح ينـصب في تحقيق مبدأ الاستقرار الدولي وبالتالي إعادة البناء الداخلي، فاستجابت الولايات المتحـدة الأمريكية لهذا المبدأ نظراً لما يشكله من أهمية في مصلحتها الذاتية خدمة لسياسة الوفـاق الدولي، عندها اتجهت تطلعات الرئيس غورباتشوف نحو أوروبا التي حدثت فيهـا أحـداث وتغييرات إيجابية مهمة كانت تتحدد في: انسحاب الجنود والآليات والأسلحة السوفيتية مـن أوروبا الشرقية، وتغيير أنظمة الحكم في جميع دول أوروبـا الـشرقية وإبعـاد الأحـزاب والتنظيمات الشيوعية عنها، وتلاشي حلف وارسو كمنظمة عـسكرية، وتوحيـد ألمانيـا، وحرص الاتحاد السوفيتي على بيئته الأوربية، بالإضافة إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وعودة الدول المستقلة إلى البيت الأوروبي (المصري، 1992: 41-42).

وتأسيساً على ما تقدم فقد لعبت القطبية الأحادية دوراً في تحجيم دور الاتحاد السوفيتي في أزمة الخليج، الذي لم يكن بمقدوره تفادي إعلان تضامنه مع الدول الغربية دون أن يخسر اعتباره لديهم الذي لم يكن قد مضى وقت طويل على اكتسابه، فكان غطاء الأمم المتحدة مفيداً له من خلال الاحترام الذي حصل عليه جراء موقفه الموالي لهم، وشعوره بالاحتياج المزدوج للدول الغربية: لكي يحصل منهم أولا على القروض اللازمة لإصلاح اقتصاده، ولكي يتجنب ثانيا إقدامهم على دعم الثورات التي اندلعت في دول البلطيق ذلك الوقت، وبالتالي لم يكن بمقدور العراق الرهان على دعم سوفيتي لمواجهة السياسة الأمريكية في المنطقة .

2. **التغيرات الاقتصادية:** لقد شهد النصف الثاني من الثمانينات الاتجاه نحو الشؤون الاقتصادية من مسيرة الاهتمام الدولي، واعتبار الشؤون السياسية والعسكرية في مسار من الدرجة الثانية من الاهتمام الدولي، ومع انتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين أصبح التركيز كبيراً على التفاوض الاقتصادي، وعندها توجهت السياسة الأمريكية لمواجهة التنافس المستقبلي التجاري مع حلفائها من الأوربيين واليابان والصين باعتبارها قوة اقتصادية بارزة، وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة إستراتيجيتها، بحيث ركزت اهتمامها بشكل كامل على النفط في منطقة الخليج العربي وأفغانستان (غالي، 1991: 261).

ويتضح مما تقدم أن تصميم الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على الاقتصاد العالمي، بعد زوال الخطر السوفيتي على تحقيق أكبر قدر ممكن من المغانم الاقتصادية جاء على حساب دول العالم الثالث .

3. **الوضع الإقليمي العربي** : لقد كان النظام الإقليمي العربي موزعاً بين انتماءين إيديولوجيين وولائين سياسيين، كون العناصر التي يتشكل منها كانت منقسمة خلال العقود الأربعة الأخيرة التي سبقت الاجتياح العراقي للكويت، فقد كانت القراءة السياسية التي تبديها وسائل الأعلام المختلفة الدولية والعربية، من خلال تقسيم هذا النظام الإقليمي إلى دول ذات طابع ثوري كسوريا والعراق والسودان وأخرى ذات طابع معتدل كمصر والسعودية والأردن.

وقد شهدت البيئة السياسية صراعات عربية داخلية لم تصل إلى حد المواجهة المسلحة، وان الروابط التاريخية والثقافية والنفسية والسياسية بين الدول العربية، كانت على صورة شكلية جراء عدم تماسك الشخصية العربية بسبب الاختراقات الخارجية، التي كانت تستهدفها على الدوام، فقد مست الوطن العربي مرحلة الاستقطاب الدولي مما افقد الدول القدرة على إدارة شؤونها في مراحل متعددة، وخلق تداعيات سياسية جراء حالة الاستقطاب تلك، ومع حصول التغيير البارز في هيكلية النظام القائم بعد انتهاء مرحلة القطبية الثنائية عانى النظام الإقليمي العربي من فقدان نقطة الإسناد الدولي التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي لقضاياه المصيرية، ومنذ مطلع الخمسينات بحيث أصبح حال عدد كبير من دول النظام الإقليمي العربي يفتقد للسلاح السوفيتي وتكنولوجيتها، والتي كانت قوة إسناد سياسي وعسكري بحيث إن العلاقات السياسية التي ربطت العرب بالاتحاد السوفيتي كانت كافية ولو بالحد الأدنى لممارسة قدر نسبي في التأثير على الدور العدواني الأمريكي تجاه الأمة العربية ومصالحها وحقوقها، فبات الانهيار السوفيتي وانتهاء القطبية الثنائية يضع العرب في موقع حرج يفقدون فيه غطاء وامتيازاً إستراتيجياً على مستوى كبير(التقرير الاستراتيجي العربي، 1990: 257).

ولا يفوتنا أن نذكر أن بعض الدول العربية كانت على علاقة متميزة مع الاتحاد السوفيتي، وتحصل على دعم سياسي وعسكري كبير خلال مرحلة الحرب الباردة التي سرعان ما انتهت بانهيار القطب الشيوعي، ففقدت تلك الدول كثيراً من امتيازاتها السابقة وخسرت الدعم الذي كان يقدم لها، وانه من الواضح أن موقف الاتحاد السوفيتي من العرب وقضاياهم المصيرية كان قد بدأ يتغير في ظل إدارة الرئيس غورباتشوف عندما اتبع سياسة البيروسترويكا المنفتحة نحو الغرب، وانسجاما مع السياسة الخارجية الجديدة منذ أزمة الخليج التي كشفت عن تحالف أمريكي سوفيتي ضد العراق، بحيث شكل صدمة قوية للقيادة العراقية (الطويلة، 1991: 103).

كما شهد الشرق الأوسط خلال تلك الحقبة الزمنية هشاشة في الأوضاع العامة للإقليم، نتيجة النزاعات ذات التأثير الكبير على شعوب المنطقة، فكان الصراع القائم بين الهند والباكستان، و جاءت مشكلة أفغانستان بعد التدخل السوفيتي لتخلق بؤراً استيطانية للمسلمين للعديد من القوميات الموجودة في هذا البلد بما فيها الأفغان العرب الذين واجهوا التدخل السوفيتي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وتمكنوا من إجباره على سحب قواته من أفغانستان، ثم تطورت الحالة بحيث أصبح لتنظيم القاعدة ثقل عسكري كبير استخدمته في مواجهة الولايات المتحدة، والحرب بين العراق وإيران وما خلفته من دمار كبير في البلدين، كما يلاحظ الصراع بين شطري اليمن ، وظهور المشكلات الحدودية بين مصر وليبيا ،ومصر والسودان، وليبيا وتونس، والجزائر والمغرب، وقضية البوليساريو فضلا عن حالة عدم الاستقرار في كلٍ من تشاد واريتريا والمشكلات في القرن الأفريقي (سهر،2007: 61).

وخلاصة ما تقدم أن العراق باعتباره بلداً خليجياً عربياً شرق أوسطي يمتلك مختلف المقومات التاريخية والإستراتيجية والجغرافية الأساسية، التي تجعل منه دولة إقليمية مقتدرة، وكان قبل أزمة الخليج عام 1990 يمتاز بنظام حكم له عقيدة قومية مستمدة من فلسفة حزب

البعث العربي الاشتراكي وأهدافه الوحدة والحرية والاشتراكية، كما يعاني من ظروف موضوعية خلقت تداعيات عديدة نتيجة الحرب الطويلة التي خاضها ضد جارته إيران لمدة ثماني سنوات تحت شعار الدفاع عن بوابة الوطن العربي الشرقية، فكان بحاجة شديدة لإعادة ترتيب أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وعلاقاته الدولية.

إلا انه رغم حجم الخسائر المادية الهائلة التي أضعفته على المستويين الاقتصادي والمالي، فقد كان قوياً في تماسكه الداخلي بحيث استطاع تحقيق توافق نسبي بين متطلبات الحرب التي تخدم المصالح الغربية من جهة وأهداف العراق من جهة أخرى. من خلال الحصول على دعم غربي من الولايات المتحدة وفرنسا ساعدته على الخروج من الحرب وهو أصلب وأقوى من الناحية العسكرية وأكثر وحدة وتماسكاً من الناحية الاجتماعية، فظهر كقوة عربية لا يقل حرصاً على الإسلام من إيران التي خاضت الحرب تحت شعارات إسلامية وهو قوة واعدة تحظى باحترام لكنها تثير مزيداً من المخاوف والشكوك لدى دول الجوار.

ثم تزامن مع هذه المخاوف حملات إعلامية شنتها الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص بدأت على شكل ردود فعل بعد إعلان العراق في ديسمبر 1989، عن نجاح أول تجربة عراقية لإطلاق صاروخ قادر على وضع أقمار صناعية في مدارها، وكذلك تمكنه من إنتاج نوعين آخرين من صواريخ ارض ارض يصل مداها إلى أكثر من ألفي كم، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاعتماد مبدأ ريغان الذي يقوم على أن تقدم بتقوية قدراتها العسكرية في منطقة الخليج العربي وإنشاء وجود لها يكون له الأهمية الرئيسية في حماية شريان النفط ذي الحيوية الكبيرة ويعطي إشارة لها معنى للاتحاد السوفيتي ويشجع أصدقاءها في المنطقة ويعضدهم.

وتابعت الولايات المتحدة سياساتها المبنية على مبدأي كارتر وريغان بهمة وحزم فعمدت على التركيز على توظيف مركب للقوة في العلاقات الدولية تهديداً واستخداماً، وقامت باتباع سلسلة من الخطوات التي أدت إلى تغيرات عميقة متسارعة خاصة في أوروبا الشرقية وعلى صعيد المعسكر الاشتراكي، وصولاً إلى التحول التاريخي في العلاقات الدولية إثر قمة مالطا بين الرئيسين جورج بوش الأب وميخائيل غورباتشوف، والتي توجت بالإعلان عن نهاية الحرب الباردة ليبدأ عصر جديد تنتقل فيه العلاقة بين العملاقين من طور الوفاق إلى طور التعاون الذي يقتضي استبدال إستراتيجية توازن القوى بإستراتيجية المصالح.

كما تطورت إستراتيجية الارتباط الأمريكي بأمن الخليج لتشمل مجالات أوسع جراء التحديات المتمثلة آنذاك ضد مصادر الطاقة وكذلك لكيفية التعامل مع الصراعات الإقليمية، وهذا ما دلت عليه الوقائع والأحداث بعد الاجتياح العراقي للكويت، حيث كانت الإدارة الأمريكية جادة في ربط امن الخليج بأمنها، وجرى تصوير سيطرة العراق على الكويت على أنها سيطرة على نفط الشرق الأوسط برمته باستثناء النفط الإيراني، فكانت التفسيرات الأمريكية تعطي لها مبرراً للتدخل في المنطقة والذي أخذ مداه يتسع بعد التأييد والتفهم الغربي والحث على المشاركة بشكل أوسع في المجهودات العسكرية الأمريكية ومتطلباتها جراء ما أسمته خطورة المخططات العراقية.

المبحث الثاني: المواقف السياسية من اجتياح العراق للكويت

جاء قرار العراق باجتياح الكويت في الثاني من آب 1990 مفاجئاً للمجتمع الدولي مما أحدث ردود فعل مختلفة تجاه الاجتياح، لم تكن مقصورة على صعيد المجتمع الدولي بل انسحبت أيضاً على الدول العربية ذاتها، مما سمح للمجتمع الدولي بأغلبية أعضائه مطالبة العراق بالانسحاب من الكويت بلا قيد أو شرط وإعادة السيادة إلى هذا البلد، واصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من القرارات الخاصة بهذا الصدد، جرى إقرارها بسرعة غير مألوفة لمثل هذه الحالات التي كانت تتطلب عملاً تنسيقياً طويلاً ومفاوضات دبلوماسية حتى تلك التي شملت فرض عقوبات اقتصادية بالغة الصرامة على العراق (بريماكوف، 1991: 11).

أما التصرف الأمريكي فقد جاء على قدر من السرعة في المقدرة على تكوين حشد عسكري في ساحة ملتهبة، بحيث اجبر الجميع على الالتحاق بها ووضع قواتهم تحت تصرف وإمرة القائد الأمريكي المسؤول عن إدارة العمليات العسكرية، في حين استوجب الأمر على كل من لم يرسل قوات عسكرية لأي سبب كان عملية تسديد فاتورة المشاركة بصيغة الدعم المالي، كما في حالتي ألمانيا واليابان وغيرها من الدول، كما أن قدرة الولايات المتحدة في التعامل مع الحالة العراقية برزت من خلال نجاحها في تجنيد أي قوة عسكرية خارج تحالفاتها كما في حالتي الاتحاد السوفيتي والصين (السعدون، 2001: 16).

وستعمل الدراسة في هذا المبحث تناول تلك المواقف عبر المطالب التالية:-

المطلب الأول: المواقف على المستوى الدولي.

المطلب الثاني: المواقف على المستوى الإقليمي.

المطلب الثالث: المواقف العربية والدولية المؤثرة نحو اندلاع حرب الخليج الثانية 1991.

المطلب الأول: المواقف على المستوى الدولي

إن مواقف المجتمع الدولي من الاجتياح العراقي للكويت دفعت القيادة العراقية للتفكير جدياً بأسوأ الاحتمالات القابلة للوقوع، فكان أمامها خيار التوسع إلى الأراضي السعودية وجعل الكويت خلف القوات العراقية المندفعة، بحيث كان من الممكن الإمساك بورقة سياسية بالغة الخطورة في حالة التوصل إلى صفقة سياسية، تتضمن الانسحاب من الأراضي السعودية مقابل حصول العراق على مطالبه الأخرى في الكويت، كما تبلور في ذات الوقت خيار آخر أمام القيادة العسكرية كان يتمثل في مهاجمة القوات الأمريكية والمتحالفة معها التي كانت تصل تباعاً إلى المنطقة، وتحشد قواتها في الظهران وحفر الباطن من أجل إجهاض الهجوم الواسع على العراق (البزاز، 1993: 446-447).

إن معارضة الاجتياح العراقي للكويت من قبل الأسرة الدولية شهد حالة من شبه الإجماع الدولي، كان لها دور مميز وذو تأثيرات بالغة في مسار الأزمة، التي ابتدأت بالاجتياح مروراً بحالة الحشد العسكري الكبير، الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية مع قوات التحالف المكون من 33 دولة، وصولاً إلى الحرب ونتائجها المدمرة، بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات ذات الأهمية الخاصة، انظر الملحق رقم (1) يوضح فحوى القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، حيث تقاربت فيها وجهات نظر الدول الكبرى كلٍ بحسب سلوكه إزاء الأزمة ومراحل تطورها، وذلك لأن اجتياح العراق للكويت في 2 آب 1990 يعتبر حدثاً ذا أهمية عالمية، كونه قد احدث ردة فعل من القوى والمؤسسات والدول الأجنبية بشكل فاق كل التصورات، فقد عكست حالة الاجتياح دوراً جديداً لم يكن مألوفاً لدى الكثير من الدول منذ نهاية الحرب الباردة فأصبحت الحكومات الغربية تدعم استخدام الأمم المتحدة لقراراتها لفرض العقوبات على الدول التي تنتهك السلم والأمن الدوليين.

ووفقاً للمعطيات التي أعقبت الاجتياح العراقي للكويت فقد بـــرزت مواقـــف الأطـــراف المعنية بالاجتياح العراقي للكويت على المستوى الدولي من خلال الآتي:-

1- **الموقف العام لمجلس الأمن** : أصدر بطرس غالي أمين عام الأمم المتحـــدة تقريـــراً منتصف التسعينيات عن التطورات التي رافقت أحداث 2 آب 1990، حيث أشار فيـــه إلى أن الطابع الفريد للعمل العراقي قد منح الفرصة للأمم المتحدة لتصبح صانعة سلام ومحافظة عليه وبانيته، فقد جرى إصدار 12 قراراً من القرارات المتخـــذة مـــن قبـــل مجلس الأمن الدولي والتي جاءت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحـــدة، إذ كان أحدها يعتبر القاعدة الأساسية للعقوبات ضد العراق، بحيث ألزم الدول الأعـــضاء كافة في الأمم المتحدة بمنع أي تجارة أو تعامل مالي مع العراق أو الكويت المحتلة، بما في ذلك عدم تحويل أي أموال إلى العراق أو الكويت من أجل عدم تحقيق مثـــل هـــذه الأنشطة والتعاملات(وثيقة القرار رقم 661 الصادر عن مجلـــس الأمـــن فـــي 6 آب 1990).

ثم صدر قرار آخر خول اتخاذ إجراءات بفرض حصار على العـــراق والكويـــت المحتلة، ودعا هذا القرار الدول الأعضاء كافة للتعاون مع الحكومة الشرعية للكويت ونشر قوات عسكرية في المنطقة واستخدام الإجراءات الضرورية بوقف سفن الـــشحن البحـــري القادمة والمغادرة لغرض تفتيش حمولتها والتحقق منها بما يضمن تنفيـــذ أحكـــام القـــرار السابـــــق(وثيقة القرار رقم 665 الصادر عن مجلس الأمن في 25 آب 1990).

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كل إمكانياتها الدبلوماسية لضمان إصدار هذه القرارات من مجلس الأمن الدولي خاصة القرار 678 في 1991/11/29، الذي فوض الدول الأعضاء استعمال جميع الوسائل لإخراج العراق من الكويت، ما لم يحدث الانسحاب

قبل 15 كانون الثاني 1991، بحيث جمعت الولايات المتحدة قوة عسكرية مؤلفة من عـدة دول عربية وأجنبية بما يضمن تطبيق بنود القرار المذكور (أندرسون، 2005: 165).

2- مواقف الدول الكبرى من الاجتياح العراقي للكويت

أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

كان واضحاً أن الدور الأمريكي بات يهيمن على الأحداث منذ بـدايتها بمـا فيهـا جلسات مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة مطلع آب 1990، فسارعت لتحريك قواتها العسكرية قبل البحث عن الوجه القانوني لإخراج المواقف، بحيث إن تصرفها هـذا كـان منفرداً ومهيمناً، ولن تتمكن من منعه أية سلطة أخرى بحجة المحافظة علـى الـشرعية الدولية بما لا يمكن أية قوانين دولية أو إقليمية مـن التأثير عليه (شعت، د. ت: 28).

وقد أوضـح الرئيس الأمريكي جورج بـوش الأب الـسياسـة الأمريكيـة تجـاه الاجتيـاح بما يلي (واشنطن بوست الأمريكية، في 1990/12/17):-

1- انسحاب غير مشروط للقوات العراقية من الكويت.

2- عودة الحكومة الشرعية إلى الكويت.

3- ضمان سلامة السعودية وأمن الخليج ككل.

4- الحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكان في الخارج وضمان سلامتهم.

إن تفرد الأسلوب الأمريكي في مواجهة الحدث جاء لأسباب وخلفيات عديدة منها: ما يتعلق بالمصالح الأمريكية، الاقتصادية المتعلقة بالجانب النفطي والسوق الخليجية، والأمنية المتعلقة بأمن إسرائيل والدول الحليفة لها، والإستراتيجية المتعلقة بأمن الطاقـة والنفـوذ، ومنها ما يعود إلى طبيعة النظام الدولي في المرحلة التي اندلعت فيها الأزمة، ومـا كـان يشهده النظام الدولي من تغيرات كبرى، كان في مقدمتها الانسحاب التدريجي السوفيتي من

القضايا الدولية، وبروز هيمنة النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي بقيادة أمريكية منفردة (أبو علي، 1995: 231).

وتجدر الإشارة إلى أن القرار الأمريكي تجاه الاجتياح العراقي للكويت، جاء بدفع من قوى الضغط الرئيسة الناشطة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من أبرزها: المجمع الصناعي العسكري الذي يتكون من أصحاب الصناعات الكبرى لإنتاج الأسلحة، الذي كانت مصلحته تتطلب التوسع في إنتاج الأسلحة وبيعها، ومع انتهاء الحرب الباردة وتوقف الحروب الإقليمية الكبيرة، فإن مصير هذا المجمع كان مهدداً بفقدان الربح والتعرض لحالة الكساد، من هنا تأتي مصلحته في الدفع نحو قرار الحرب ضد العراق، والمجمع النفطي الذي لعب دوراً كبيراً لصالح قرار الحرب من خلال الشركات النفطية الكبيرة، بالإضافة إلى المجمع الصهيوني الذي يتكون من المؤسسات اليهودية الصهيونية القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها اللوبي الإسرائيلي الذي عمل جاهداً لصالح قرار الحرب ضد العراق، كونه يخدم المنطلقات والتوجهات الإسرائيلية الراغبة بتحطيم القوة العسكرية والاقتصادية العراقية (جريدة العرب، في 12/14/ 1990).

كما عملت إلى جانب مراكز الضغط الظروف الاقتصادية الداخلية الأمريكية، وكذلك اليمين المتطرف المتمسك بالقيم الروحية الأمريكية، كلها كانت عوامل دفع تجاه قرار الحرب، من أجل فرض هيمنتها وبنيتها، التي تقوم على العوامل المدنية الحديثة المتعلقة بعادات الأكل وشكل الملبس والسينما والموسيقى التي اجتاحت العالم كله، والتي هي هوامش واهية لما يسمى بالحضارة الأمريكية .

إن القرار الأمريكي تجاه الاجتياح العراقي للكويت، لم يكن خالياً من تحقيق أهداف خفية يمكن تلخيصها بما يلي (عودة،1991: 98):-

أولا: إحكام السيطرة على النفط العربي الخليجي من حيث كمية الإنتاج وأسعاره، خاصة أن العراق قد أعطى اهتمامه البالغ بحركة النفط العالمية أثناء حربه مع إيران.

ثانيا: إخراج العراق كقوة عسكرية يمكن أن تلعب دوراً في خلق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، بغية إفساح المجال أمام إسرائيل كي تبدو القوة النوعية الوحيدة في المنطقة التي يصعب التصدي لها، وبالتالي خدمة المخططات الأمريكية الصهيونية الهادفة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

ثالثا: عدم السماح للقوة العسكرية العراقية بلعب دور إقليمي في المنطقة، من خلال إبعاد قوة العراق، وجعل حاجة المنطقة إلى قوات أجنبية لدولة عظمى يمكن أن تواجه الأطماع الإيرانية الساعية لفرض دور إيراني فاعل في المنطقة، وفي ظل انتهاء القطبية الثنائية، فإن دور الولايات المتحدة يبرز كقوة مهيمنة طامحة بالتواجد في المنطقة تحت مبررات حماية دول المنطقة من الأطماع الإيرانية.

ب – موقف الاتحاد السوفيتي:

أظهر الموقف الذي اتبعه الاتحاد السوفيتي في إدارة أزمة الخليج الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، بأن هذه القوة العظمى المؤثرة التي كانت للاتحاد السوفيتي أصبحت من مخلفات الماضي ولا تستطيع أن تؤثر بمفردها، لكنها تمتلك صوتاً من ضمن الأصوات الأخرى المؤثرة باعتبارها من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. وقد لعبت دوراً مع كلٍ من فرنسا وألمانيا والصين واليابان لإقناع الولايات المتحدة بمعالجة الأزمة بالاكتفاء بالانسحاب العراقي من الكويت، وحسبما جاء بدعوة مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت قبل يوم 15 كانون الثاني 1991، وقد كانت ظروف القيادة السوفيتية قائمة على أساس اتباع مبدأ إعادة البناء الداخلي البروسترويكا، بحيث دفع ذلك الوضع للقيام

بممارسة معالجات تستهدف تحقيق توازن المصالح واتباع سياسة سلمية جديدة لا يتم التفريط بموقعها في النظام الدولي الجاري تشكله حينذاك، لكنها كانت تدرك أيضاً أنه من الضروري التعاون مع الولايات المتحدة (أبوعلي، 1995: 275).

كما لا بد من مراعاة المحددات السوفيتية الداخلية والخارجية وفقاً لما يأتي:-

أولا: تزامن المحدد الداخلي منها مع انفجار أزمة الخليج، التي تناولت فيها وسائل الإعلام العالمية للكثير من الصور والأخبار والتقارير الصحفية والدبلوماسية عنها، تزامناً مع تدهور الأوضاع في الإتحاد السوفيتي وترديها إلى الحد الذي أوصل الحالة إلى حدوث الفوضى وعجز السلطة المركزية عن ممارسة سلطاتها في الحكم، وبروز اختلافات كبيرة بين القوميات السوفيتية وازدياد الحركات الانفصالية المعتمدة على قوات من المليشيات المسلحة، والتي استمرت حتى بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، إلى أن وصلت الحالة الداخلية في الإتحاد السوفيتي إلى قيام نائب الرئيس جينادي يانيف بالإعلان في يوم 1991/8/19، عن إقصاء الرئيس ميخائيل غورباتشوف عن الحكم لأسباب صحية استناداً للمادة 27 من الدستور السوفيتي، حيث تولى يانيف مقاليد الرئاسة استمر لمدة ثلاثة أيام فقط بهذا المنصب (غورباتشوف، 1992: 50).

ثانياً: تطلب المحدد الخارجي ضرورة التعاون بين القوتين العظميين في العالم وبين القوى الكبرى جميعاً أو بين سائر دول العالم، كون التعاون مفيداً لصالح جميع الأطراف لمعالجة الأزمة الناشبة بالشرق الأوسط (هيكل، 1992: 65).

وقد أبدى الإتحاد السوفيتي استعداده وحرصه على تحقيق التعاون مع الولايات المتحدة بما يؤدي لمعالجة الأزمة وبالطرق السلمية من خلال الأمم المتحدة، وذلك في إطار اتباعه لسياسة الانفتاح والوفاق الدولي الذي أرسى أسسها الرئيس غورباتشوف الداعي لنبذ

نمط التفكير والعمل الذي كان يقوم على استخدام القوة في معالجة المشكلات الدولية، لافتقار تلك السياسة للمعاني العقلانية التي نادي بها في سياسة البروسترويكا، التي كانت تتطلب اتباع معايير القواعد الأخلاقية الجماعية الإنسانية العامة في أسس السياسة الدولية، مع إعطاء العلاقات بين الدول بعدها الإنساني، هذا البعد الذي يتطلب الترفع فوق الخلافات العقائدية وإرساء سياسة خارجية واقعية تتميز بحساب المصالح الوطنية الذاتية واحترام مصالح الدول الأخرى (غورباتشوف، 1990: 161).

وعندما حدثت أزمة الخليج كشف الوضع السوفيتي الجديد، عن امتثالها للقواعد التي جرى إرساؤها في ضوء المتغيرات على الساحة الدولية، فلم تشهد الأزمة أية مواجهة بين القوتين العظميين، بل على النقيض من ذلك سجلت تعاوناً وثيقاً بينهما عندما استجاب الاتحاد السوفيتي لقرارات مجلس الآمن ذات العلاقة وعبر تعاون مكثف بين الطرفين (غالي،1997: 9).

ومع مرور الوقت بدأ الدور السوفيتي ينحسر كعنصر رئيسي في التأثير على العلاقات الدولية، إلى أن أصبح عضواً في التحالف الذي شكل ضد العراق، بحيث فسر موقفه بأنه موقف تحكمه ضوابط معينة، من أهمها حرص الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة على عدم مواجهة الولايات المتحدة، والحفاظ على ال0تفاهم القائم بينهما مع السعي لتطوير ذلك، بما يؤدي لتنمية دورها في السياسة العالمية مستقبلاً حتى تتجاوز الحد الذي حددته الولايات المتحدة لأدائه من قبل الإتحاد السوفيتي في تلك السياسة العالمية وضمن نسبة ضئيلة.

ج- **الموقف البريطاني:** أن ما يميز الموقف البريطاني من أزمة الخليج هو شدة وقوة المطالبة بالحسم العسكري، والذي جسدته عبر توظيف إمكانياتها العسكرية التي تواجدت في

المنطقة، فكانت من الناحية العددية هي من المرتبة الثانية بعد القوات الأمريكية، وباشرت مهامها فور وصولها المنطقة في فرض الحصار على العراق، مع اتباع موقف سياسي رافض للأوضاع الجديدة المترتبة على الاجتياح العراقي للكويت، والذي عبرت عنه وبصلابة في كافة المحافل السياسية الدولية، بحيث كانت تدفع لإصدار قرارات أممية تضمن الإسراع في استخدام القوة لمعالجة الأزمة، مع التشديد على ضرورة التطبيق الحرفي لتلك القرارات دون تفاوض أو مساومة، وعارضت بريطانيا أيضا مبدأ الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية، فكانت مطالباتها بضرورة قيام القوة العسكرية الأمريكية بأداء دورها في المحافظة على النظام الدولي (شادي، 1991: 332).

إن وحدة الموقف الأنجلو أمريكي هي ليست حالة غريبة أو مستهجنة كما أن الدفع البريطاني تجاه الحل العسكري لمعاقبة العراق واستعادة الكويت كان متأتياً من حسابات قديمة مع العراق خلال وقوعه تحت الانتداب البريطاني والدفاع عن واقع فرضته سياساتها الاستعمارية، حينما اقتطعت الكويت من العراق من أجل إعطاء هذه الصورة صفة الشرعية الجديدة، كما أن الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها بريطانيا، كانت تعتبر أزمة الخليج مناسبة ومثالية لإنعاش الاقتصاد البريطاني المنهار كون بريطانيا تعتبر الدولة الغربية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية والأكثر استفادة من هذه الأزمة، وذلك من خلال الدعم الذي قدمته السعودية لتقوية قيمة الدولار مع دعمها لموقع للولايات المتحدة الرئيسي في النظام المالي العالمي، فيما لعبت الأموال الكويتية دوراً مماثلاً نحو بريطانيا فضلاً عن توظيف الهيئات الدولية وبخاصة مجلس الأمن في نسق تصعيدي يؤدي لبلوغ الغاية بحشد أكبر عدد ممكن من الحلفاء في إطار تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية (أبوعلي، 1995: 290).

لقد كانت بريطانيا حريصة على تأكيد تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال لفت نظر الحلف الأطلسي بأنه الجهة التي لابد أن تقوم بالمهمة العسكرية لمعالجة الأزمة، من أجل عدم التضحية بعلاقاتها مع الولايات المتحدة، فتميز موقفها عن سائر الدول الأوروبية بالمطالبة بسياسة أطلسية تقوم على التحالف مع الولايات المتحدة باعتباره يعبر عن جوهر موقفها السياسي بغض النظر عن موقعها الجغرافي الأوروبي، وقد شكل هذا التحالف وفي إطاره العام تقليداً ثابتاً في المواقف البريطانية التي تكرس وجودها منذ صعود المحافظين إلى الحكم فازدادت التوجهات البريطانية ارتباطاً بالخيارات الإستراتيجية الأمريكية.

د- **الموقف الفرنسي:** تميز الموقف الفرنسي بين مواقف الدول الكبرى الأخرى، بالحرص على أن تكون فرنسا طرفاً في جميع مراحل الأزمة، وأن بناء رؤيتها يقوم على القدرة بالتأثير على الأحداث، وتوجيه القرارات ارتباطاً بموقعها ومكانتها وعلاقاتها مع دول المنطقة، بغية المحافظة على مصالحها، غير أن هذا الموقف المميز لم يكن بعيداً عن سياق الإجماع الدولي في إدانة الاجتياح، ومطالبة العراق الانسحاب من الكويت، وأن تقييمات فرنسا للأحداث تنطلق في رؤية تشير إلى وجود اختلال في التوازن الدولي بعد انهيار المعسكر الشرقي، والذي يعني دعم الهيمنة الأمريكية والأخذ بالتصورات الموجودة لدى إسرائيل وتخوفاتها من قوة العراق المتنامية والساعية إلى توجيه ضربات موجعة من أجل تدمير قوته، رغم العلاقات المتميزة التي كانت تربط فرنسا بالعراق، والتي بدأ الضعف يظهر فيها جراء تراكم الديون الفرنسية على العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية (البكوش، 1991: 184).

لذا سعت فرنسا للقيام بمحاولات أخرى لغرض تغليب الحل الدبلوماسي للأزمة وحاولت الظهور بموقف مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لأن مصلحتها تكمن في استقرار العالم العربي، وأن اعتماد خيار الحرب قد الحق بفرنسا خسائر وأضراراً جسيمة في مصالحها، لهذا كان موقفها يرتكز بين ثنائية الحرب والسلم، بين العصا والجزرة طوال الأزمة، حيث إنها تبنت الخيار السلمي في معالجة الأزمة إلا أنها لم تستبعد الخيار العسكري فاتخذت موقفاً وسطاً من الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة، تردد بين الموافقة الصريحة والموافقة المشروطة وبتعبير آخر، أكثر من الرضا واقل من التأييد، فالرضا عن التواجد العسكري الأمريكي يعود بالنتيجة إلى تضرر مصالح فرنسا النفطية والمالية الكبيرة للاستثمارات الكويتية في فرنسا، وبالتالي فان ذلك يمكن الولايات المتحدة من التحكم بالآلة الصناعية الفرنسية من خلال فرض شروطها على كميات وأسعار النفط المصدر لفرنسا، أما التأييد فيعود إلى رغبة فرنسا بعدم الخروج عن دائرة الإجماع الأوروبي المؤيد للإجراءات الأمريكية ضد العراق(توفيق، 2002: 170).

إن رفض فرنسا لإصدار تأييد صريح للخطط الأمريكية في معالجة الأزمة يكمن في رغبتها في عدم الإساءة إلى علاقاتها مع العراق والتي تشكل الحيز الأكبر والأهم في علاقاتها، كما أن رغبتها في تشجيع العرب لإيجاد حل يكون مدخلاً لممارستها دوراً حاسماً في الأزمة، بما يزيد من تفادي حصول انقلاب في التوازن بالمنطقة في حالة ضرب العراق، وهذا يمكن أن يكرس الهيمنة الأمريكية ويقلل من النفوذ الأوروبي الفرنسي، أما الإبقاء على إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري ومواكبة قرارات مجلس الأمن (توفيق، 2002: 174)، لذا جاء موقف فرنسا المساند للولايات المتحدة على إثر حصول حادثة اقتحام مقر السفير الفرنسي في الكويت خلال الاجتياح العراقي للكويت.

هـ- **الموقف الصيني:** حرصت الصين على رفض الاجتياح العراقي للكويت وطالبت بسحب القوات العراقية دون شرط، وأكدت على عودة حكومة الكويت واحترام استقلالها وسلامة أراضيها (حتي، 1992 :117).

إن الموقف الصيني هذا جاء منذ بداية الأزمة وكان يستند إلى الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، وأيدت باستمرار المواقف الداعية لتسوية النزاع بالطرق السلمية في إطار الأمم المتحدة، كما شجعت الحل العربي والذي يجنب المنطقة تدخل القوى العظمى في شؤونها وبما ينسجم مع التوجه الصيني نحو الدول العربية القائم على التضامن وتأييد المواقف العربية والتوفيق بين الخلافات الناشئة بين الدول العربية.

كما قامت الصين بدعم المواقف الداعية للحصول على تفويض الأمم المتحدة باستخدام القوة ضد العراق، ولم يكن موقفها معارضاً لذلك القرار بعد أن امتنعت عن التصويت، مما أثار جدلاً قانونياً وسياسياً كبيراً، في حين صوتت إلى جانب بعض القرارات بخصوص الأزمة بعد أن قدمت فهماً وقراءة متميزة، وحسب توجهاتها وليس حسب رغبات القوى الكبرى الأخرى، غير أن معارضتها الواضحة لمبدأ استخدام القوة العسكرية لم يتعارض مع الانتشار الأمريكي في المنطقة، كونها أبدت تفهماً كبيراً للتدابير الدفاعية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية من أجل المحافظة على أمنها، لذا اتسم الموقف الصيني من إدارة الأزمة بتحقق ثنائية توازن بين سلوكين هما: عدم اختلافها مع موقف الولايات المتحدة من جهة، والتعامل وفق الاعتبارات الإيديولوجية التي تمثلها الصين والتي هي قريبة من المواقف العربية من جهة أخرى، بحيث إن التقارب الصيني الأمريكي الذي بدأ مطلع السبعينات من القرن العشرين وما تبعه من علاقات ثنائية بينهما،

أدى حصول الصين على مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي، كونها تعاني من قــضية الاختلاف مع دولة الصين الوطنية (أبوعلي ، 1995: 292).

إن التوازن الذي انتهجته الصين في موقفها من أزمة الخليج جــاء للاســتفادة مــن الظروف التي كانت سائدة في العالم حينذاك، من أجل اللحاق بالجماعة الدولية التي فرضت عليها عزلة فعلية في أعقاب المذابح التي وقعت في الميدان السماوي حزيران 1989، والتي أوجبت على القيادة الصينية الســعي لاستعادة الحد الأدنى مــن الاحتــرام عــن طريــق الانخــراط ضمن صفوف المدافعين عن القانون الدولي (سيرل، 1992: 165-168).

كما أنها كانت تهدف من وراء ذلك كسر الطوق المفروض عليها جراء إجــراءات المقاطعة من الدول الغربية، التي نجحت في عرقلة النمو الاقتصادي الصيني ولو إلى حين، فكان إظهار النية الحسنة هو الكفيل لإقناع المستثمرين بالتخلي عن مواقفهم السابقة وتعنتهم، والذي نجحت به الصين إلى عودة تدفق الاستثمارات دون أن تضطر إلى تعديل سياســاتها التي يعتبرها الغرب بأنها قمعيه تجاه المعارضة الداخلية.

وإنه لمن الجدير بالذكر أن موقف الصين في مجلس الأمن والقرارات الصادرة عنه بشأن معالجة أزمة الخليج، تمثل بامتناعها عن التصويت في أهم قرارين، ممــا حــال دون القول بحصول إجماع لدى الدول الكبرى في تعاملها مع الأزمة مهما اختلفت وجهات النظر بين تلك الدول.

و- **الموقف الألماني**: تعتبر ألمانيا من الدول التي لها مكانة اقتصادية كبرى خارج إطار الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وقد كانت من أكثر الدول تضرراً من الأزمة بحكم قوتيها الاقتصادية والصناعية، وارتباطهما بنفط الخليج والسوق الخليجية وعلــى الأخــص علاقتها التجارية مع العراق، لذا فقد تميز موقفها من خلال تأييدها للإجــراءات الأمريكيــة

سياسياً والمشاركة في دفع كلفة هذه الإجراءات مالياً، وذلك لأن السلوك السياسي لها كان يرتبط بحقائق أساسية للوضع الدولي المعاصر، وأنه من غير المسموح لها لعب أي دور دولي يتناسب وقوتها الاقتصادية، حيث وقع تجريدها من حق التسلح الحر غير المراقب، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن حق ممارسة النفوذ السياسي والعسكري خارج حدودها القومية، وطبقاً للاتفاقيات المعقودة بين الحلفاء، وما يعنيه ذلك من إبقاء سلوكها محكوماً بالقيود الدولية والسير في ركاب سياسات القوى العسكرية العظمى ومجاراتها حتى لا تثير ردود فعل ضاغطة منها(أبو علي، 1995 : 298).

وقد كان موقفها ضعيفاً رغم ما تملكه من إمكانيات هائلة تمكنها من أداء أدوار مميزة مشابهة لدور كلٍ من فرنسا وبريطانيا إلا أنها اختلفت عن ذلك الموقف لكونها لم تشذ عن سياق الموقف الدولي العام وأحكامه ومبادئه غير أنها لم تقم بذلك الدور لسببين رئيسيين هما (شادي، 1991: 361):-

أولا : المعطيات الداخلية المترتبة من تحقيق الوحدة بين شطري ألمانيا التي تزامنت مع أحداث أزمة الخليج، فقد كان اهتمام صناع القرار الألماني والأوساط السياسية يتحدد بحشد الحكومة الألمانية لجميع إمكانياتها لمواجهة متطلبات هذا الحدث المهم، وكان دورها من أزمة الخليج يركز على عمليات الدعم المالي للدور الأمريكي .

ثانيا : الضغوط الداخلية الناجمة من مفردات ومواد الدستور الألماني وسياسة العزلة التي يفرضها إزاء الأمور العسكرية، فقد أثارت مفردات الدستور المتعلقة بسياسة العزلة جدلاً كبيراً في أعقاب أزمة الخليج أدت لأحداث مناقشات حادة لمراجعة الدستور بما يمكن من مشاركة الجيش الألماني ضمن إطار عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن ما يمكن الوقوف عنده في الموقف الألماني يكمن في كونه لم يتضمن إجراءات قاطعة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، رغم ما تملكه الدولة من إمكانيات هائلة تمكنها من القيام بدور بارز في هذا المجال .

ز- **الموقف الياباني:** لم يختلف الموقف في اليابان عن الموقف في ألمانيا من خلال تجنب اليابان للمشاركة الفعلية في العمليات العسكرية ضد العراق وذلك لكونها تتذرع بالدستور، فهي قد تحملت أعباء مالية كبيرة شأنها شأن ألمانيا لتمويل الآلة الحربية الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، (نيكسون، 1991: 237).

إن الموقف الأمريكي الضاغط على اليابان لم يجعلها تستعجل للانفصال عن النظام الأمني الأمريكي، رغم وجود بعض الأصوات اليابانية التي تنظر إلى المظلة الأمريكية الحامية لليابان كمصلحة إستراتيجية أمريكية بالدرجة الأولى، قبل أن تكون لحماية اليابان (ايشهارا، 1991: 106). وعلى هذا الأساس فقد قالت اليابان نعم للولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الخليج ولكنها كانت على مضض، رغم ما تتمتع به اليابان من قوة اقتصادية ومالية كبيرة لا تقل عن قوة الولايات المتحدة، بما جعل من أزمة الخليج لتكون كاشفة للعلاقة الثنائية التي تربط البلدين وفق المفارقة التي تقول: إن اليابان قوة اقتصادية بلا ذراع عسكري وإن الولايات المتحدة ذراع عسكري وقوة اقتصادية لا تضاهي اليابان، مع العرض أن اليابان لم تكن الممول الوحيد لحرب الخليج الثانية .

المطلب الثاني: المواقف على المستوى الإقليمي

إن أزمة الخليج الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، قد بلورت مواقف القوى الإقليمية وما سببته من تأثيرات في مسارات هذه القوى الإقليمية والأحداث الجارية فيها وهي كما يلي:-

1- **الموقف العربي:** أحدثت عملية اجتياح القوات العراقية الكويت انقساماً كبيراً في الواقع العربي، بعد أن حملت معطياته إلى الصدارة تياراً عريضاً من القوى العربية الرسمية المعادية للخطوة العراقية، والتي كانت مستعجلة لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق بحيث وفرت غطاءً للإدارة الأمريكية من أجل تحريضها لتوجيه مثل تلك الضربة، وهذا ما برز عندما فوت العرب فرصة معالجة الاجتياح العراقي للكويت من خلال الاستعجال بإصدار قرارات القمة العربية المنعقدة في آب 1990، التي شكل الانقسام العربي فيها تجاوزاً لحالة الاختلاف التي كانت قائمة في الأجواء العربية حول بعض الاختيارات السياسية التي تتعلق بالأمن والسيادة والمصالح ، ليصبح ذلك الانقسام تعبيراً عن رغبة لدى قسم من العرب المتنفذين في استقبال الجيوش الأمريكية على الأراضي العربية ومشاركتها في الدفاع عن الأمن القومي العربي مما سمي بالخطر العراقي، حتى إن تلك الرغبة دفعت أصحابها للتخلي عن كل الأعراف والقيم والقواعد المرعية في الجامعة العربية، اذ جاء هذا الموقف ملبياً لرغبات مصر وسوريا ودول المغرب العربي عدا ليبيا وجيبوتي والصومال ، بحيث أصبحت قراراتها كافية لقيام الولايات المتحدة بتوسيع تدخلها الذي شكل عملية التواجد الأمريكي في المنطقة بيئة ملائمة لتنفيذ الإدارة الأمريكية لتوجهاتها القاضية بفرض هيمنتها على المنطقة (بلقزيز، 1991: 35).

وفي هذا الإطار يمكن الوقوف عند ابرز المواقف العربية من الاجتياح العراقي للكويت وهي كما يلي:-

أ- **الموقف المصري:** كان موقف مصر بعد الاجتياح العراقي للكويت يدعو إلى تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادئ بعيداً عن أجواء التوتر وخلق الأزمات، وذلك فور نشوب الأزمة، بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية ومنع تصعيدها وضمن الإطار العربي وذلك لأن الأزمة شكلت تهديداً مباشراً للمصالح المصرية من عدة جوانب، من أبرزها: أنها أوجدت مأزقاً حقيقياً للعلاقات المصرية العراقية التي ينتميان فيها إلى مجلس التعاون العربي من جهة، والعلاقة الطيبة التي تربط مصر بالكويت من جهة أخرى، وأنها ستخلق حالة من الانقسام للدول العربية بين مؤيد لموقف العراق ورافض له، كما أن الأزمة ستعرض مصالح مصر الاقتصادية مع كلا البلدين (عبيد، 1990: 20).

ومع حدوث التطورات الجديدة الناشئة من التصعيد الأمريكي للحالة أوجدت تحولاً جذرياً في الموقف المصري وذلك من خلال دعوة مصر لعقد مؤتمر قمة عربي يحضره الرؤساء، لكي يمنحها التفويض بإرسال قوات عسكرية عربية تشارك قوات التحالف التي بدأت تتواجد في الجزيرة العربية، وتوفير الغطاء العربي لشن العدوان ضد العراق، وهذا ما قام به الرئيس المصري حسني مبارك، حيث مارس دوراً كبيراً على الزعماء العرب من أجل إدانة الاجتياح العراقي للكويت (التميمي، 2008: 249).

ب- **الموقف الأردني:** إن الوقوف على حقيقة الموقف الأردني من قضية الاجتياح العراقي للكويت يتطلب الاطلاع على الكتاب الأبيض الأردني الذي صدر بعد مرور عام على بداية الأزمة في 2 أغسطس 1990، حيث تلخص ذلك الموقف في ثلاثة أسس قومية كانت تعبر عن الموقف القومي العربي الحقيقي وهي (الكتاب الأبيض، 1991، وثيقة رقم 4: 4-6) :-

- رفض مبدأ الاحتلال لدولة الكويت .
- رفض تدويل الأزمة ورفض وجود قوات التحالف الدولي .
- الربط بين أزمة الخليج وحل جميع قضايا المنطقة وخاصة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

غير أن طبيعة الموقف الأردني هذا جاءت واضحة من خلال تأييده على كل القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي حول الكويت، لكنه عارض وجود القوات الأمريكية في السعودية وهو موقف ليس ضد الغرب ولا مع العراق، كون الأردن قد حصل على وعد من الرئيس العراقي بالبدء في سحب قواته من الكويت إذا لم تدنه جامعة الدول العربية، فبدأ بالاتصال بالقادة العرب وعلى الأخص منهم الرئيس المصري والعاهل السعودي ، ولم تقتصر الجهود الأردنية بالتحرك نحو الأطراف العربية لمعالجة الأزمة ، بل امتدت لتشمل الاتصال بالرئيس الأمريكي جورج بوش الأب واطلاعه على حديث الملك حسين مع الرئيس العراقي صدام حسين، ومطالبة الرئيس الأمريكي بعدم الضغط على الدول العربية لكي تصدر بيانات تنتقد الاجتياح العراقي، على الأقل خلال الساعات إل 48 القادمة ، لإفساح المجال لوضع مشروع حل للازمة (علي، 2004: 231) .

إلا أن قرارات مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة يوم 4 آب 1990 أدت إلى انهيار الجهود التي كان يبذلها الأردن حينذاك ، والذي ظهر واضحاً من خلال ما أدلى به المغفور له جلالة الملك حسين بن طلال من تصريحات بشأن الأزمة التي قال فيها : إن الرئيس المصري حسني مبارك قد خيب الآمال أكثر من غيره من جميع الزعماء العرب ، كونه حاول أن يثأر من العراق لأنه قاد الحملة ضد مصر، التي جاءت في أعقاب زيارة

الرئيس المصري محمد أنور الســادات إلى القدس، ومــن ثم توقيعها معاهدة الســلام مــع إسرائيــل (درويش، 1992 : 20).

ج- **الموقف السوري** : جاء الموقف السوري من الاجتياح العراقي للكويت من خلال الـدعوة التي وجهتها سوريا لاعتماد لغة الحوار والعمل بمبادئ التضامن العربي في حل الخلافــات بين الدول العربية، من أجل منع حدوث تدخل خارجي في الأزمة، لذا طالبت سوريا بعقــد مؤتمر قمة عربي طارئ لمعالجة الأزمة ، فقد وجه الرئيس السوري حافظ أسد رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين، عبر فيها عن القلق والخوف على مستقبل العــراق وجيــشه واستعداد سوريا للوقوف مع العراق فــي وجه أي عدوان خارجي يتعرض له العــراق إذا انسحب مــن الكويت (علي، 2004 : 235) .

إلا أن رفض العراق الاستجابة للمطالبات المتكررة من الأطراف العربيــة والدوليــة بسحب قواته من الكويت، جعل من موقف سوريا يتغير بحيث دفعها إلى تأييــد القــرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن المتعلقة بالاجتياح العراقي للكويت.

2- **الموقف الإيراني**: لم تعلن الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن موقفها من الاجتياح العراقي للكويت بشكل رسمي، إلا إن وسائل الإعلام الإيرانية قللت من التحــرك العراقــي نحــو الكويت، ووجهت انتقادات قاسية إلى الأسرة الحاكمة في الكويت من خلال وصفها بالفــساد والنفاق وارتباطها بالدوائر الصهيونية والامبريالية ، وقد جاء هذا الموقف ليعبر عن حالــة من التقاء المصالح بين العراق وإيران، ويعيد صياغة التوازنات في منطقة الخليج، غير أن هذا الموقف اعتراه شيء من الغموض بعد أن أدانت إيــران الاجتيــاح ودعــت العــراق

للانسحاب من الكويت، بالإضافة لدعوة دول العالم للالتزام بالحظر الاقتصادي (أبو طالب، 1990: 70).

إن الموقف الإيراني هذا جاء ليساعد في حصول التدفق الهائل للقوات الأجنبية إلى الجزيرة العربية، وساعد في إعلان القيادة العراقية لإنهاء خلافها الحدودي مع إيران الذي أنتج وعلى امتداد عقد الثمانينات أطول حرب إقليمية شهدها العالم المعاصر ، حيث جرى سحب القوات العراقية من المناطق الإيرانية وبدء تبادل الأسرى بين الطرفين ، حتى أن الأمور جرت بشكل سريع وإن كان غير مفاجئ إلا أنها جرت في ظرف ملائم للطرفين العراقي والإيراني، فإيران كانت بحاجة إلى مثل هذه الظروف كي تضغط على العراق وتفرض على القيادة فيه تقديم بعض التنازلات عن شروطها السابقة لتسوية النزاع، أما العراق فكان بحاجة إلى تحييد الدور الإيراني في الأزمة مع الكويت الأمر الذي بات يصب في مصلحة الموقف الإيراني، الذي أصبحت له مصالح سياسية واقتصادية واستثمارات رأسمالية كبيرة وتأثيرات إيديولوجية وأخلاقية هامة في المنطقة، من خلال تواجد ما كان يطلق عليه بقوى الاستكبار العالمي التي يقودها الشيطان الأكبر الأمريكي حسب مقولات رجال الدين في إيران جراء الإرث الكثيف لتعاليم الأمام الخميني (مهابة، 1991: 96).

3- **الموقف الإسرائيلي:** يعتبر الموقف الإسرائيلي من الاجتياح العراقي للكويت مؤيداً لاستخدام القوة ضد العراق وحسم المواجهة معه عسكرياً، لان ذلك سيؤدي لتدمير القوة العسكرية والمراكز المدنية الحيوية العراقية، لذا شنت إسرائيل حملة إعلامية واسعة ضد العراق من اجل إقناع الدول الغربية بأن العراق وبقية الدول العربية لا يحترمون المواثيق

الدولية، لأنها تعتمد على مبدأ القوة لتحقيق أهدافها، الأمر الذي يتطلب دعم إسرائيل كونها السند الوحيد للدول الغربية في المنطقة، كما وصفت الاجتياح بأنه قد يقود لحرب عالمية ثالثة، وشبهته بالغزو الألماني للنمسا عام 1938 (جاد، 1990 : 75).

وقد مثلت أزمة الخليج بالنسبة لإسرائيل مناسبة إستراتيجية، تستطيع من خلالها رسم صورة جديدة للمنطقة، ووضع سياساتها المستقبلية لسنوات قادمة: أما كونها دولة إقليمية كبرى في محيط من الدول الهامشية، أوهي كيان منكمش يحتاج إلى قوى أخرى تساعده من أجل التواجد في المنطقة ضمن حدود آمنه، وعندما حصل الاجتياح العراقي للكويت برزت عواقب جيو إستراتيجية على إسرائيل جعلتها تفكر باحتمالات تعرضها للهجوم المسلح من قبل القوات العراقية، خاصة أن العراق يمتلك قدرات وأسلحة كيماوية قادرة على التأثير في العمق الإسرائيلي من خلال صواريخ بعيدة المدى، التي يمكن أن تطال الأراضي الإسرائيلية مع توفر قناعات لدى القيادة الإسرائيلية بوجود تسهيلات أردنية يمكن أن تقدم الدعم اللازم للقوات العراقية بما يتيح للعراق القيام بعمليات عسكرية مضادة، وذلك باستخدام الأراضي الأردنية للهجوم على إسرائيل. ومن هنا جاء الطرح الإسرائيلي عن استعداده لإقامة الوطن البديل في الأردن، لذا كان الهم الإسرائيلي يتركز في تلك المرحلة على إجهاض القوة العراقية المتنامية والاستمرار في تحقيق التفوق العسكري تطبيقاً لنظرية الأمن الإسرائيلي (عبد الله، 1990: 34).

4- **الموقف التركي:** أدانت تركيا الاجتياح العراقي للكويت وطالبت بسحب قواته فوراً من الكويت وعودة الشرعية لها، وذلك لأنها كانت ترى أنه يتعارض مع مصالحها القومية التي تقتضي منع العراق من تحقيق أهدافه التي تجعل منه قوة إقليمية لها دور متعاظم في المنطقة، إلا أنها لم تتخذ ضده أية إجراءات انتظاراً للموقفين الأمريكي والغربي كونها كانت

تطالب بتعويض تركيا عـن الخسائر الاقتصادية التي سـتتعرض لها نتيجة ذلك الموقف (جاد، 1990: 77).

إن الموقف التركي من الاجتياح جاء من خلال ما تتمتع به تركيا من موقع مهم على الجبهة الشمالية للعراق، ولها تماسك سياسي وجغرافي ولها امتداد عرقي مع القومية الكردية العراقية، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من التركمان في مناطق مختلفة من شمال العراق مما شكل لتركيا مصالح قومية متعددة، ولها توجهات اقتصادية وتجارية مع العراق تكـون في مجموعها عناصر تعطي الأهمية لدور تركيا الإقليمي وما يمكن أن تلعبـه فـي أزمـة الخليج سواء ضد أو مع العراق، إلا أن العناصر المضادة كان لها الغلبة في هذا المجال من خلال عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، ووجود مطامع تركية سابقة في كـلٍ مـن الموصل وكركوك، غير أنها أصبحت تمارس دوراً طبيعياً كونها المنفذ الأساسي للعـراق بتصدير نفطه بعد غلق أنبوب النفط العراقي عبر الخليج، فضلاً عن كونها المنفذ التجـاري المهم للعراق (خليفة، 1991: 37).

لذا فإن موافقتها على استخدام قاعدة انجرليك من قبل القوات الأمريكية فـي ضـوء قرارات تشريعية وحكومية، أعطت أهمية لتركيا في هذا المجال بأنها جبهة خطـرة ضـد العراق عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ، وهي يمكن أن تكون جبهة حاسمة في أيـة مواجهـة محتملة مع العراق، إذ تستطيع أن تفرض على العراق مهمات جديدة تستوجب إعادة توزيع قواته بما يغطي هذه الجبهة، كما أنها تستطيع أن تفتح جبهـة داخليـة يكـون الأكـراد و التركمان أداتها بالإضافة إلى أنها تتمتع بامتياز فرض حصار مائي إذا ما حجزت تدفق مياه نهري دجلة والفرات، الأمر الذي سيخلف آثاراً سلبية على الوضع في العـراق وهـي إن مارست كل ذلك فلن تمارسه بسبب التزامها بالقرارات الأممية القاضية بحصار العراق، أو

تحت مبرر عضويتها للحلف الأطلسي وما يترتب عليه من التزامات ، بل إنها أيضا تقوم بذلك تحت مبرر خدمة إرادات دول عربية عديدة كالسعودية والكويت وباقي دول الخليج ومصر وسوريا التي اصطفت في جبهة تصدٍ عربية جديدة ولدت في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت (خليفة، 1991: 42).

يرى الباحث أن الاجتياح العراقي للكويت قد أحدث جملة من النتائج على المستويين الدولي والإقليمي كانت تدفع عدداً من الدول الكبرى لاتخاذ مواقف واضحة وصريحة من الاجتياح، فبرزت الصين من خلال موقفها الذي نأت بنفسها به عن المشاركة الفعلية بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والداعية لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق من أجل إخراج قواته من الكويت، فيما تجنبت بريطانيا الدخول في مناقشات يمكن أن تتجاوز ما هو مطلوب منها للتعامل مع العراق وبما يؤثر على صياغة وشكل النظام العالمي، أما بالنسبة إلى الثلاثة الآخرين فكان لكل واحد منهم طريقته ورؤيته الخاصة به في التعامل مع الأزمة ، فقد رأت الولايات المتحدة أنه لابد من المحافظة على النظام الدولي الجديد الذي تتزعمه وهذا يتطلب منها تحقيق انتصار مفهوم السلام الأمريكي الذي يفرض هيمنتها على العالم، فيما كان رأي الروس بأنه لا بد من التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة لضمان الهيمنة الثنائية الأمريكية السوفيتية المشتركة، فيما اعتقد الفرنسيون أنه بالإمكان سلوك وضع متميز يضمن لهم مشاركة أكثر فعالية في تصريف الشؤون الدولية.

أما فيما يتعلق بالعملاقين الصناعيين اليابان وألمانيا فإن دورهما كان يتطلب استحضار حقيقة من الحقائق الأساسية للوضع الدولي المعاصر ،كونه من غير المسموح لهما لعب دور دولي يتناسب وقوتهما الاقتصادية بعد أن وقع تجريدهما من حق التسلح غير المراقب منذ الحرب العالمية الثانية، وكذلك من حق ممارسة النفوذ السياسي والعسكري خارج الحدود القومية

طبقاً للاتفاقيات المعقودة مع الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مما يجعل من سلوك هاتين الدولتين محكوماً بالقيود الدولية والسير في ركاب الدول القوية العظمى ومجاراتها من أجل عدم إثارة ردود أفعال ضاغطة ضدهم.

فيما كان تفاعل الدول الإقليمية والتي تعتبر مواقفها مهمة وحساسة في قضية الاجتياح العراقي للكويت، فإنه لابد من الوقوف عند حالة التفاعل التي شهدتها دول الجوار الجغرافي للعراق وهما تركيا وإيران، يضاف لهما الموقف الإسرائيلي والذي ليس له حدود مشتركة مع العراق والكويت، إلا أن موقفه قد تلاقى مع الموقفين التركي والإيراني مما جعل من مواقف هذه الدول الإقليمية لا تقل مستوى عن مواقف وتفاعلات الدول الكبرى، فالأزمة رغم أنها إقليمية إلا أن تداعياتها ونتائجها امتدت إلى الصعيد الدولي، فضلاً عن مساسها المباشر بالمصالح وتوازنات القوى في المنطقة، سواء أكانت إقليمية أم دولية بالإضافة إلى خلفياتها التاريخية وأبعادها الجغرافية وتأثيراتها البشرية، وتداخلها المستمر في علاقات العرب مع محيطهم الجغرافي الذي يتسم بالتعقيد الشديد بغض النظر عن الأزمة.

أما موقف الأطراف الإقليمية العربية فقد كان متوحداً في عدم قبول هذه الواقعة، إلا أن التباين برز في كيفية التعبير عن هذا الموقف، وهنا كان الانقسام إلى فريقين، دعا الأول الذي مثلته 14 دولة عربية هي: مصر وسوريا ودول المغرب العربي ودول الخليج العربي والصومال وجيبوتي لإدانة العراق بعد أن أخفقت الاتصالات مع العراق عن تراجعه وسحب قواته من الكويت ، فيما فضل الثاني الذي مثلته الأردن وفلسطين واليمن والسودان وموريتانيا إعطاء مهلة محددة يتم خلالها إقناع العراق بالتراجع عن موقفه.

المطلب الثالث: المواقف العربية والدولية المؤثرة نحو اندلاع الحرب

على أثر اندلاع أزمة الخليج بعد اجتياح العراق للأراضي الكويتية، حدثت ردود فعل عالمية عديدة برزت فيها مواقف الدول العربية باعتبارها الدول الأكثر تضرراً نتيجة الأزمة، وقد تميز الموقف المصري في مقدمة تلك المواقف لما وفره من غطاء ضروري لحرب الخليج الثانية الهادفة لإخراج القوات العراقية من الكويت وللتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، كما كان للدول الغربية تأثيرات نحو اندلاع الحرب، بعد أن أصبحت منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديداً تقف ومعها العالم على شفا حربٍ مدمرة، أفضت إلى عواقب وخيمة دفعت المنطقة كلها دون استثناء في نار مهلكة، تفاوت فيها حجم الخسائر تبعاً لقرب أو بعد الأطراف المشاركة في الأزمة من الولايات المتحدة، فقد جرى استخدام أسلحة مدمرة متنوعة بالإضافة إلى استخدام الغازات المختلفة وعلى رأسها الغازات السامة، فكانت حرباً لم تتمنها شعوب المنطقة التي انحبست أنفاسهما نظراً لقوة التدمير وهول النتائج.

وستعمل الدراسة في هذا المطلب على تناول مواقف بعض الأطراف العربية المؤثرة بالإضافة إلى المواقف الدولية نحو اندلاع الحرب من خلال التركيز على ما يأتي :-

1- الموقف العربي

لا بد من الوقوف هنا عند مواقف أبرز الأطراف العربية من حرب الخليج الثانية وكما يلي:

أ- **الموقف المصري:** تعد مصر من الدول الحيوية المتميزة بموقعها الاستراتيجي وثقلها الثقافي والسياسي عربياً وإسلامياً وأفريقياً، وقد اعتبرتها الإدارة الأمريكية مفتاحاً لأي إستراتيجية ناجحة لها في الشرق الأوسط ولهذا سعت الولايات المتحدة إلى إبقاء مصر

في دائرة الغرب، وطلبت من حكومتها تقديم الدعم ليس بهدف الحفاظ على أمن المنطقة فحسب بل لأن مصر تعتبر عاملاً مهماً في إعادة بناء وتطوير هذه المنطقة، خاصة أن الأزمة قد جاءت قبل الانتقال الفعلي لمقر الجامعة العربية لمصر التي اعتبرت أن الأزمة تمثل تهديداً للأمن القومي المصري ومكانتها العربية (عبد الوهاب، 1990: ص29–33).

وعندما حدثت أزمة الخليج والتطورات اللاحقة بها كان الموقف المصري أساسياً في الحفاظ على وحدة الائتلاف المعادي للعراق ، وبدون هذا الموقف المصري لما كان من السهل على الولايات المتحدة الحفاظ على الائتلاف التي قامت بتشكيله، بمعنى أن مصر قد وفرت الغطاء اللازم للعدوان على العراق، كما أنها شاركت بشكل فعلي من خلال إرسال قوات عسكرية للمساهمة في قوات التحالف التي أخرجت القوات العراقية من الكويت، وقد استغلت مصر هذا الوضع لتحسين مكانتها على المستوى الدولي وانتهجت مواقف ترتبط بالمنظور الأمريكي للتسوية السلمية مع إسرائيل، وأصبحت واحدة من الدول المهمة والرئيسة في الإستراتيجية الأمريكية ومشروعها الإقليمي، حيث شاركت إلى جانب دول الخليج في مؤتمر مدريد عام 1991، الذي برز فيه موقفها التابع لواشنطن أكثر مما هو تابع من سياسة الاعتدال التي تطلق عليها، ثم أصبحت من أكبر الدول العربية تلقياً للمساعدات الأمريكية، حيث تحصل على نسبة 94% من إجمالي المساعدات الأمريكية للدول العربية، بالإضافة إلى منحها مساعدات عسكرية سنوية تقدر بـ 1300 مليون دولار عبر استيرادها لأنظمة التسلح الأمريكية (سليم، 1996: 126). ولولا هذا

الموقف المصري المتشدد تجاه العراق لما أمكن للولايات المتحدة الحصول على التفويض العربي اللازم لضرب العراق.

ب- **الموقف السعودي:** يعتبر موقف المملكة العربية السعودية من حرب الخليج الثانية خروجاً على التقاليد الدبلوماسية السعودية التي تتحاشى الصدام مع أية جهة أخرى وتتجه لاسترضاء الأطراف كافة، أو في أسوأ حال التحريض السري ضد أي طرف يعاديها، وهي هنا قد خرجت بالكامل لتصبح طرفاً أساسياً في أعنف صراع إقليمي عرفته المنطقة طوال تاريخها، كونها سمحت بالتواجد العسكري الأمريكي الكثيف على أراضيها والذي يعد هو الأكبر على مدى التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مواجهة دولة شقيقة ترتبط معها بروابط قومية ودينية ومصالح مشتركة، وان السبب وراء ذلك الموقف السعودي يعود لتخوفها من عدم توقف القوات العراقية عند الحدود السعودية الكويتية ليتعدى ذلك إلى داخل الأراضي السعودية، ووضع اليد على النفط السعودي في خطوة لاحقة، وهذا ما كان يرجحه كل من وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني ومستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت (براون، 2004: 47).

كما ساهمت القوات السعودية بشكل فعلي في توجيه ضربات مباشرة ضد القوات العراقية سواء من خلال القوة الجوية السعودية عبر مشاركة طياريها أو من خلال القوة البرية التي واجهت الطرف المقابل في جبهة القتال بشكل مباشر، فلأول مرة تدخل السعودية طرفاً مباشراً في حالة تصارعية وليس بواسطة الوكلاء، وذلك في شهور الأزمة بعد الاجتياح العراقي للكويت أو خلال الحرب، وحتى بعدها إذ تعاملت مع المعارضة العراقية وتبنت مشروع تقسيم العراق وفي ذات الوقت، وكرد فعل على

الموقف الأردني في حرب الخليج الثانية، روجت لدعوة إلغاء دور الأردن في تحديد مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي وذلك بطرح أنفسهم بديلاً عن الأردن في رعاية مساجد القدس وصيانتها، مع المطالبة بدور علني في تسوية النزاع مع إسرائيل وتحديد مستقبل اليمن واتباع سياسة الاحتواء بدل الرعاية للفلسطينيين (البزاز، 1993: 228).

إن موقف السعودية هذا لم ينصب في خدمة مصالح الأمة العربية وقضاياهم المصيرية بل إنه قد خدم المخططات الغربية الداعية إلى القضاء على النظام الإقليمي العربي، وتقديم كل ما بنته الأمة العربية عبر نضالها الطويل من أجل التحرر والتخلص من الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الغربية، وإحلال نظام إقليمي جديد تكون إسرائيل جزءاً أساسياً فيه، وذلك وفق توجهات ما يسمى بالشرق أوسطية.

ج- **الموقف الأردني:** كان دور الأردن بارزاً لحل المشكلة التي برزت على أثر الاجتياح العراقي للكويت، وذلك لعدة أسباب كان من أهمها موقعه الجغرافي وعلاقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوثيقة مع العراق والكويت في ظل الإحساس الأردني بانتمائه إلى الأسرة العربية، وإيمانه بالوحدة الثقافية ووحدة المصير العربي، فقد حافظ الأردن في جهوده على موقف محايد بين أطراف النزاع لكي يتمكن من القيام بدور الوسيط، حيث برزت جهود جلالة الملك حسين بالتوسط بين العراق والكويت، ومع تطور الحالة في الخليج واندلاع الحرب في كانون الثاني 1991، أصبح الخطر شديداً على أمن المنطقة خاصة أن الفرصة الكافية لم يجر منحها للحل العربي وأخذ الطابع الدولي يعطي للأزمة أبعاداً أخرى جراء توالي قرارات مجلس الأمن الدولي ضد العراق التي تدينه وتطالبه بالانسحاب من الكويت، من هنا كان موقف الشارع الأردني ينحو باتجاه

تأييد العراق ليس لأنه احتل الكويت لكنه كان يقف في وجــه المخططــات الأمريكيــة الصهيونية، وبرزت دعوات عديدة لفتح باب التطوع للقتال إلى جانب العراق وجــرى تشكيل لجان إعلامية للترويج لفكرة مقاطعة البضائع الأمريكيــة (صــحيفة الدســتور الأردنية، 7 آب 1990).

كما تنامت العواطف لدى أبناء الشعب الأردنــي والكراهيــة ضــد الغطرســة الأمريكية كلما اشتدت حدة الإعلام الأمريكي الغربي ضد العراق، وتمحــور الموقــف الرسمي والشعبي والأردني حول مبدأين أساسيين يتمثل الأول فــي عدم القبول باحتلال العراق للكويت مهما كانت الأســباب الداعية وحل الخلافــات ســلمياً وداخــل البيــت العربي، ويقوم الثاني على عدم القبول بالتدخل الأجنبي سواء العسكري أو الــسياســي لأن ذلك فيه مســاس للســيادة العربية واســتغلال قرارها (العابد، 1992: 37).

د- **الموقف السوري**: تعتبر سوريا من دول الدائرة الأمنية الثانية المحيطة ببلدان مجلــس التعاون الخليجي بعد الدائرة الأمنية الأولى المكونة من العراق وإيران، فهــي وإن لــم تتمتع بحدود جغرافية متاخمة لأي من دول الخليج، إلا أنها واحدة من أهــم الأطــراف المجاورة والقريبة جغرافيا، وتتمتع بالعديد من المزايا المتوفرة في الجارين الكبيــرين لدول مجلس التعاون العراق وإيران، وفي مقدمة هذه المزايا الوفرة البشرية (الهواري، 1992: 291).

لذا كانت سوريا من أوائل الدول التي شــجبت الاجتيــاح العراقــي للكويــت، وأرسلت وزير خارجيتها فاروق الشرع لحضور مؤتمر القمة العربي في القاهرة في 4 آب 1990، ليقف إلى جانب الرئيس المصري حسني مبارك في اتخاذ القرارات التــي تقدمت بها مصر في التصدي لموقف العراق، كما قامت سوريا بإرسال قوات عسكرية

إلى السعودية للمشاركة مع القوات العربية والدولية الأخرى التي تواجـدت فـي أرض الجزيرة العربية، وأرسلت كتيبة كاملة إلى الكويت لتحـارب إلـى صـفوف القـوات المصرية والسعودية والعربية الأخرى المتحالفة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيا عندما بدأت الحرب البرية في 24 شباط 1991 (كوولي، 1992: 358).

إن الموقف السوري المساند للكويت جاء بفعل اعتبارات قومية عربية فرضتها ظروف وواقع النظام الإقليمي العربي، الذي تعرض إلى تصدع كبير جعل من الأنظمة العربية المختلفة لا تكتفي بمعارضة بعضها البعض إزاء الاجتياح العراقي للكويت، بل أدى لحدوث انقسامات خطيرة بين النخبة المثقفة والجماهير العربية، وبـذلك أضـحت المنطقة تبدو لكثير من المراقبين وكأنها تسبح ضد التيار متحركة في اتجـاه معـاكس لحركة النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية (ياسـين، 1994: 75)، والتي وضعت ضمن حساباتها التلويح لعدد من دول المنطقة بالعصا الغليظة فـي حالة عدم الالتحاق بالركب العالمي. والجزرة الكبيرة في حالة الوقوف إلى جانبها.

فكانت سوريا من ضمن تلك الدول التي لوح لها الأمريكان بإمكانية التحرك الجاد اتجاه الكيان الإسرائيلي للانسحاب من الأراضي السورية المحتلة في الجولان، فكـان الموقف حريصاً على ضمان عودة سوريا إلى المفاوضات مع إسرائيل، والذي ظهرت نتائجه فوراً في إشراك سوريا في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ولاحقا فـي لقـاء الرئيس الأمريكي بل كلينتون والرئيس السـوري حافظ الأسد فـي جنيف عام 1992 (عبد الوهاب، 1994: 163). مقابل ذلك كله سعى السلوك السياسي الـسوري لمـلء الفراغ الناشئ عن الانسحاب الوقتي والظرفي لعدد مـن الدول الإقليمية فـي الأحداث والمشكلات التي حدثت في المنطقة، فبرزت دمشق بديلاً متعقلاً عن طهران في الفترة

1979– 1990، باعتبارها قوة استقرار ولها أهمية في تحقيق تسوية شاملة بين أطراف النزاع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى تراجع الهواجس من دعمها للمنظمات الإرهابية الراديكالية، وبدلاً عن بغداد بعد اندلاع أزمة الخليج عام 1990، غير أن إمكانياتها الاقتصادية قد تمنعها كبديل كامل لملء كل الفراغات في المنطقة (البزاز، 1995: 549).

2- المواقف الدولية نحو اندلاع الحرب:

وفيما يتعلق بالمواقف الدولية حيال اندلاع حرب الخليج الثانية 1991، فقد كانت مصالح القوى الكبرى تعطي منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة، جراء موقعها الاستراتيجي المطل على الطرق البحرية المختصرة بين أوروبا وشبه القارة الهندية التي تمر عبر قناة السويس، هذا الموقع دفع القوى الأوروبية للاهتمام بالتطورات الجارية في المنطقة وإن كانت هذه القوى في فترات عديدة تكتفي بدور المراقب إلا أنها في معظم الأحيان تتدخل في شؤون المنطقة لتضمن مصالحها الحيوية فيها، ومع تنامي القوة والنفوذ الأمريكيين بسرعة بالغة أو منذ اكتشاف النفط في أوائل القرن العشرين أصبحت الدول المطلة على الخليج العربي خاضعة لنفوذ الدول الكبرى التي ارتبطت مصالحها التجارية بالمصلحة السياسية الإستراتيجية وذلك لضمان الإمدادات النفطية، حتى أصبحت أغلب دول المنطقة لها أنظمة سياسية صديقة للغرب وتلقى دعمه فيما عدت أنظمة أخرى معادية يستوجب الأمر إزاحتها بالقوة أو فرض عقوبات دولية عليها لاحتوائها كالعراق وإيران (السويدي، 2006: 7).

ومن خلال هذه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج التي تعطيها القدرة الواسعة على متطلبات أسواق النفط العالمية بأسعار تقل عما توفره أي منطقة منتجة للنفط في العالم، فقد التقت مصالح دول العالم الغربية مع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي أولت

أهمية كبيرة للمنطقة، بحيث اعتبرتها ذات مصلحة حيوية لها، وأن أية محاولـــة للـــسيطرة عليها تعد اعتداء على المصالح الغربية لأنها لا تستطيع الاستغناء عن الـــنفط لأن نقـــصه يمكن أن يؤثر على الآلة الصناعية وحركة السفن وحاملات الطائرات، وهذا يـــؤدي إلـــى انهيار الاقتصاديات الغربية (أبو جاموس، 1996: 41).

انطلاقاً من هذه الاعتبارات والتي تزامن معها الاجتياح العراقي للكويت، فقد كانـــت ردة الفعل الدولية كبيرة زادت من المواقف نحو اندلاع حرب الخليج الثانيـــة 1991، حيـــث يمكن الوقوف عند تلك المواقف الدولية التي تبرز فيها المواقف التالية:-

أ- **موقف الاتحاد السوفيتي:** كان موقف الاتحاد السوفيتي منذ اندلاع الأزمة العراقية الكويتيـــة يطالب بالتفاهم بين البلدين وتنشيط الحل العربي لحل الأزمة، وقد كان هذا الموقف منـــسجماً مع توجهات هيئة الأمم المتحدة، وبما يتناسب والوضع الجديد الذي عليه الاتحاد السوفيتي من خلال انفراط عقد دولهِ، فجاءت دعوة الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى التعاون الدولي وحل المشكلات والنزاعات عن طريق الحوار بجهود الأمم المتحدة، لذا طالبت بِإعادة الوضع فـــي المنطقة إلى ما كان عليه قبل 2 آب 1990، والطلب من طرفي الأزمة للتوجه نحو الحـــوار من اجل التسوية السلمية وحل المسائل المتنازع عليها، إلا أن ظـــروف الأزمـــة وتـــصاعد مجرياتها جراء رفض العراق الانسحاب من الكويت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقـــم 660 جعل مـــن الموقف الســـوفيتي يكون مضطراً للاعتراف بأن آماله فـــي التسوية السلمية لن تتحقق، الأمر الذي دفـــع الرئيس غورباتشوف لاســـتخدام كافة الإمكانيات مـــــن أجـــل دفـــع العراق لتغيير موقفه الذي يتعارض مـــع أي تفسير عقلاني في البحث عن تسوية سلمية (بريماكوف،1991: 28).

ثم جاء الإعلان عن عقد قمة هلسنكي في 19 أيلول 1990 بين الرئيسين الأمريكي جورج بوش الأب والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف ليفصح عن استعداد الطرفين لاتخاذ إجراءات إضافية تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة يتعين بموجبها البرهنة على أن العدوان غير مسموح به أبدا (فيدال،1991: 265).

على اثر ذلك قرر الرئيس ميخائيل غورباتشوف تنفيذ محاولة أخيرة لدى العراق وأرسل مبعوثه بريماكوف إلى المنطقة، حيث قابل الرئيس العراقي وأبلغه ان الأمريكيين عازمون على بدء حملة برية واسعة يتم خلالها تدمير حشود القوات العراقية في الكويت، واقترح على العراق الإعلان بالانسحاب في اقرب موعد وأن يكون هذا الانسحاب تاماً وأكيدا (بريماكوف، 1991: 87).

إن الظروف المحيطة بالاتحاد السوفيتي ترافقة مع الرغبة الأمريكية الجامحة للانفراد والسيطرة على تطورات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وعلى الأخص في منطقة الخليج العربي، فقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الظروف الموضوعية آنذاك، بحيث انفردت في معالجة الأزمة وفق توجهاتها الذاتية، وذلك من خلال استغلال الوضع القائم في الاتحاد السوفيتي والمتمثل بالاتي:

أولاً- إن المصالح الاقتصادية السوفيتية كانت تمر بظروف حرجة، دفعت القيادة السوفيتية للعمل على تحقيق أهداف سياسية وإيديولوجية في ذات الوقت، التي لم يعد بوسعها إن تسقط من حساباتها أسواق الطاقة العالمية وان تتجاهل أهم المصدرين للنفط في العالم، فبات عليها العمل لضمان أمنها سياسياً واقتصادياً، من هنا كان موقفها المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة ضد العراق (زلوبن، 2006: 24).

ثانياً- إن العلاقات الأمريكية الروسية كانت تمر بأفضل أيامها بعد أن تمكنت الولايات المتحــدة من تحويل خصومها القدامى إلى شركاء جدد يدعمون سياساتها فـــي أكثر مناطق العـــالم حســـاسية، ولم يشـــكل موضوع العــراق أي نقطة خلاف بـــين الطرفيــــن (شــحاتة، 2002: 73).

ثالثاً- إن الظروف الدولية السائدة خلال أزمة الخليج كانت تفصح عن عدم إمكانية أية دولة أن تتجاهل ما يحدث على الساحة الدولية وقد كان الاجتياح العراقي للكويت أحد الاختبارات العربية لهذا التطور فجاء وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى لإدانـــة الاجتياح واتخـــاذ إجراءات جماعية تجبر العـــراق على سحب قواته من الكويت، وهذا الأمر لم يكن ممكناً قبل عدة سنوات من الأزمة (الببلاوي، 1990: 67).

ب- **الموقف البريطاني:** إن الدور البريطاني في منطقة الشرط الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي كان متأتياً مما يحمله القادة البريطانيون من أفكار حول التطورات السياسية التـــي تتوافق مع مصالحهم بالشكل الأمثل، والتي تجعل منهم مستعمرين متخصصين بـــشؤون منطقة الخليج، حيث برزت تلك الأفكار حـــول الشخـــصية الثقافيـــة الـــسياسية العربيـــة والفارسية، التي هي مصدر مهم لصياغة السياسة البريطانية إزاء المنطقة في أوقات كثيرة من القرن العشرين، وخلافاً لما كان عليه الوجود البريطاني في مناطق أخرى، كما هـــو الحال في العراق ومصر وفلسطين، فجاء التخلي البريطاني عن تلك المواقـــع وخاصـــة التزاماتها في شرق السويس عام 1971 لأسباب اقتصادية، كما لم يكـــن مـــن الممكـــن استمرار الحقبة البريطانية للهيمنة على منطقة الخليج إلى ما لانهاية حتى وصل الحال إلى الانسحاب البريطاني من الجزر العربية الثلاث في دولة الإمارات العربية المتحـــدة فـــي

ضوء ترتيبات مع الإيرانيين بصرف النظر عن حقوق دولة الإمارات في تلــك الجــزر (هوليس، 2006: 148).

غير أن الدبلوماسية البريطانية مرت بعملية انتقالية في علاقاتها مع دول الخلــيج للفترة الممتدة من سبعينات إلى تسعينيات القرن العشرين، كانت تــستند إلــى حقيقــة أن التأثير البريطاني في أحداث المنطقة لا بد من أن يرتبط بالمواقف الأمريكية فيها، من هنا فقد أوفت بريطانيا بعهودها الكاملة لمساندة القوات الأمريكية في حرب الخلــيج الثانيــة، حيث بدأ انتشار قواتها في الخليج منذ وصول الوحدات الأمريكية المتقدمــة فــي قاعــدة الظهران السعودية في 7 آب 1990،كما كان لها وجود في كلٍ مــن عُمــان والبحــرين بالإضافة إلى السعودية من خلال القوات الجوية الملكية البريطانية، فضلاً عن 16 ألــف مقاتل ترافقهم مدمرات و فرقاطات وقطع بحرية إضافية وكاسحات ألغام لتساعد القــوات البرية الأمريكية في كشف الألغام التي زرعت بالقرب من الساحل الكــويتي (كــوولي، 1992: 361).

وعلى خلاف سائر الدول الأوروبية تميز الموقف البريطاني بحرصه الشديد على تأكيد تحالفه مع الولايات المتحدة، مع وجود رغبة لقيام الحلف الأطلسي بعدم التــضحية بالعلاقات القائمة مع الولايات المتحدة، لهذا كانت الدولة الأولى التي تقف خلف واشنطن معتبرة أن الخروج من تحت اليد الأمريكية تعتبر عملية خيانيه، هذا الموقف عبــر عنــه هينري كيسنجر، ممتدحاً الموقف البريطاني في الوقوف إلى جانب أمريكا منذ أربعينــات القرن العشرين، والذي ساعد في التصدي للتحديات المشتركة مما سهل على اتخاذ مركز القيادة في التعاون الأوروبي كتنظيم عصر ما بعد الحرب العالمية الثاني، والــذي جلــب جيلاً من الازدهار والأمن (كيسنجر، 1988: 8).

وتأسيساً على ذلك فقد شكل التحالف البريطاني الأمريكي أطاراً تقليدياً ثابتاً بالنسبة للمواقف البريطانية، حيث ازدادت توجيهات بريطانيا ارتباطاً بالخيارات الإستراتيجية الأمريكية لتصبح شكلً من أشكال حماية الموقف البريطاني المتداعي داخل أوروبا، والحصول على وزن دولي جديد بلغت ذروته في عهد الرئيس رونالد ريغان (بلقزيز، 1991: 37). وازداد انتعاشاً بعد تحقق الوحدة الألمانية واختلال التوازن الأوروبي.

ج- **الموقف الفرنسي:** إن السياسة الخارجية الفرنسية المعتمدة خلال أزمة الخليج كانت لها اتجاهات لم تأت بمعزل عن التصور الديغولي الفرنسي ومكانة فرنسا ودورها في العالم كقوة عظمى، بحيث لا ينبغي اقتصار نفوذها على نطاق محدود، من هنا جاءت توجيهات القيادة الفرنسية للدفاع عن مصالحها التي تعرضت للتهديد نتيجة الاجتياح العراقي للكويت، فكانت الدواعي الأساسية للموقف الفرنسي مبنية على أساس الاستجابة للضرورات التي يفرضها الاقتصاد والنفط والثقافة تجاه القوتين الأعظم في العالم، من خلال الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الداخلة ضمن إطار نفوذها لتحقيق أهداف فرنسا على الساحتين الأوروبية والأطلسية، إلى جانب الاهتمام بنشر النموذج الثقافي الفرنسي في مواجهة النموذج الأمريكي والاحتكاك مع الحضارة العربية (بوقنطار، 1987: 34).

وعلى الرغم من ذلك فقد شكل الموقف الفرنسي من أزمة الخليج بعداً سياسياً هاماً وعاملاً فاعلاً في فهم الأزمة، فكان موقفها متطابقاً تماماً في بداية الأزمة مع الموقف الأمريكي، بحيث أرسلت قوات عسكرية إلى الكويت والسعودية تحديداً، ووافقت على قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالأزمة، غير أن المهتمين بالشأن العربي يرون أن موقف الأحزاب اليمينية الفرنسية كان أوضح دلالة حينما أدانت السياسة الأمريكية وخيار الحرب الذي تبناه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، فكانت دعوة تلك الأحزاب موجهة

إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران إلى اتباع سياسة مستقلة غير مرتبطة بأمريكــا، فــي حين دعا كلود شيسون وزير خارجية فرنسا الأسبق إلى حل الأزمة سلمياً، والإبقاء علــى قوة العراق كضرورة لحفظ الثروات في المنطقة (البرغوثي، 1991: 92).

وكانت فرنسا خلال الساعات الأخيرة الحرجة التي سبقت حرب الخليج الثانيــة مــن أنشط العناصر التي شاركت الدبلوماسية الدولية لإقناع العراق بالانسحاب سلمياً من الكويت قبل موعد 15 كانون الثاني 1991، التي حددته الأسرة الدولية، كما تقــدمت فرنــسا فــي اللحظات الأخيرة دون إعلام المجموعة الأوروبية بمقترحات جديدة لمجلس الأمن الــدولي كانت تنادي بسلسلة من التحركات أولها الانسحاب العراقي من الكويت وآخرها عقد مؤتمر خاص في الشرق الأوسط، وهو التعبير الذي استخدمه الرئيس بوش الأب حول احتمال عقد مؤتمر دولي، إلا أن فرنسا تخلت عن مقترحاتها نتيجة المعارضة الأمريكيــة والبريطانيــة الشديدة، بالإَضافة إلى أن الفكرة لم تلق تجاوب من الجانب العراقي، وعلى اثر ذلك بــدأت فرنسا بتغيير التزاماتها العسكرية بإرسال حاملة الطائرات كليمنصو وتوابعها مــن الــسفن الحربية إلى الخليج، وبلغت القوات الفرنسية التي انتشرت غالبيتها شمال السعودية حــوالي 13500 ألف جندي (كوولي، 1992: 364).

وشهد الموقف الفرنسي حالة من الاختلاف الداخلي جراء إعــلان رئــيس الــوزراء الفرنسي ميشيل روكار أن قوات بلاده ستوضع تحت أمرة القيادة العسكرية الأمريكية لمــدد ومهمات محددة بدقة إلا أن وزير دفاعه جان بيير شيفنمون قدم استقالته من الحكومة بعــد أن أعلن بأن القوات الفرنسية لن تحارب إلا في الكويت وليس في العراق، وفــي النهايــة شاركت قوات الفيلق الفرنسي إلى جانب الفرقة الجوية الأمريكية رقم (101) في عملياتهــا الحربية من الأراضي السعودية إلى غرب العراق، وشاركت القــوات الجويــة الفرنــسية

بطائراتها غابريل G160c التي تواجدت بقاعدة الحسا الجوية جنــوب الظهــران وكانــت مهمتها التجسس الإلكترونــي والتــشويش لــصالح قــوات التحــالف الجويــة (كــوولي، 1992:364).

د- **الموقف الصيني:** أظهرت الصين منذ اندلاع أزمة الخليج الثانية تفهماً واضــحاً للتــدابير الدفاعية التي أقدمت عليها المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة ذات سيادة، على الرغم من كراهيتها من حيث المبدأ لأي تدخل عسكري من جانب الدول الكبرى، وهكذا فقد قامت الصين بتأييد قرارات مجلس الأمن الإحدى عشرة الأولى المتعلقة باحتلال العراق للكويــت ومن ضمنها القرار رقم 661، فيما تغيبت عن التصويت على القرار رقم 678 الذي ســمح لقوات التحالف باستخدام القوة لإخراج العراق من الكويت، ومعنى هذا إن الصين قد أقرت بالتواجد العسكري في المنطقة، كون الامتناع عن التصويت لم يكن مساوياً لاستخدام حــق النقض، إلا إن هذا الامتناع لا يعد برهاناً على انقطاع التضامن مع بقية الأعضاء الــدائمين في مجلس الأمن، لكنه يفصح عن رفضها المشاركة في العمليــات العــسكرية (ســيرل، 1992: 166).

وقد أفصحت الصين عن موقفها الرسمي من حرب الخليج الثانية مع بدء العمليات العسكرية لقوات التحالف ضد العراق يوم 17 كانون الثاني 1991، من خلال الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت غارات جوية على القــوات العــسكرية العراقيــة المتواجدة في كل من العراق والكويت، وهكذا اندلعت الحرب التي حاول المجتمع الدولي تحاشيها، كما عبرت الصين عن قلقها العميق واهتمامها البالغ بهذا الأمر (نص التصريح للناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية في 17 كانون الثاني 1991).

ولم يكن الموقف الصيني مرضياً على الإطلاق بالنسبة لدول للخليج العربـــي، إلا أن هذا الموقف مبني على تصورات براغماتية سياسية بدرجة كبيرة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية النامية في المنطقة، حتى مثلت حرب الخليج الثانية بدرجـــة غيـــر مسبوقة بالنسبة للصين فرصة لفرض نفسها على ساحة القـــرارات الدوليـــة وإن كانـــت بطريقة لا ترضي جميع الأطراف وبنسب مختلفة، الأمر الذي اعتبر احد ملامح السياسة الخارجية الصينية في المنطقة، فهي لا تريد أن تغضب أحداً بشكل مطلق، كونها تـــرتبط بعلاقات اقتصادية متميزة مع جميع أطراف الأزمة سواءأ كانت محلية كالكويت والعراق أم دولية كالولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان غضب بعض الإطراف يسمح باســـتمرار العلاقات وإعادتها بشكل قوي وفعال، وهذا ذات الموقف الذي يمكن تفسيره بدرجة كبيرة عن غياب الصين عن العديد من الارتباطات الإيديولوجية خلال فترة الحرب الباردة.

هـــ- **الموقف الألماني:** لم تكن ألمانيا دولة استعمارية في منطقة الخليج وحتـــى فـــي الـــشرق الأوسط، الأمر الذي مكنها من إقامة علاقات أمنية وسياسية واقتصادية دائمـــة مـــع دول المنطقة، وازداد الاهتمام الألماني بعد تحقيق السيادة الكاملة وتوحيد الـــدولتين الـــشرقية والغربية 1989، بحيث أضحت الحاجة إلى سياسة أكثر وضوحاً فكانت مطالبات المهتمين بمنطقة الشرق الأوسط تشدد على أهمية دول الخليج والمغرب العربي لإقامة مثـــل هـــذه العلاقة، كما جاءت الأهمية البالغة للعلاقات الألمانية العربية أسوة بالعلاقات الناشئة بـــين دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، وأن سبب هذا الاهتمام الألماني ليس لأهميـــة دول المنطقة مثل العراق والســـعودية وإيـــران وبقيـــة دول الخليج الأخـــرى فيمـــا يتعلـــق بإمدادات الطاقـــة العالميـــة، بل بالمخاطر الأمنية المتعلقة بانتشار الـــصواريخ قـــصيرة

وبعيدة الأمد التي يمكن استخدامها في حالـــة حـــدوث أي احتكـــاك بـــين دول المنطقـــة (Christoph, 2002: 108).

وقد مثلت حرب الخليج الثانية نقطة تحول لا للشرق الأوسط فحـــسب بـــل لألمانيـــا وعلاقاتها في المنطقة والتي لم تشارك فيها مشاركة فعلية من خلال نشر قواتها العسكرية، وذلك لأنها لم تصادف مشكلة دولية كبيرة يكون احد أطرافها الولايات المتحدة الأمريكيـــة العضو البارز والرئيس في المجتمع الدولي، والذي فرض شروطاً قاسية على ألمانيـــا منـــذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ولحد اندلاع أزمة الخليج، أما طرفها الأخر فهو العراق العضو البارز في منظمة الدول المصدرة للنفط والمهمة بالنسبة لعجلة الاقتصاد الألماني، إلا أنها رغم كل ذلك لم تكن تعارض العمليات العسكرية التي قادتها القوات الأمريكية ضد العراق، وقد كان القرار الألماني حينذاك يقوم على عدم إرسال قوات بالاستناد إلى أسباب دستورية تمنع مثل هذا الأمر، وقد عوضت مشاركتها بالدعم اللوجستي للقوات الأمريكيـــة والقـــوات الحليفة، والأهم من هذا دعم المجهود الحربي الأمريكي مالياً (Helmut, 1991: 220).

إن حرب الخليج الثانية قد جاءت في ظل تطورات شهدتها أوروبا الشرقية بشكل عام وألمانيا بشكل خاص بعد انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي، وتحقيق السيادة الألمانية الكاملة جراء توحيد الدولتين، بحيث أسهمت هذه الحرب في إعادة تقويم ألمانيا لالتزاماتها الدولية، حيث قامت بتعديل دستورها الذي أصبح يجيز تحت ظـــروف معينـــة للقـــوات العـــسكرية الألمانية القيام بمهمات عسكرية خارج نطاق منطقتها، حتى إنها قامت برفع أفراد القـــوات الألمانية المتواجدة في دولة الكويت في عام 2002 من 60 مقاتلاً إلى 200 مقاتل، ودخلت الوحدة العسكرية الألمانية في العمليات الحربية التي شنت ضد العراق عام 2003، فكانـــت

مهماتها تشمل متابعة الصواريخ التي قد يطلقها العراق من أجل رصد الإشعاعات أو أي مواد كيماوية وبيولوجية (بيرتش، 1996: 95).

و- الموقف الياباني:

إن الاهتمام الياباني بعلاقته الخليجية امتد على مراحل طويلة تزامن معها وجود علاقات دبلوماسية تربط اليابان بإسرائيل منذ عام 1952، والتي شهدت بروز توجهات سلبية داخل المجتمع الياباني تجاه إسرائيل، وأصبحت قناعته تربط مصلحة البلاد بتوثيق علاقاتها مع الدول النفطية العربية الخليجية، حيث تعتمد اليابان بشكل شبه كامل على إمدادات النفطية من تلك البلدان، الأمر الذي دفعها إلى الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل، غير أنها لم تلتزم بقطع علاقاتها الدبلوماسية كما كان العرب يطالبون بذلك، وما أن جاءت أحداث أزمة الخليج على أثر الاجتياح العراقي للكويت حتى برز لليابانيين وجود أزمة وانقسام داخل الصف العربي، بحيث أصبحت تدرك أن الصراع العربي الإسرائيلي ليس هو العامل الوحيد الذي يعرض استقرار المنطقة للخطر، كما أنها أخذت بنظر الاعتبار كيف أن إسرائيل تحاشت القيام بأي رد فعل أو استجابة عسكرية ضد العراق، بالرغم من القصف الذي كانت تتعرض له بصواريخ سكود العراقية، حيث إن أدراك اليابان لحقيقة وجود مشكلات عربية عربية يعتبر عاملاً مضافاً لعدم استقرار المنطقة، فضلاً عن الوجود العسكري الأمريكي الكبير وما يعنيه بالنسبة لدول المنطقة الأخرى، كإيران التي لا ترتبط بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية. (البستكي، 2003: 115).

وفي ضوء ذلك فإن اليابان قد راعت القيود التي فرضها الدستور ضد استخدامها لقواتها العسكرية أو حتى التلويح بها غير أن خصوصية العلاقة اليابانية جعلتها تبدو مجبرة

على قبول التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعم عملياتها العسكرية مالياً والإبقاء على حريتها في التحرك في إطارها الإقليمي والآسيوي، وأن هذا الاختيار الياباني جاء نظراً لاعتمادها التاريخي على قوة دولية واحدة كانت تمارس مهمة حمايتها وهي على الترتيب بريطانيا العظمى ثم ألمانيا النازية وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها بحاجة لبناء تحالفات دفاعية مع دول الجوار والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع روسيا باعتبار أن اليابان هو الحلقة الضعيفة في صراع القوى في أسيا.

يرى الباحث أن الاجتياح العراقي للكويت قد خلق أزمة دولية بين العراق وعدد من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه الأزمة لم يكن لها أن تقع لولا جملة من الحقائق جعلت لمنطقة الخليج أهمية جغرافية واقتصادية وسياسية وإستراتيجية، بحيث إن اندلاع الأزمة كان كفيلاً باستقطاب دولي كبير، بالنظر لما تحويه المنطقة لكميات كبيرة من النفط، لذا كان الاجتياح العراقي للكويت يعني للولايات المتحدة الأمريكية الاقتراب من نفط الخليج الذي كانت تعد الخطط للحصول عليه، خدمة لمصالحها الإستراتيجية التي لا تبتعد كثيرا عن مصالح الدول الغربية الأخرى، لا سيما وأن الاجتياح قد جاء من قبل دولة لم تكن محسوبة كحليف للولايات الأمريكية في المنطقة، وان النظام العراقي سيحصل على فرصة السيطرة الكاملة على نصف إنتاج العالم من النفط وثلثي احتياطياته المتوقعة في المستقبل، وهذا بذاته يمثل تهديداً حقيقياَ للمصالح الحيوية للدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، لما يترتب عليه من تداعيات تؤثر على إنتاج النفط وأسعاره وتسبب الفوضى في أسواقه، وقد شهد العالم على إثر هذا الاجتياح بروز حقائق جديدة بدأت تنكشف أكثر بعد انهيار المنظومة الشيوعية، بحيث إن القيادة سعت لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اتباع الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف لخطوات تخلى بموجبها الاتحاد السوفيتي عن مركز الريادة في المنظومة

الشيوعية، وتراجع عن الوقوف في وجه قوة الولايات المتحدة الأمريكية وفتح باب هجرة يهود الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل، أما الموقف العربي فقد كرسه النظام المصري من خلال تبنيه للموقف الأمريكي ودفعه الدول العربية لاتخاذ قرار من مؤتمر القمة العربي لإدانة العراق، الأمر الذي زاد من فتيل الأزمة، مع تأييد النظام السوري واتباعه لخطوات الموقف المصري، فيما كان موقف الأردن واليمن والسودان يتجه نحو نزع ذلك الفتيل من أجل عدم اندلاع حرب مدمرة لأي من الأطراف، فيما تفاوتت مواقف الدول الكبرى من موضوع الاجتياح بين مؤيد لشن حرب مدمرة ضد العراق وإجباره على الانسحاب من الكويت كالموقف البريطاني والفرنسي، وأخرى رافضة لذلك الحل وساعية لاستخدام الطرق الدبلوماسية فيما دعمت ألمانيا واليابان الجهود الحربية للولايات المتحدة مالياً، وذلك لأن دستور البلدين يحظر مشاركة قواتهم العسكرية خارج حدودهم الإقليمية، الأمر الذي جعل من الموقف العربي ومواقف الدول الكبرى تؤثر تأثيراً في الإسراع باستخدام القوة ضد العراق ودعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية الطامحة للهيمنة على المنطقة وسحق كل التطلعات العربية والإقليمية لفرض أي نفوذ على المنطقة.

الفصل الثالث

حرب الخليج الثانية عام 1991: الأسباب والنتائج

المبحث الأول: أسباب الحرب

المطلب الأول: الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

المطلب الثالث: الأسباب العسكرية

المبحث الثاني: نتائج الحرب

المطلب الأول: النتائج على المستوى العسكري

المطلب الثاني: النتائج على المستوى الاقتصادي

المطلب الثالث: النتائج على المستوى السياسي

الفصل الثالث

حرب الخليج الثانية 1991 الأسباب والنتائج

شكل الاجتياح العراقي للكويت تحدياً كبيراً للولايات المتحدة كونه استهدف مصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي البالغة الأهمية لها، والتي تحتوي على منابع النفط لإدامة عجلة الاقتصاد الأمريكي، مما دفعها لاتخاذ موقف واضح منذ نشوب الأزمة تمثل برفض الاجتياح، وإدانته مباشرة واتخاذ طابع الحزم على حرمان العراق من الاستفادة من ذلك العدوان، بعد أن أصدر الرئيس بوش الأب قراراً تنفيذياً بتجميد الودائع المالية، والممتلكات الكويتية والعراقية في الولايات المتحدة، ومناشدة دول العالم لاتخاذ إجراءات مماثلة(صدقي،1990: 96).

إن الرد الأمريكي على التهديد العراقي للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، صادف صعوبات كبيرة تطلبت نقل قوات أمريكية كبيرة إلى المنطقة، والعمل الجاد على مستويات متعددة لمواجهة ذلك التهديد الذي شكل أول أزمة حقيقية تواجه الإدارة الأمريكية على أثر تزعمها للنظام الدولي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفردها بقيادة العالم (بكر، 1990: 102)، بحيث أفضت الحالة إلى تجميع تحالف دولي كبير قام بشن حرب شرسة تحت راية الأمم المتحدة (انظر الملحق رقم (2))، الذي يتضمن أسماء الدول من القوات الحليفة وعدد قواتها المشاركة والنسبة إلى إجمالي قوات التحالف.

وستتناول الدراسة هذا الفصل عبر مبحثين هما:-

المبحث الأول: أسباب حرب الخليج الثانية 1991

المبحث الثاني: نتائج حرب الخليج الثانية 1991

المبحث الأول: أسباب الحرب

إن اندلاع أزمة الخليج جاء في وقت ازدحمت فيه الأعمال الدولية بالعديد من الموضوعات المهمة، حيث انهيار القطبية الثنائية وتبلور النظام العالمي الجديد، فشهدت الأحداث والتفاعلات الدولية التي حدثت في منطقة الخليج نتيجة الاجتياح العراقي للكويت، تفاوتاً في حجم الجهود المبذولة من الأطراف المؤثرة في الأزمة، سواءأ كانت محلية أم إقليمية أو عالمية، وأن التفاوت ظهر واضحاً في اختلاف أو اتفاق حجم المصالح المتضادة بتلك الأطراف، والتي دفعت لاستمرار منحنى الأزمة في الصعود (عبيد، 1990: 20).

وعلى اثر هذه الأزمة وأمام رفض العراق كل الحلول والمقترحات العربية والأجنبية لسحب قواته من الكويت، تولدت القناعة لدى الولايات المتحدة بأن طريق الحرب هو الوحيد الذي بقي سالكاً أمامها، خاصة أنها تمكنت من حشد تحالف دولي مكون من الدول الغربية الحليفة ودول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الدول العربية والإسلامية الأخرى (علي، 2004: 281). و قد كان لاندلاع الحرب أسباب عديدة سيتناولها هذا المبحث وعبر المطالب التالية:

المطلب الأول: الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

المطلب الثالث: الأسباب العسكرية

المطلب الأول: الأسباب السياسية

منذ بداية أزمة الخليج أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستقف إلى جانب الكويت في حال تعرضها للخطر، ومع تصاعد وتيرة الأزمة وظفت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها مع بعض الدول العربية الصديقة لها من أجل إيجاد مخرج للخلاف بين الدولتين، إلا أنها في ذات الوقت كانت تظهر التزامها بأمن أصدقائها في الخليج، بعد أن ظهرت بوادر الخطر المحدق حول آبار النفط أصبحت تهدد المصالح الحيوية لها ولحلفائها كحقيقة واقعة، وأن أي موقف ضعيف سيكون بمثابة تشجيع للعراق لفرض هيمنته على المنطقة، وهنا سارعت للاتفاق مع الدول الغربية الأخرى على اتخاذ الإجراءات العملية لمواجهة العراق وبدأت بتطبيق مجموعة من العقوبات ضده وهددت باتخاذ إجراءات أشد إذا لم تنسحب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط وذلك بالتلويح بالعمل العسكري، الذي فضلته لحل الأزمة، بعد أن فشلت الخطوات الضرورية لإنهائها فكان الاستعداد للنظر في خطوات إضافية كانت ترى أنها تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، بحيث تنظر إلى أن الاجتياح لا يمكنه من تحقيق المكاسب في الكويت (سميث ، 1992 : 181).

ثم عملت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الأب على تكوين تحالف دولي لشن الحرب ضد العراق بعد أن حصلت على موافقة الكونغرس الأمريكي بتفويضها لإعلان تلك الحرب (عودة، 1991: 97). فكان تجميع قوات التحالف الدولي من قبلها، والتي وضعتها في قيادة واحدة تحت إمرة الجنرال نورمان شوارسكوف كقائد عام للقوات وخالد بن سلطان لقيادة القوات العربية والإسلامية، وهذا الأمر فرض إقامة مركز للتنسيق والتكامل والاتصال كحلقة وصل بين القيادتين، بعد انتهاء مهلة الإنذار التي حددتها الأمم المتحدة لسحب العراق قواته من الكويت قبل

يوم 15 كانون الثاني 1991، وعند اكتمال تجميع القوات بدأت العمليات العسكرية لحرب الخليج الثانية يوم 17 كانون الثاني، وما أن جاءت الخطوات العراقية في السير نحو الحدود الـسعودية المحاذية للكويت، بحيث أصبحت على مقربة منها حتى تولدت قناعات جديدة لـدى الولايـات المتحدة الأمريكية بأن توجهات العراق غير مقتصرة على الكويت وحـدها، بـل إنهـا تـشمل السعودية أيضاً التي سرعان ما قبلت بالتواجد العسكري الغربي على أراضيها بعـد أن كانـت ترفضه لأسبابها الخاصة بها، إلا أن حقيقة الأمر كانت تدور في مخيلة الرئيس جـورج بـوش الأب، بحيث يحقق أهدافه في استعادة الكويت بأي شكل كان، غير انه كان يعلق بضرورة إيجاد حل سلمي يبعد شبح الحرب بحيث اعتبرها مأساة لكنها ضرورة أخلاقية تفرض عليهم المشاركة فيها (لوران، د.ت : 49).

ثم جاء التخطيط الأمريكي لقيادة الحملة العسكرية المعادية للعراق ورسم وتوزيع الأدوار على المنفذين، بحيث بدأ بصيغة تصعيد إعلامي ودعاية صهيونية وغربيـة، انتهـت بالتـدخل العسكري المكشوف بمساعدة عدد من الدول العربية، بعد أن كان موقف قادتها على حالة مـن التراجع في القيم العربية المستندة إلى التعاليم الإسلامية التي تدعو لعدم نصرة أعداء الدين ضد بلد مسلم (مصطفى، 1990: 64).

إن اندلاع حرب الخليج الثانية بعد اجتياح العراق للكويت، لم يأتِ من فراغ بل كـان مسبوقاً بمقدمات هي جزء من أسباب الحرب، والتي كان لها دور أساسي في تأزم الوضـع في المنطقة، وصولاً إلى الاجتياح الذي كان تعبيراً عن هذه الأزمة، حيث جاءت تطلعـات العراق الإقليمية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية نحو أداء دور إقليمي في منطقة الخليج العربي، بعد بروز التهديد الإيراني المستمر تجاه دول المنطقة من خلال ما يسمى بتصدير

الثورة الإيرانية، وقد انعكس هذا التوجه نحو دول المنطقة التي أحست بالتهديدات نحوهـا فكان التفكير ينصب تجاه العراق على اعتبار أنه حامٍ لهذه الدول، غير أن ذلك التوجه أدى بالنتيجة لمواجهة المصالح الأمريكية في المنطقة، وخلق حالة صدام فـي التوجهـات بـين الطرفين، دفعت دول الخليج لتفضيل الحماية الأمريكية على العراقية هذا من جانب، ومـن جانب آخر فإن مساعي العراق كانت تبحث عن أداء دور آخر يسمح لها بتحقيـق تـوازن استراتيجي مع إسرائيل، يمكنه فرض رأي مؤثر في الصراع العربي الإسـرائيلي ضـمن التوجهات الفلسطينية (أبوعلي، 1995: 10). الأمر الذي لم تسمح به الولايات المتحدة التي تعاملت مع الاجتياح العراقي للكويت كمبرر لشن عدوانها عليه.

فيما سمحت ظروف الواقع الإقليمي العربي قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الشؤون العربية عبر صندوق المعونة الأمريكي كجمهورية مـصر العربيـة الحليـف الأقوى للولايات المتحدة في المنطقة بعد الكيان الإسرائيلي، مما ساهم فـي جعـل القـرار السياسي المصري يميل إلى المخططات الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية، بحيث كانت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي جاءت على اثر زيارة الـسادات للقـدس، عـاملاً مؤثراً في ازدياد حالة الفرقة بين أبناء الشعب العربي، وزاد في حالة التفكك والفـشل فـي تحقيق أي هدف من أهداف النظام العربي المعلنة التي تتعلق بتأييد الانتماء لأمـة واحـدة، واتخاذ موقف فعال من التوسع الإسرائيلي على حساب عدد من الدول العربية، واسـتمرار معاناة الشعب الفلسطيني، ووجود حد أدنى من التعاون لتحقيق تنميـة عربيـة مـشتركة، وتجاوز الطابع القطري والانتقال إلى المفهوم القومي سواء من حيث مـا يتعلـق بأزمـة المواطن العربي وحالة التجزئة التي تعيشها الأمة جراء الفشل فـي تحقيـق الديمقراطيـة

وحماية حقوق الإنسان، وافتقار الأنظمة القائمة لشرعية وجودها وثقة المواطنين فيها (غليون، 1991: 175).

ثم حدثت إخفاقات عديدة في الواقع العربي بعد الاجتياح العراقي للكويت برزت خلال مؤتمر قمة القاهرة المنعقد في آب 1990، أفرزت عن وجود اتجاهين في المواقف العربية بين رأي مؤيد لإدانة العراق وأخر رافض لمبدأ الإدانة من أجل السماح لبعض الإطراف العربية لأداء دورها في حل الأزمة من خلال سحب العراق لقواته من الكويت، هذه الأمور سمحت لتردي ذلك الواقع بحيث لم يستطع بلورة موقف موحد يمكنه من معالجة الأزمة، ومكنت الولايات المتحدة من التدخل المباشر بعد أن ضغطت على الدول العربية، وخاصة الخليجية ومصر من أجل المحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة.

إما على صعيد الساحة الدولية التي شهدت جملة من المتغيرات المتتابعة مع تطور الحالة في منطقة الخليج، تمثلت بتساقط الأنظمة الشيوعية في منطقة أوروبا الشرقية، والتي أدت في النهاية إلى انهيار المعسكر الشرقي وزعيمته الاتحاد السوفييتي، مما أحدث انعكاسات في موازين القوى الدولية بين الشرق والغرب وخلقت، أثراً واضحاً في منطقة الشرق الأوسط، وطرحت تساؤلات حول مصير التحالفات الإقليمية التي سبق أن جرى عقدها مع كلٍ من القطبين العالميين (اليابوري، 1991: 77).

لهذا رأى العراق أن ضعف الاتحاد السوفيتي وانسحابه من مسرح التوازن الدولي القائم على أساس الثنائية القطبية سيترك فراغاً في المنطقة يثير الأطماع الغربية، ويسهل وقوعها تحت سيطرة القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إذا لم تسارع الدول العربية إلى امتلاك عناصر القوة الذاتية التي تمكنها في مجابهة السيطرة المحتملة بما

يتيح لها فرصة المشاركة في رسم الصورة المستقبلية للمنطقة كفاعل أساسي يعبر عن إرادتها، ولقد عبر العراق عن هذا التوجه وبادر بتوجيه دعوات للدول العربية بهذا المعنى، بحيث اعتبر تحدياً لامتيازات الدول الكبرى في العلاقات الدولية، والتي تحفظ العراق على ممارسة هذه الامتيازات، ما لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإقليمي للعراق وتعتبره شريكاً أساسياً في قضايا المنطقة التي تتجاوز أوضاع الخليج والعلاقات العراقية الإيرانية (البزاز، 1993: 149).

فكان رأي الإدارة الأمريكية يقوم على أنه لا بد من لعب أدوار وإجراءات ومؤامرات تؤدي فيها إسرائيل جانباً مهماً جراء خشيتها من حالة التفوق العراقية، التي برزت في أعقاب الحرب العراقية – الإيرانية، فسعت للإبقاء على التوازن الاستراتيجي بينها وبين العرب قائماً لمصلحتها، وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تريد لأحد أن يمس مصالحها الحيوية في المنطقة التي هي ليست مصلحة اقتصادية أو مالية أو سياسية فحسب، بل هي مصلحة قومية ترى أنه ينبغي استمرار بقاء الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، مما يعني عدم السماح لبروز قوه إقليمية كبرى في المنطقة (مصطفى، 1990: 65).

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

لقد كانت للمتغيرات العالمية الناجمة عن حدوث الأزمة الاقتصادية الغربيـــة والانهيـــار السريع للاتحاد السوفيتي، الذي سعى لإنقاذ اقتصاده المنهار عبر الحصول على مساعدات مـــن الولايات المتحدة والدول الغربية، إلا أن تلك المساعدات كان لها دور بالغ في سرعة الانهيـــار، بحيث أحدث تأييداً كبيراً لدى الاتحاد السوفيتي إلى جانب الغرب منذ سياســـة الوفـــاق الـــدولي الجديد، مما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية حرية الحركة بسهولة وتصعيد الأزمة دون الخوف من اعتراض الفيتو السوفيتي ، أصبح بعدها الوجود الأمريكي حقيقة قائمة في المنطقة قامت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية بالرد على العراق، بعد نجاحها في حشد هذا التأييـــد الـــدولي العالمي الذي لم يشهده مثيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، (أبو جاموس، 1996: 147).

ثم تزامن مع ذلك تنامي القدرات المالية التي وصلت إليها الكويت ما قبل الاجتيـــاح، بحيث أثارت مشاكل عديدة للعراق عندما كان يمر بظروف اقتـــصادية ســـيئة، وأن تلـــك المشاكل جاءت خدمة لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعلق بالحصول على نفـــط عربي رخيص، فكان ذلك الموقف ينطوي على التقليل من الإنتاج المحلي النفطي ذي الكلفة العالية للولايات المتحدة والاحتفاظ باحتياطي كبير للمستقبل، الأمر الذي تـــضاعفت معـــه أهمية الكويت للولايات المتحدة وإستراتيجيتها في المنطقة، مما يحتم عليها التعامل بجدية مع التهديدات المحتملة لمصادر الطاقة، وكذلك للتعامل مع الصراعات الإقليمية، وهذا ما أشار له الرئيس بوش الأب وهو يحدد موقفه من اجتياح العراق للكويت، حين أوضح بان إدارته حالها حال الإدارات السابقة منذ عهد الرئيس روزفلت وحتى عهد الرئيس ريغان مرتبطـــة بأمن الخليج (فيدال، 1991: 11).

كما أن اعتماد الدول الصناعية المستهلكة للنفط بصورة متزايدة على الدول المنتجة له، جعل من إدارة سياسة الإنتاج والاستهلاك خاضعة للدول الصناعية، التي عملت على تجريد هذه السلعة الإستراتيجية من أهميتها، وجعلها سلعة تجارية فقط الأمر الذي عرض المنتجين إلى التهديد الجدي، فدعا العراق لاستخدام هذه السلعة الإستراتيجية وفق ما اسماه معارك التحرير والتنمية، حتى إن القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تنس ولن تغفر للعراق أنه كان في طليعة الدول التي أممت نفطها، واستثمرته بشكل وطني مباشر، وأن استمرار حصول تلك القوى على النفط مستقبلا من المنتجين لا يمكن أن يتم إلا بإضعافهم، ودفعهم لاتخاذ مواقف منفردة لتمويل السوق النفطية وجعلها من سوق بائعين إلى سوق يتحكم فيها المشترون، لذا جاء دعم الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص لمواقف الكويت، فأصبحت أسعار النفط مدار صراع سياسي طويل على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، تشير في محصلتها إلى ميزان القوى بين المنتجين والمستهلكين (عثمان، 1991: 57).

و هنا اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية محددة الغرض مبنية على علاقاتها السياسية والاقتصادية بدول العالم التي كانت جزء من مسلمة إستراتيجية تبناها الرئيس بوش الأب تقول: إن من يتحكم بطرق الوصول إلى الموارد النفطية الموجودة في منطقة الخليج والشرق الأوسط سوف يتمتع بنفوذ سياسي كبير على سياسات الدول الصناعية المهمة في أوروبا وشرق آسيا، وهذا يدل على أن السيطرة على العراق يعني السيطرة على منابع النفط، وبما يحول السيطرة على الخليج إلى السيطرة على أوروبا والصين واليابان وغيرها من الدول الصناعية الأخرى (هادار، 2005: 179).

ولإيجاد المبرر للتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة عملت الإدارة الأمريكية على توفير المناخ المناسب لاستهداف العراق وجعله ضعيفاً، لأنها تجد في سياسته ومنهجه عامل خطر يعرض إرادتها المبنية على تكريس هيمنتها على المنطقة بغية تأمين مصالحها غير المشروعة التي تقوم على حساب حقوق ومصالح الآخرين، ولهذا الغرض استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات ومواقف من شأنها التأثير على العراق سياسياً من خلال عرقلة المفاوضات بين العراق وإيران، واقتصادياً من خلال خفض أسعار النفط الخام في السوق النفطية، مع اتباع سياسة إعلامية هدفها تشويه صورة العراق انطلاقاً من الموقف المعادي له ليس على اعتبارات أنها مجرد حملة إعلامية بل بجعلها حملة سياسية اقتصادية مدروسة ومنظمة، كانت أداتها الإعلام الغربي، أما حقيقتها فتتطلب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتواجد في المنطقة وبأية طريقة كانت، الأمر الذي دفعها لشن الحرب ضد العراق من أجل تحقيق تلك الغاية بالإضافة إلى حقائق أخرى تتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط القوى الغربية بعلاقات متميزة مع الكويت (مصطفى، 1990: 65).

المطلب الثالث: الأسباب العسكرية

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أمامها هدفاً يتمثل بضرورة ملء الفراغ في منطقة الخليج العربي، وفرض هيمنتها على المنطقة بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان وانشغاله بقضايا داخلية تتعلق بتفكك الدولة، فكان الدور الاستراتيجي المرسوم الذي قامت به الولايات المتحدة يتطابق مع الدور الذي قامت به بريطانيا في عهود سابقة ولأمد طويل في حماية أمن الخليج، وهو يتفق مع الرأي القائل بأن فراغ القوة في منطقة الخليج يجب ملؤه بإقامة دائرة نفوذ أمريكية (أبوعلي، 1995: 167).

ثم برزت مشكلات عديدة أثرت على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، التي كانت تهدد أمن إسرائيل من أهمها : تنامي قدرات العراق العسكرية في مجال الصواريخ بعيدة المدى القادرة على الوصول إلى إسرائيل، واتهام العراق بالسعي لتصنيع المدفع العملاق، والأسلحة الكيماوية التي أضحى خطرها يهدد إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة، مما دفع الولايات المتحدة لإجراء مناورات عسكرية كويتية بإشراف الجنرال نورمان شوارسكوف وذلك في نهاية عام 1989، فيما جاء إعلان الرئيس العراقي في نيسان 1990 الذي حدد امتلاك العراق للسلاح الكيماوي المزدوج، وبأنه قادر على حرق نصف إسرائيل في حالة تعرض العراق لهجوم محتمل، وهذا الأمر فسرته الإدارة الأمريكية بأنه تهديد لمصالحها في المنطقة التي تقضي بدعم حلفائها من الإسرائيليين (شبلي،2008: 27).

إن سعي الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، كان يهتم بتعظيم نفوذ الولايات المتحدة من اجل منع الاختلال في التوازن بين القوى في المنطقة على الصعيدين الدولي والإقليمي لصالحها ولصالح إسرائيل، وهكذا فإن الإستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الخليج

كانت واضحة المعالم من جهة الوسائل مثلما هي من جهة الأهداف، حتى قبل إقدام العراق على خطوته باجتياح الكويت، وهو العمل الذي وضعته الإستراتيجية الأمريكية في اعتباراتها وفق تصورات واستعدادات، أرادت من ورائها شن الحرب من أجل السيطرة على نفط المنطقة، ولتتمكن من إقامة قواعد عسكرية فيها، وعندما جاء الاجتياح العراقي للكويت فإنه قد وفر الذريعة لتحقيق تلك الأهداف المهمة، إلى جانب التخلص من القوة العسكرية العراقية باعتبارها عنصر تهديد في المنطقة، وفقاً لحسابات قامت عليه الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بالاستناد إلى ما لخصه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في 23 شباط 1980، في رسالته السنوية عن حالة الاتحاد، والتي ضمنها ما يعرف بمبدأ كارتر عبر فيه بأن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن أي اعتداء من هذا القبيل سيرد عليه بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية (محمود، 1992: 166).

وبمعنى آخر فإن استعمال القوة العسكرية في الخليج أصبح أمراً وارداً استناداً إلى هذا المبدأ وذلك لمنع أية محاولات سوفيتية للتغلغل في الخليج، بحيث أصبحت الولايات المتحدة ملزمة بموجبه بالتدخل عسكرياً إذا لزم الأمر للحفاظ على استمرار تدفق النفط الخليجي إلى الأسواق العالمية ولأجل ذلك فإنها قد أنفقت مليارات الدولارات على إنشاء قوة مركزية للتدخل السريع، كما حاولت الولايات المتحدة خلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، وإذكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواقها لتصريف الأسلحة التي تنتجها، ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية للدول النفطية من خلال التشجيع على التوسع في الإنفاق العسكري .

لذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية نصب أعينها التعرض للكيـــان الـــسياسي والاقتصادي والعسكري في العراق، وذلك بعد أن تعرضت مصالحها للتهديـــد مـــن قبـــل العراق، هذه المصالح لها معانٍ جيوستراتيجية تتمثل بالأهمية العسكرية للمنطقـــة، وذلـــك لقربها من الاتحاد السوفيتي حينذاك، وتحكمها بالمنطقة المحيطة بالإقليم حيث يمكن السيطرة من خلالها على مخارج النفوذ السوفيتي على مناطق العالم المختلفة، ومن أجل هذا فقد تـــم إعداد الإستراتيجية الأمريكية المبنية على أساس أن للوطن العربي مزايا إستراتيجية وأبعاداً برية وبحرية وجوية، وهو القاعدة الأكثر ضرورة بالعالم لاستراتيجياتها، كونه منطقة وثوب ضرورية على وسط آسيا والصين والاتحاد السوفيتي، وهو أيضاً منطقة مثاليـــة للقـــصف الصاروخي الموجه نحو حوض الدانوب ودول البلقان ومنطقة القفقاس الغنية بالنفط، كما أن الوطن العربي يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية طريق النقل من البحر المتوسط والمحـــيط الأطلسي والمحيط الهندي، و لهذا الغرض حدد صانع القرار الأمريكي أهمية منطقة الخليج الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية للوطن العربي لتكون مرحلة مهمة فـــي تحديـــد الأهـــداف الأمريكية التي مـــن أبرزها (هيكل، 1992: 221):-

أ- ردع إي هجوم عسكري ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكيـــة وحلفائهـــا فـــي المنطقة التي من أهمها دول الخليج العربي، والتأكد من أن هذا الهجوم قد جرى ردعه وهزيمته.

ب- زيادة نفوذ الولايات المتحدة في العالم ومنطقة الشرق الأوسط، وتحديداً بما يـــساهم في خلق مناخ يساعد على التطور الديمقراطي والتجارة الحرة وفتح الأسواق أمامهـــا

بما يهيئ لها الحصول على الموارد الطبيعية فيها والدخول إلى المياه الدافئة بـــالقرب من منابع النفط.

ج- بسط الأهداف الإستراتيجية الأمريكية بحيث لا يمكن التفريق بين الأمن العـــسكري والأمن الاقتصادي لأن كل واحد منهما مندمج بالأخر.

وجاء الاجتياح العراقي للكويت ليلبي الرغبات الأمريكية التي كانت تدور في بـــال وفكر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، الذي استغل ذلك أحسن استغلال وفرصة سانحة لتحقيق هذه الأهداف. (تشومسكي،2007: 40)، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية عادت مرة أخرى إلى تحمل مسؤولية قيادة العالم الفريدة في عملية خلق نظام جديد فـــي أعقـــاب الحرب الباردة، حيث إنها لم تستطع أن تبقى مكتوفة الأيدي حيال تحكم العراق بـــ (20%) من مخزون النفط العالمي، على الرغم من وجود رغبات لدى بعض القادة العسكريين فـــي الولايات المتحدة الأمريكية بوجوب إعطاء العقوبات الاقتصادية فرصة لتفعل فعلها قبل تنفيذ عملية عسكرية ضد العراق.

المبحث الثاني: نتائج حرب الخليج الثانية 1991

أفرزت حرب الخليج الثانية نتائج عديدة، ظهر فيها عزم وتصميم الولايات المتحدة الأمريكية فرض وبسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة، وأعطت نتائج الحرب للنظام الدولي الجديد الذي تم إرساء أسسه خلال تلك الفترة انه قادر على تنفيذ التزاماته وتعهداته تجاه السلم والأمن الدوليين، وكانت مناسبة مهمة لتأديب كل من يتجرأ على الوقوف في وجه هذا النظام، ودرساً قاسياً على كل من يتمرد على زعامة الولايات المتحدة له أو حتى الخروج عن طاعتها، كما أنذرت نتائج الحرب جميع حلفاء الولايات المتحدة بأنها قادرة على إنزال العقاب المماثل بكل من يقف في طريقها، بعد أن استغلت الولايات المتحدة أزمة الخليج أفضل استغلال، وحولت مسارها نحو الطريق الذي حلمت به طويلاُ، والذي لم تكن تستطيع تحقيقه بوجود الاتحاد السوفيتي كقطب ثانٍ في النظام الدولي لتضارب المصالح والمواقف بينهما، فسارعت لتطويق المنطقة بقواتها بعد أن لاحت بوادر ابتعاد الاتحاد السوفيتي، ثم غيابه عن المنطقة واعترافه بانتهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية (علي، 2004 : 341).

وستعمل الدراسة على تناول نتائج حرب الخليج الثانية من خلال ثلاثة مطالب مستقلة هي:-

المطلب الأول: النتائج على الصعيد العسكري.

المطلب الثاني: النتائج على الصعيد الاقتصادي.

المطلب الثالث: النتائج على الصعيد السياسي.

المطلب الأول: النتائج على الصعيد العسكري

إن اندلاع حرب الخليج الثانية ليلة 16-17 كانون الثاني 1991، كـــان هـــو الاختيـــار الأسوأ، من الحلول والمقترحات التي تم عرضها لمعالجة الأزمة المترتبة عن اجتيـــاح العـــراق للكويت، وذلك لأن نتائج هذه الحرب أسفرت عن خسائر فادحة للأمة العربية، ولم تقتصر على العراق والكويت بل شملت جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والأمنية لشعوب المنطقـــة وأحدثت جروحاً عميقة في جسد الأمة، إلا أن نتائجها كانت على المستويات التالية:

أ- **النتائج العسكرية على المستوى المحلي:** كانت النتائج مباشرة على العراق حيث ألحقـــت القوات المتحالفة خسائر عسكرية كبيرة في الجانب العراقي بلغت علـــى مـــستوى القـــوة الجوية تدمير 33 طائرة مقاتلة وأربع حوامات مع تدمير 70 طائرة أخرى في ملاجئهـــا، وفرت إلى إيران 147 طائرة، أما خسائر العراق على مستوى القوات البرية فقد تكبـــدت خسائر جسيمة بلغت 3000 دبابة، 925 عربة مدرعة، 1485 مدفع ميدان، بالإضافة إلى خســـائر فادحة فـــي 26 فرقة عســـكرية من أصل 48 فرقة يتكون منها الجيش العراقي (أندرسون، 1992: 27)، مع تدمير البنية التكنولوجية والتـــصنيعية العراقيـــة لمجمـــل المرافق والمنشآت والمشاريع مع تقطيع أوصال العراق حسب خطوط الطول والعـــرض التي تقطنها المكونات الطائفيـــة والعرقيـــة فـــي الشمال والوســـط والجنوب (الـــدباغ، 1993: 27).

وتؤكد الوقائع أن العراق قد تعرض جراء الحرب إلى الدمار الشامل بفعل الضربة العسكرية، وان الولايات المتحدة شنت حرباً جائرة ضد العراقيين العزل وقتلت الألـــوف من النساء والأطفال، ودمرت المنشآت المدنية والحيوية، بحيث اعتبر كثير من المتابعين

أن ذلك يدخل ضمن نطاق جرائم الحرب التي توجب توجيه الاتهام للـرئيس الأمريكـي بوش الأب بارتكابه هذه الأعمال الشنيعة (أمين، 1991: 28).

ثم توالت القرارات الصادرة بحق العراق التي جاءت كنتيجة من نتائج الحرب لتشمل تشكيل لجنة خاصة (UNSCOM)، تقوم بأعمال تفتيش المواقع للبحـث عـن القـدرات العراقية البيولوجية والكيماوية، وما يتعلق بالقذائف والإشراف على تدميرها بمـا يـضمن عدم حيازة العراق أو تطويره الأسلحة النووية، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعداد خطة لمراقبة امتثال العراق للقرارات الأممية (نيلوك، 2001 : 32-35).

ب- **النتائج العسكرية على المستوى الإقليمي:** إن تحطيم القوة العراقية العسكرية الكبيرة التـي كانت هدفاً للولايات المتحدة وإسرائيل على حدٍ سواء، جاء لأن هذه القـوة العـسكرية قـد فرضت وجودها في المنطقة الأمر الذي أحدث خللاً في التوازن العسكري في المنطقة، بما يمكنها من التسبب في خلق عدد من المتاعب للولايات المتحدة الأمريكية في مجالات عـدة تنطوي على المطالبة بخروج القوى الأجنبية من منطقة الخليج وأداء دور إقليمي كبير يؤدي فيه العراق دور الشرطي في المنطقة، مع توفر نزعة المغامرة لدى النظام العراقي للمطالبة بضم الكويت (النعيمي، 1994: 108).

فقد حققت هذه الحرب للولايات المتحدة نتائج أخرى سمحت لها بعقد جملـة مـن الاتفاقيات الدفاعية مع جميع دول منطقة الخليج العربي لمدد لا تقل عن عشر سنوات قابلة للتجديد، راعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حاجة دول المنطقة للأمن وحاجتها للنفط والنفوذ، وأجازت الاتفاقيات العسكرية الموقعة مع دول المنطقة التواجد الأمريكي في البر والبحر والجو، التي شكلت عصراً جديداً من عصور الاستعمار الحديث بحجة الترتيبـات الأمنية. (السعدون، 2000: 142).

كما أفرزت حرب الخليج الثانية نتائج أخرى كانت تتعلق بإعطاء منطقة الخليج العربي أهمية كبرى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، تتجاوز الحاجة إلى الثروة النفطية الهائلة فيها بل تعدى ذلك لتشكيل سوق كبيرة لتجارة السلاح، إذ إن العائدات النفطية لدول المنطقة قد شهدت ارتفاعاً كبيراً جراء تزايد أسعار النفط، والذي تزامن مع حدوث مشكلات دولية في المنطقة الأمر الذي دفع الدول الغربية للتفكير بإعادة تدوير العائدات ضمن مخطط متكامل لإحكام السيطرة على دول المنطقة، فجرى توقيع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، تعهد بموجبها الجانب الأمريكي بتقديم السلاح للمملكة، وتوفير المساعدات العسكرية لها ضد أي تهديد مقابل تعهد المملكة بمنع دول الأوبك من رفع أسعار النفط ما يزيد عن 5% سنوياً، وتوفير نصف دخلها من النفط ضمن الاقتصاد الأمريكي (النعيمي، 1994: 44). وفي نفس الاتجاه قامت دول الخليج الأخرى بالتوقيع على صفقات كبيرة لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة والدول الغربية.

ج- **النتائج العسكرية على المستوى الدولي:** حشدت الولايات المتحدة الأمريكية قوات كبيرة تقارب نصف مليون جندي بالتعاون مع الدول الغربية، جعلت من سرعة إيقاع المعارك وأدائها العنيف في حرب الخليج الثانية من أكثر الحروب غرابة على مدى التاريخ، من حيث نوع الإجماع الدولي الذي تحقق فيها حيث مشاركة الجانب السوفيتي إلى جانب قوات حلف شمال الأطلسي مع عدم ممانعة الصين لذلك الحشد العسكري الهائل، كما أن حجم القوات الكبيرة المشاركة فيها التي تجاوزت المليون جندي على الجانبين، بالإضافة إلى ظهور التقنية الإلكترونية الحديثة وسرعة النقل الاستراتيجي جوا وبرا وبحرا قد زاد من غرابة هذه الحرب، حتى إنها جعلت من المهتمين بالشأن العسكري يدركون أهمية

تحسين وتطوير جوانب الاستعداد القتالي لقوات بلدانهم من خلال ما جرى الاطلاع عليه من تنسيق كبير بين فروع القوات المسلحة، وقدرة القوات الجوية علـــى تقـــديم الإســـناد القريب إلى القوات البرية بما يحقق تكاملاً بين عناصر تلك القوات، ويسمح للقوات البرية خوض حرب حديثة وســـريعة (الشهري، 2000: 57).

وأعطت نتائج حرب الخليج الثانية على المستوى العسكري القـــادة العـــسكريين الأمريكان دروساً كثيرة، كون الحرب قد تم خوضها ووفقاً لمتابعـــات القـــادة الميـــدانيين وعلى رأسهم الجنرال كولن باول الذي وفر فيها قوة عسكرية متفوقة، حققت أهدافها فـــي هجوم لم يدم سوى ستة أسابيع بدأ بقصف مكثف للمواقع العراقية في الكويت وللمرافـــق ذات العلاقة بالجيش، مع خطوط الإمداد داخل العراق، التي بلغ فيها الانقضاض البـــري والجوي الشامل والكبير (100) ساعة، لم تبلغ خسائر الجانب الأمريكي فيها أكثـــر مـــن (200) عسكري، مع عشرات الآلاف من الجنود العراقيين الذين سقطوا في أثناء العمليات العسكرية، لكن مئات الآلاف من المدنيين العراقيين ربما قضوا على نحو غير مباشر في عمليات قصف أهداف البنية التحتية داخل العراق (براون، 2004: 74). إضافة إلـــى أن الحرب أعطت الولايات الأمريكية الفرصة لفحص وتجريب ترسانتها العسكرية الجديدة.

المطلب الثاني: النتائج على الصعيد الاقتصادي

يعتبر العامل الاقتصادي واحداً من أهم أسباب الحروب وذلك للتغير الحاصل في أهمية الموارد الحيوية والإستراتيجية في بناء الدول، ومع وضوح معالم الجوانب العملية لحرب الخليج الثانية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، التي جعلت هذا البلد يعتاد على تلك الجوانب العملية المتمثلة باستيراد الحصة الأكبر من إمداداته الغذائية والطبية، بعد أن تم فرض حصار أولي عليه قبل اندلاع المعارك الحربية لإخراج القوات العراقية من الكويت، تطور ليصبح حصاراً شاملاً تفرضه قوة عسكرية، لا يستطيع مواجهتها حتى أدى إلى آثار مدمرة وسريعة عانى منها أكثر العراقيين من سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية فاخذوا يموتون بالآلاف، واجبر المواطنون على أن يشهدوا ما يصبح عليه بلدهم من حالة التفكك ولسنوات طويلة أدت إلى انهيار البنية التحتية الاجتماعية والصناعية لما كان عليه قبل ذلك بلدا آخذاً بالنمو والازدهار (سميونز، 2003: 90).

وتأسيساً على أزمة الخليج وتداعياتها فقد ترتب عليها النتائج التالية المتعلقة بالجانب الاقتصادي على الأطراف التي تضررت من جرائها وهي:-

1- **النتائج المتعلقة بالعراق:** استغلت الولايات المتحدة المنظمة الدولية من أجل اتخاذ تدابير تدفع لفرض عقوبات على العراق، الذي اعتبرته معتدياً ويتوجب عليه دفع فاتورة الأعمال التي جاءت نتيجة عدوانه على الكويت. لذلك أصدر مجلس الأمن الدولي عدداً من القرارات بحق العراق كان النمط الأول منها يتضمن اتباع إجراءات تتعلق بفرض العقوبات الاقتصادية، فيما كان النمط الثاني يتعلق بالإجراءات التقديرية المتعلقة بتحميل العراق بمسؤولية العدوان على الكويت، وبذلك فقد انتقل مجلس الأمن الدولي من

النمط الأول إلى النمط الثاني بعد أن استخدم سلطات واسعة النطاق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (ابوهيف، 1971: 631).

إن استخدام مجلس الأمن الدولي لسلطاته الواسعة دفعته لاتخاذ قرارات عديدة بحق العراق، بحيث استمرت عملية إصدار تلك القرارات في نسق تدريجي متصاعد لممارسة الضغوط عليه لإرغامه على الامتثال لكافة القرارات الدولية، فاتخذ تدابير مباشرة لها صفة الجزاء بعد أن مارس تدابير مؤقتة قبل الحرب، فكانت تدابيره غير العسكرية قد تم اتخاذها بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، وتدابير عسكرية بموجب المادة 42 من الميثاق، مستنداً إلى سلطاته الواسعة في مجال الفصل السابع من الميثاق، حيث لا توجد قيود على المجلس تحول دون انتقاله من مادة إلى أخرى (أبو هيف، 1971: 71).

وتعزيزاً لفعالية نظام العقوبات المفروض من مجلس الأمن الدولي ضد العراق وتطويره، والمستند إلى القرار 661 الصادر في 6 آب 1990، الذي أسس نظام عقوبات شامل وموسع لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة اشتمل أساسا على فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي وعسكري ضد العراق، وذلك بموافقة 13 عضواً وامتناع كوبا واليمن عن التصويت، بحيث جاء استناداً إلى المادة 41 من الميثاق وفي أطار الفصل السابع من الميثاق، وذلك لعدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن السابق المرقم 660، الداعي لانسحاب العراق الفوري غير المشروط من الكويت (وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 لسنة 1990).

إن نظام العقوبات المفروض على العراق قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي الذي سبق له أن تعرض لضربات كبيرة في فترة الحرب العراقية – الإيرانية، غير أن الحظر الذي فرض على نفط العراق بموجب العقوبات الاقتصادية، قد حرمه من المصدر

الوحيد من العملة الأجنبية التي يعتمد عليها في موازنة الطلب على السلع والخدمات في الداخل، وعرضها المعتمد على الاستيراد، ولكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً لا يعتمد على الإنتاج الوطني المتراكم من رأس المال الوطني في تحقيق تلك الموازنة بين الطلب والعرض، وإنما يعتمد على ريع النفط بشكل كبير الذي حصل عليه من فرق كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط وسعره في الأسواق العالمية، وهذا الأمر جعل من الاقتصاد العراقي يميل إلى الاستيراد من الخارج للسلع والخدمات المطلوبة في الداخل، والتي هي في نمو وتزايد مستمر بسبب ارتفاع القدرة الشرائية المتأتية من الريع النفطي، وأن الذي حدث هو قطع هذا المورد الوحيد الذي كان يسد قيمة استيراد المواد الغذائية والصناعية والتموينية، الذي أحدث اختلالاً كبيراً في موازنة العرض والطلب بسبب شح المعروض من تلك المواد قياساً للطلب عليه، مما أدى إلى تضخم نقدي وزيادة في أسعار المواد الذي لم يشبهه في التاريخ الاقتصادي العالمي، إلا ما حدث في ألمانيا اثر الحرب العالمية الأولى. بحيث دفع الدينار العراقي إلى الانهيار بعد أن كان من العملات القوية في المنطقة، لذا يشكل الحصار الاقتصادي أحد نتائج حرب الخليج الثانية التي أدت عملياً إلى الانهيار الكامل للاقتصاد العراقي المعتمد على عوائد النفط. (الجلبي، 1996: 85-86).

2- **النتائج المتعلقة بالدول الإقليمية:** إن توقف أنابيب نقل النفط العراقي عبر السعودية وتركيا والكويت ساهم بشكل كبير في ارتفاع سعر برميل النفط إلى 40 دولاراً، إلا أن حاجة السوق النفطية دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لإعلان استعدادها بضخ كميات كبيرة من الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي إلى الأسواق، كما طلبت من دول الأوبك حرية ضخ ما تشاء من النفط إلى الأسواق العالمية فارتفع الناتج النفطي السعودي من 3.5 مليون برميل إلى 10 ملايين برميل يومياً (هرمز، 2007: 237). ومن جراء ذلك

فقد برزت آثار اقتصادية حدثت نتيجة الحرب التي كانت لها تـأثيرات كبيـرة علـى دول الإقليم، ومن هذه الآثار يمكن الوقوف عند الآتي:-

أ- **دولة الكويت:** بلغت أرقام الموازنة الكويتية 21.3 مليار دولار فيما كانت تقـديرات الـدخل 2.6 مليار دولار أي أن العجز قد بلغ 18.6 مليار دولار بنسبة 86%، مما دفـع الكويـت لاقتراض 5.5 مليار دولار من الأسواق العالمية وبلغ الاقتراض الكويتي حدوده القـصوى عام 1992 ليبلغ 34 مليار دولار دفع منها 30% من عائداته النفطيـة، ودفـع أيـضاً 22 ملياراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وهو ما يوازي نصف فوائـضه الماليـة، بحيث إن ميزانية عام 1993 بلغت 12.7 مليـار دولار بعجـز قـدره 6.2 مليـار دولار (صحيفة الثورة السورية، في1994/1/31).

ب- عانت دول الخليج العربي من حدوث عجز في موازناتهـا الـسنوية مـن جـراء حـرب الخليج الثانية، حيث يمكن الإشارة إلى حدوث العجز في الدول التالية (صـحيفة الـسفير اللبنانية، في 1994/11/19):-

أولا: سلطنة عُمان: بلغ العجز في الميزانية العُمانية 777.4 مليون دينار كون عُمان تنفـق نحو 50% من عائداتها النفطية على النفقات العسكرية.

ثانيا: مملكة البحرين: بلغ عجز الميزانية في مملكة البحرين 312.6 مليـون دولار عـام 1991، وهذا المبلغ يقدر بحوالي ربع العائدات في المملكة كون البحرين ليست بلـداً ثرياً مقارنة بجيرانها.

ثالثا: دولة قطر: بلغ عجز الميزانية القطرية في موازنة عام 1991 ما يقدر 54.9 مليـون دولار بعد أن كان 1.7 مليون قبل اندلاع الحرب.

رابعاً: الإمارات العربية المتحدة: خرج الاقتصاد الإماراتي في أعقاب أزمة الخليج متأثراً جداً إلا انه تمكن من استيعاب المتغيرات التي حدثت في المجالين الإقليمي والدولي، بحيث إن سعر برميل النفط هبط بعد انتهاء الحرب إلى 17 دولاراً، فيما بلغ سعره عام 1993 (18.5) دولار، مما دفع الإمارات لاتباع سياسة السوق المفتوحة التي تطلب منها عدم فرض أي قيود على دخول أو خروج العملات الأجنبية.

ج- المملكة الأردنية الهاشمية: برزت انعكاسات عديدة على الاقتصاد الأردني جراء تدفق الأعداد الهائلة من الأردنيين العاملين في دول الخليج وتأثيرهم على البنية الأساسية للاقتصاد بعد أن خلقوا حالة جديدة من البطالة وانعدام الدخل الذي كان يتحقق من حوالات العاملين في تلك الدول، بالإضافة إلى إغلاق معظم أسواق دول الخليج أمام الصادرات الأردنية السلعية والخدمية وتوقف المساعدات المقدمة من تلك الدول مما شكل أعباءً ثقيلة تضاعفت صعوبة أدائها في ظل الظروف والعوامل الاقتصادية البيئية التي تمر بها الأردن (التقرير السنوي الأردني لعام 1991).

إن الآثار والانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الأردني برزت في السنوات التي تلت الأزمة، وذلك جراء توقف المساعدات الخليجية وتدني نسبة النفط العراقي المصدر للأردن في أسعار تفضيلية أو بصيغة مساعدات من جراء فرض العقوبات الاقتصادية، الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية للتعامل مع هذه الأزمة من خلال الآتي (صحيفة الاتحاد الإماراتية، في 11 آذار 1991):-

- خفض الواردات للتقليل من حجم الديون الخارجية.
- البحث عن شركاء جدد لتزويدها بالنفط فجاءت سوريا لتلبي حاجة الأردن من المنتجات النفطية المكررة واليمن بالنفط الخام.

- استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران مما أدى لفتح أبواب التصدير إليها.

د- **دولة فلسطين:** إيقاف تحويل الأموال من قبل الفلسطينيين المقيمين في السعودية والكويت، التي كانت من أهم مصادر الدخل لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، بحيث إن كل فلسطيني كان يدفع 5% من دخله السنوي المحول إلى الداخل، وإن تحويلاتهم السنوية كانت تصل إلى أسرهم في فلسطين والأردن البالغة 4146 مليون دولار، (النقيب، 2004: 344)، وهذا أثر كثيراً في معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول.

3- **النتائج المتعلقة بالجانب الدولي:** إن من الآثار الاقتصادية المهمة لحرب الخليج الثانية تمثل في استمرار تدفق النفط العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع عدم بروز أية دولة ذات قدرة عسكرية قادرة على تحديد سعر النفط أو فرضه على الآخرين بالشكل الذي تراه، فلو أن العراق استطاع الصمود في حرب الخليج الثانية بوجه التحالف الدولي، لأصبح قادراً على فرض رأيه في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وهذا يعني أن المصالح الحيوية الأمريكية والغربية لم تتعرض للتهديد بعد نهاية الحرب، بحيث لم تبرز أية أزمة اقتصادية خلال تلك الفترة كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت هدفها الاستراتيجي الذي سعت إليه قبل نشوب الحرب والمتمثل بضمان حرية الملاحة في منطقة الخليج العربي لجميع دول العالم دون استثناء، وضمان تدفق النفط العربي إلى الغرب، مع تعهد العراق بعدم مهاجمة أي دولة خليجية مستقبلاً (الكاشف، 1991: 27).

كما ترتب على تطبيق نظام العقوبات المفروض ضد العراق ضرورة التزام دول العالم بقرار المقاطعة الاقتصادية والذي رتب انعكاسات اقتصادية سيئة على عدد من دول العالم، مما حدا بالدول المتضررة إلى المطالبة للعمل بالمادة (50) من الميثاق، حيث إن

الامتثال الدولي الواسع النطاق بقرار الحظر قد خلق إشكالات عملية لحقت باقتصاديات عدد من الدول النامية فكانت الأضرار متفاوتة نتيجة الالتزام بقرارات مجلس الأمــن المنــشئة للحظر، وما تلاه من حصار وبخاصة تلك الدول التي ترتبط بصلات اقتصادية وثيقة مــع العراق، حيث إن نص المادة (50) يوجب على المجلس ضرورة النهــوض بمــسؤولياته حيال تلك الأمور، ويطالب المجلس بالعمل على إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية الناتجــة عن تنفيذ القرارات الصادرة بفرض العقوبات (وثيقة المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة).

إن النتائج المتفاوتة نتيجة العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على العراق، قد خلقت مشاكل خاصة ليس فقط للدول الإقليمية مثل دول الخليج والأردن والــيمن، ولكنهــا أحدثت نتائج أخرى على دول كثيرة، مثل مصر والهند و سيرلانكا و بنغلادش و الفلبــين جراء الطبقة العاملة لآلاف من رعايا هذه الدول في كلٍ من العراق والكويت بالإضافة إلى عدة بلدان أخرى في أوروبا الشرقية وإفريقيا، كانت تتمتع بمعاملة تفضيلية خاصة جــراء تبادل سلعها من النفط العراقي.

المطلب الثالث: النتائج على الصعيد السياسي

لقد تمخضت حرب الخليج الثانية عن نتائج على الصعيد السياسي كان لها آثار بعيدة المدى على مستقبل منطقة الخليج العربي وعلى العلاقات الدولية، إذ إن هذه النتائج ستبقى لأمد بعيد تشكل خطراً يؤدي لتعميق الإحساس بالألم بعد أن تعرضت له شعوب المنطقة، كونه لم يكن مجرد احتمال بل حقيقة عاشها الجميع في كل لحظة وسيستمر لفترات طويلة كونه أحدث تغيرات نفسية لم تكن محدودة على السلوك العام للشعب العربي، الذي تعرض لهزة سلبية أبعدت عنه حالة الإحساس بالاستقرار والاطمئنان التي يتمتع بها جراء الوفرة المالية، بل حتى حالة الاستعلاء التي كان يعيشها أغلب مواطني منطقة الخليج، وذلك لان الأوضاع التي مرت بهم، دفعت الحكومات للتفكير بهاجس الأمن لتفادي الخطر أكثر من بقية الأولويات التي تحتاج إلى معالجة جدية، فكان الاعتقاد سائدا بأن الحماية المعلنة وغير المعلنة من جانب الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة ستكون رادعه مثلما أثبتت التجارب، إلا أن الأمر يحتاج إلى مواجهة أسباب الخطر ذاته (البيلاوي، 1990: 38).

و ما أن جاء الإعلان عن وقف العمليات العسكرية في الخليج يوم 28 شباط 1991، حتى ظهرت نتائج الحرب على المستويات العسكرية والاقتصادية، والتي أعلن فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن استعادة الكويت، بفعل العمليات العسكرية التي قامت بها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكل من تركيا، السعودية، بريطانيا، مصر، سوريا، فرنسا، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الباكستان، بنغلادش، كندا، ايطاليا، المغرب، هولندا، استراليا، بلجيكا، النيجر، السنغال، اسبانيا، السويد، بولونيا، الدانمرك، الأرجنتين، تشيكوسلوفاكيا، اليونان، سيراليون، نيوزيلندا.

طالبت على إثرها الولايات المتحدة الأمريكية إطلاق سراح كل أسرى الحرب وإعادة رفات من سقط فيها، وإطلاق سراح كل المعتقلين الكويتيين، وإبلاغ السلطات الكويتية بمواقع الألغام البرية والبحرية وطبيعتها والامتثال الكامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (الزبن، 2006: 74).

كما ظهرت نتائج هذه الحرب على الصعيد السياسي على المستويات التالية:

1- **النتائج السياسة على المستوى المحلي:** كان من أبرز النتائج على المستوى المحلي الآتي:

أ- شجعت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مباشرة العراقيين على القيام بثورة ضد الرئيس العراقي صدام حسين، إذ اعتبرت أن المهمة الرئيسية لقوات لتحالف كانت تتطلب تحرير الكويت، وأن تغير النظام في العراق هو شأن داخلي، لهذا مارست نشاطات سرية وعلنية من قبل أجهزتها المختلفة فرضت بموجبها حرباً نفسيه ضد الشعب العراقي وقيادته ومقاتليه كانت تستند على النشاطات التالية (شبلي، 2008 :42 – 43):-

أولا: ممارسة نشاط إعلامي من قبل الآلة الإعلامية الأمريكية التي وظفت كافة وسائلها المتاحة المرئية والمسموعة والمقروءة لتحقيق أغراضها في التمويل الفكري والخرق القيمي وتغير الميول والاتجاهات.

ثانيا: ممارسة نشاط استخباري يقوم على تعزيز المعلومات وإثارة المواقف والفتن في داخل العراق.

ثالثا: أداء وممارسة نشاط تخريبي يقوم على عمليات استعراض القوى وشراء الذمم والتخريب النفسي والقيمي والتلاعب بالآمال والطموحات.

ب- اعتماد سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران في ضوء التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية، والتي امتلكت فيها الولايات المتحدة

الأمريكية أسباباً مميزة وفريدة للقوة جعلتها تكون المنتصرة في الحرب، ولها القدرة على قيادة التحالف الدولي في النظام العالمي الجديد، الذي رسمت ملامحه، فكان زمام الأمور في البيت الأبيض قد شهد تغيراً إزاء الخليج ومنطقة الشرق الأوسط لخص فكرته (مارتن أنديك)، حيث جرى اعتماد فكرة الاحتواء المزدوج التي تخدم الغرض الأمني للولايات المتحدة الأمريكية، وتنبع من فلسفة قائمة على أساسين: إما أن ينهار الطرف المحتوى من الداخل أو أن يهزم من الداخل بمنازلة عسكرية (أبو جاموس، 1996: 73).

وقد فشلت سياسة الاحتواء الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لأحداث تغيرات ضرورية في إستراتيجيتها تجاه العراق فسارعت لاتباع آلية جديدة تقوم على الشروع بإصدار قانون تحرير العراق واستخدام آلية لجان التفتيش الدولية وإصدار قرارات مجلس الأمن الدولي.

ج- قبول العراق بالشروط العسكرية اللازمة لوقف إطلاق النار بموجب مفاوضات خيمة صفوان على الحدود العراقية الكويتية بين الجنرال نورمان شوارسكوف والقائد العسكري الميداني العراقي الفريق الركن سلطان هاشم احمد، والتي انتهت بفتح الأبواب لعهد جديد للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، حيث كان التفكير الأمريكي ينصب على نجاح ثورة شعبية في الجنوب وثورة كردية في الشمال تتكفل بتحقيق الاحتمالات الباقية والتي تدفع الجيش العراقي للانقلاب على قيادة ورطته في حرب غير متكافئة، إلا أن الجيش العراقي رأى أن وحدة الوطن توشك على الانفراط قبل أن يتحقق سقوط النظام فبذل جهداً خارقاً لمقاومة الثورة شمالاً وجنوباً (هيكل، 2007: 131).

2- **النتائج السياسية على المستوى الإقليمي:**

أوجدت الحرب مبررات عديدة سمحت للولايات المتحدة الأمريكية لتواجد حشودها العسكرية في المنطقة، بحيث غطت على حقيقة وجودها على الأراضي العربية من أجل عدم التشكيك في نواياها الحقيقة التي تسعى لها، إذ كان من أبرز هذه المبررات ما يلي (الدباغ، 1992: 73):-

أ- بقاء العرب في حالة من التمزق والتبعية للأجنبي والتخلف الصناعي والتكنولوجي والعسكري.

ب- بقاء إسرائيل كعنصر ردع و إعاقة لوحدة العرب من أجل الاستمرار بامتصاص ثروات العرب، وتوجيهها نحو التسلح بدل التنمية الرفاهية والتقدم.

ج- بقاء القوات الغربية في حالة تسلط وسيطرة وقهر على دول المنطقة بما يسمح لنهب الثروات العربية.

د- التأثير على الروح المعنوية وإرادة القتال لدى الأمة العربية من خلال حملة إعلامية غربية شنتها الدوائر المختصة لإقناع العرب استحالة الاعتماد على الذات.

هـ تفرقة العرب وشق صفهم القومي من خلال إيجاد طروحات وتسميات كتلك التي تتعلق بالعرب المعتدلين والعرب المتطرفين، وفي مراحل لاحقة دول الممانعة ودول الاعتدال.

3- **النتائج السياسية على المستوى الدولي**

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق نتائج عديدة من حرب الخليج الثانية عام 1991، نجحت من دفع المجتمع الدولي نحو المنظمات الدولية لمعالجة الأحداث والمشكلات التي تنشب على المستوى الدولي، وهي إن قامت بهذا الشيء فإنها تعلم بأن

لها هيمنة على المنظمات الدولية، وهذا يسمح لها بتحقيق رؤيتها السياسية ضمن الإستراتيجية الأمريكية العليا (السعدون، 2000: 142).

كما تجاوزت نتائج حرب الخليج الثانية القيود المفروضة على دخول الدول الأجنبية في أحلاف مباشرة مع الدول العربية، وذلك التزاماً بمعاهدة التعاون والدفاع العربي المشترك الموقعة عام 1950، الأمر الذي سمح لوجود قواعد عسكرية معادية وتكتلات تحت قيادة أجنبية، غير أن الأهم من ذلك كله أن حرب عام 1991، أدت إلى تحريك عملية السلام بين عدد من الدول العربية وإسرائيل بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 واتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية عام 1993، ووادي عربة مع المملكة الأردنية عام 1994، بحيث سمح ذلك كله لتطبيع العلاقات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، بما فيها الدول الخليجية وتونس التي فتحت لها مكاتب اتصال مع إسرائيل، وهذا ما كانت تصبو إليه إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية.

يرى الباحث في نهاية هذا المبحث أن النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية لم تقتصر على الجانب العسكري الذي فرض على العراق، إخراج قواته العسكرية من الكويت، وما نجم من خسائر مادية وبشرية كبيرة في صفوف قواته البرية والجوية، مع القضاء ونهائياً على القوة البحرية، لتتعدى النتائج إلى الجانب الاقتصادي، والتي تتعلق بالآثار الكبيرة التي تعرضت لها اقتصاديات دول المنطقة والدول الأخرى التي كانت طرفاً في تلك الحرب، بحيث إن الأحداث الخطيرة التي جرت في منطقة الخليج كانت لها تأثيرات كبيرة على معالم الهيكل الجديد للاقتصاد السياسي للمنطقة ومستقبل علاقاتها بين بلدانها وبينها وبين دول العالم الأخرى، بحيث ترابطت زمنياً وأنتجت وضعاً جديداً رسم خارطة اقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وبضمها العراق والكويت، فقد أفرزت الحرب نمطاً جديداً

من علاقات القوة الاقتصادية في الخليج لصالح الولايات المتحدة الأمريكية علـــى حـــساب اقتصاد دول الخليج، وذلك بتأثير ناحيتين مهمتين الأولى تتعلق بهـــشاشة النظـــام الأمنـــي للمنطقة والتي أصبحت معتمدة كلياً في ضمان أمنها على الولايـــات المتحـــدة وبريطانيـــا بدرجة أقل بعد اندلاع الأزمة، فيما كانت الناحية الثانية تتعلق بتدهور الوضع المالي للمنطقة والذي أثر على فاعلية اقتصاد الأقطار الأعضاء في النظام الخليجي، وما يلعبه هذا الجانب من أثر على منظمة الأوبك باتخاذ قراراتها التي أصبحت عاجزة عن تبني أي إســـتراتيجية للحفاظ على قوتها في السوق الدولية. أما الجانب السياسي فقـــد كانـــت مقاومـــة العـــراق للضربات الجوية والحرب البرية لها دلالات تشير إلى حدوث مجزرة حقيقيـــة، لـــم تمنـــع الولايات المتحدة الأمريكية للاستمرار بمحاولاتها تجاه نظام الحكم في بغداد، فاتجه التفكير الأمريكي نحو تحقيق ثورة في شمال وجنوب العراق تتكفل ببقية المطلوب والإجهاز علـــى نظام الحكم، رافقتها حملة إعلامية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، ونـــشاط اســـتخباري تخريبي يستهدف الذمم والقيم والطموحات، فيما كانت النتائج علـــى المـــستوى الإقليمـــي تستهدف تمزيق الأمة العربية وإبقاءها في حالة من التبعية والتخلف، وتبقى القوات الغربية في حالة تسلط وسيطرة على الثروات.

الفصل الرابع

الاحتلال الأمريكي للعـــــراق عام 2003

المبحث الأول: أسباب الاحتلال.

المطلب الأول: المصالح الأمريكية.

المطلب الثاني: المصالح الإسرائيلية.

المطلب الثالث: اتهام العراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الرابع: اتهام العراق بدعم الإرهاب.

المبحث الثاني: نتائج الاحتلال.

المطلب الأول: النتائج على المستوى المحلي العراقي.

المطلب الثاني: النتائج على المستوى الإقليمي.

المطلب الثالث: النتائج على المستوى الدولي.

المطلب الرابع: مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

الفصل الرابع

الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

حمل غزو العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية المتحالفة مع بريطانيا العديد من المتغيرات الجيوسياسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وشكل منعطفاً حاسماً وخطيراً للتطور السياسي للعراق ولمجمل المنطقة العربية والعلاقات الدولية، فالغزو أطاح بالدولة العراقية وحل مؤسساتها ونشر الفوضى في البلاد، بعد أن أطلق يد جماعات النهب والتخريب لتعبث بالأمن الداخلي وتنهب المتاحف والممتلكات العامة، مما غير العديد من المفاهيم الحديثة والقديمة التي كانت سائدة في البلاد، فحول البنى الاجتماعية إلى صورة مفككه من التوجهات الدينية والطائفية والمذهبية والعشائرية، ووضع وحدة العراق وعروبته موضع بحث وإعادة نظر جراء الهجمة الشرسة القادمة من جهة الشرق التي تزامنت مع الغزو والاحتلال.

و مثلما عانى العراق من هذا الاحتلال فقد تعرض الأمن القومي العربي إلى ضربة عنيفة هزت أركانه، وألحقت بالعلاقات الدولية أضراراً بالغة السوء كانت كلها تصب في مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك لأن الغزو لم يحظ بأي غطاء شرعي دولي.

وستتناول الدراسة أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه من خلال مبحثين:-

- المبحث الأول: أسباب الاحتلال
- المبحث الثاني: نتائج الاحتلال

المبحث الأول: أسباب الاحتلال

يعتبر الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 تتويجاً للسياسة الأمريكية الثابتة تجاه العراق التي امتدت طوال 15 عاما، من بداية التخطيط لتدمير كيان العراق كشعب ودولة لتأتي الحرب لتشكل كارثة إنسانية وعنصراً مهما في هذه السياسة، التي عملت على ممارسة أعمال الإبادة الجماعية للشعب العراقي، كما أن الغزو الأمريكي كان وما يزال نتيجة ثانوية من مواقف السياسة الأمريكية تجاه العراق، التي تهدف لإحداث مأساة إنسانية هي عنصر أساسي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن عجز المجتمع الدولي عن منع الغزو والاحتلال ودعمه لعملية الإبادة الجماعية في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق التي بدأت في عام 1990، يمثلان خيانة أكيده لإنسانية الشعب العراقي والإضرار به (دوغلاص، 2008: 13).

إن الغزو الأمريكي للعراق قد حوله إلى بلد محتل ومدمر تتلاعب به القدرات العسكرية للقوة المحتلة وعمليات المقاومة وأساليب الإرهاب، وقد كان لهذا الاحتلال أسباب عديدة ستتناولها الدراسة عبر المطالب التالية:-

المطلب الأول: المصالح الأمريكية

المطلب الثاني: المصالح الإسرائيلية

المطلب الثالث: اتهام العراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الرابع: اتهام العراق بدعم الإرهاب.

المطلب الأول: المصالح الأمريكية:

يعتبر مبدأ الاستمرارية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص، هو الاتجاه العام لتلك السياسة مهما اختلف صانع القرار على رأس الإدارة الحاكمة سواءأ كانت ديمقراطية أم جمهورية، لكن الشيء البارز يكمن في من يمثل الحزب الجمهوري والتيار المحافظ على وجه الخصوص، الذي هو الأشد عداءً للقضايا العربية وأكثر استجابة للمصالح الصهيونية بحكم طبيعة الانتماء للشرائح الرأسمالية الصناعية، بالإضافة إلى التكوين الثقافي والسياسي لقيادات هذا الحزب البارزة ذات الميول التي يطلق عليها بالصهيونية المسيحية (الياسين، 2001: 3).

وبرزت شخصية جورج بوش الابن من عناصر هذا التكوين الذي يطلق عليه المحافظون الجدد الذين جاءوا بشكل واضح بعد انتهاء القطبية الثنائية في النظام العالمي، بحيث كانوا ينادون باتباع سياسة القوة والتوسع في استخدامها كأداة أساسية في تنفيذ سياسة بلدهم الخارجية، لإعطاء زخم مضاف إلى مفهوم القطبية الأحادية ودعم الهيمنة الأمريكية على العالم، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها قوة عالمية ذات مصالح إستراتيجية، وهي تتعرض إلى خطر يهدد أمنها ومصالحها الأمر الذي يتطلب منها استخدام القوة والتهديد بها بحيث تختلف فكرة القوة لدى الرؤساء المتعاقبين فهي عند ترومان احتواء، وعند أيزنهاور انتقام، وعند جون كندي الرد المرن، وعند رونالد ريغان حرب النجوم، وعند بوش الابن ضربات وقائية واستباقية (محمد، 2005: 40).

وقد دشن بوش الأب السياسية الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالتركيز على مسائل ذات تأثير في الموارد الإستراتيجية كما حصل في حرب الخليج الثانية، حيث استخدم عرفاً استراتيجياً تكاد تحتكره الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكام الطامحين

أمثال الرئيس العراقي صدام حسين، إذ أكد على هيمنة الولايات المتحدة عالمياً من خلال تشكيل تحالف فريد من نوعه وتسخير الأمم المتحدة من أجل توفير مظلة دبلوماسية لحرب استعمارية شنت في منطقة الشرق الأوسط ضد العراق تحديداً (عاروري، 2003: 70).

غير أنه لم يذهب في حربه إلى نهاية الشوط ليقوض النظام السياسي في العراق، كما كان ينبغي لها أن تتحرك صوب العاصمة بغداد عام 1991 لإسقاط القيادة العراقية، لكن الوضع كان أكثر تعقيداً مما توصي به خطابات الرئيس بوش الأب، ومن بعده بيل كلينتون اللذين استخدما ما يسمى بالدبلوماسية التعسفية، حيث استخدم كلينتون القوة في قصف يوغسلافيا وغزا الصومال وهاييتي، واتبع سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق خلال الفترة من يناير 1991، تخللها عمليات قصف بغداد بحجج واهية بعضها يتعلق بكذبة محاولة اغتيال بوش الأب في أثناء زيارته للكويت، واستمرت سياسته في احتواء العراق إلى ما بعد مغادرته البيت الأبيض، حيث سعت الولايات المتحدة لاتباع إستراتيجية جديدة تفرض هيمنتها المطلقة على المنطقة والعراق تحديداً عبر إبقائه تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري (المجدوب، 2001: 378).

ان اندلاع الحرب الأمريكية غير العادلة ضد العراق كانت لها ذرائع وأهداف لعبت فيها المصالح الأمريكية لتبرر الغزو والاحتلال، فمنها ما يتعلق بكذبة امتلاك النظام العراقي لأسلحة الدمار الشامل ومنها ما يتعلق بإيجاد نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ويكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة، كما وتشمل تلك المصالح في الجانب الاقتصادي الذي يتعلق بما يمتلكه العراق من ثقل اقتصادي مهم ومؤثر جراء ما يحويه من احتياطات نفطية هائلة، والتي تمكنه من توزيع ثرواته النفطية على حصص سنوية مع قدرات غير مكتشفة تؤهله لحمل راية الريادة في السوق النفطية، لهذا جاء الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام 2003، الذي لم يكن بعيداً عن الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في

منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، كما تداخل مع الموقف الأمريكي الدور الإسرائيلي لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك لما تشكله إسرائيل من أهمية لأداء دور الدفاع المتقدم للمصالح الغربية (أحمد، 2005: 13).

وقد جاء استخدام القوة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ضد العراق لتبرز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وأن استغلال هيئة الأمم المتحدة كان لتبرير تخليه عن الدبلوماسية، والتوجه نحو القوة والحروب التي يعتبرها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أن تهميش دور الدبلوماسية واعتماد مبدأ القوة كانت هي الفكرة التي استبدلها جورج بوش الابن بسياسة الحروب الاستباقية من خلال التعاون المتعدد الأطراف، إلا أن اختيار العراق هدفاً للتدمير في سياسة جورج بوش الابن لم يكن إلا هدفاً من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن السياق الإستراتيجي كونها انطلقت من مستويات سياسية تتعلق بأهداف عالمية وإقليمية ومحلية، التي تقوم مجتمعه بتكوين الإستراتيجية الشاملة لها، حيث يرتبط كل عنصر بالآخر ويعتمد عليه بشكل مباشر ويمكن الوقوف عند هذه المستويات:-

أ- تأكيد الهيمنة الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية عالميا:-

إن محاولة الهيمنة على العالم من قبل الولايات المتحدة كان يتطلب منها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط و اوراسيا، إذ كان تفوقها حتى عام 1989 معطلاً بفعل وجود الاتحاد السوفيتي على الرغم من علاقاتها السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن سيطرتها كانت افتراضية وليست فعلية، إلى أن تهيأت الظروف الخارجية التي سمحت لها بالسيطرة على منطقة الخليج، وبدأت بفرض منهجها القاضي باعتبار الاعتداء أو التعرض لمنطقة الخليج يعتبر اعتداء للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية (مكتبة جيمي كارتر(د.ت). الموقع الإلكتروني: (http://jimmycartelibarary.org) .

وقد كانت نقطة الانطلاق في خطة الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في منطقة الشرق الأوسط، تعتمد على نظام العقوبات المفروض على العراق في عام 1990، غير أن هذا النظام الذي تبنته الأمم المتحدة وسرعة تنفيذه وقسوته والنتائج المترتبة عليه كان يعطي الدليل على وجود خطة مسبقة لتدمير العراق قبل ذلك التاريخ، بمعنى آخر أن احتلال الكويت لم يكن هو السبب الحقيقي لشن الحرب، وفرض نظام العقوبات على العراق، غير أن السؤال الذي كان مطروحاً يتعلق بالأسباب الحقيقية لاستهداف العراق، حيث تكمن الإجابة في موقعه الجيوسياسي إقليميا كونه مفترق طرق للوصول إلى إيران من أجل التعامل مع سوريا والأردن والبحر المتوسط، وكذلك أنه يوصل الطريق بين سوريا والأردن وحوض الخليج العربي فضلاً عن الطريق الطبيعي من تركيا إلى الخليج وبالعكس (AlBayat ,2004: 22).

كما أن العراق يقع في الوسط بين آسيا والبحر الأبيض المتوسط، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي لأوراسيا، الأمر الذي يحتم عليها فرض نفسها كوسيط بين العراق وأوروبا والصين – الدول التي تشهد صعوداً مستمراً، لذا تأتي المنافسة من أجل الحصول على النفط المهم لإدامة زخم هذا الصعود، وبالنظر لعدم تحقيق نظام العقوبات المفروض على العراق نتائجه المرجوة، فقد جاءت المساعي الأمريكية وبالتنسيق مع عدد من الصهاينة والمتنفذين من السياسيين العاملين في بعض الشركات الكبرى الذين اقترحوا مشروع القرن الأمريكي الجديد، بحيث انهوا اللغة السائدة حينذاك التي تتحدث عن عالم متعدد الأطراف باعتباره مرادفاً للنظام العالمي الجديد، فكانت توجهات الليبراليين الجدد الذين صاغوا مشروع القرن الأمريكي الجديد من اجل السيطرة الكاملة على منطقة الخليج بالاعتماد على وجودها في المنطقة بشكل دائم، وهنا أضحت

المبررات للصراع مـــع العراق تدفـــع الأمريكان نحو التواجـــد في الخليج حتى بدون قضيـــة النظام العراقـــي (Report, project for New American (PNAC) , 2000).

ب- السياسة الأمريكية إقليميا الهادفة لمنع قيام الوحدة العربية:-

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها من أجل عدم قيام الوحدة العربية، وذلك من خلال طرق عديدة يأتي في مقدمتها الدعم المستمر للكيان الإسرائيلي، سواء من خـــلال شن الحروب الاستعمارية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني أو من خـــلال المـــساومة مـــع المصالح السياسية الأمريكية، ويعتبر إضعاف التضامن العربي والوطني أحد تلك الطـــرق، والذي تعمل من خلاله على التآمر من أجل استمرار التعتيم الداخلي للدول العربيـــة، أمـــا الطريق الآخر فيقوم على تحطيم الإنجازات التنموية العربية تمهيداً لفرض عولمة الشركات الأمريكية، وأن هذه الطرق يعتمد أحداها على الآخر بل يدعمه بشكل عـــام (دوغـــلاص، 2008: 42).

إن الهدف من وراء ذلك كله هو الإبقاء على حالة عدم الاستقرار للعـــالم العربـــي، بحيث تتمكن الولايات المتحدة من مد شبكة دائمة للقواعد العسكرية، وأن تؤدي دور الحاكم الدائم والسلطة النهائية الذي تحقق من خلاله هيمنتها على العالم والمحافظة علـــى معالمهـــا الوطنية بواسطة القوة العسكرية.

وبشكل عام فإن الطرق الرئيسية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها الإقليمية تجاه المنطقة كانت تسعى إلى التأكد من أن العالم العربي لا ينجح في تحقيق القدر المطلوب من التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، التي تسمح له بالاستفادة من موارده الطبيعية الهائلة والثروات التي تمكنه من ممارسة سيادته الكاملـــة، وقـــد كـــان العراق في بؤرة الاهتمام الأمريكي الساعية للحفاظ على حالة عدم الاستقرار في هذا البلد،

إذ إن تدهور علاقاته مع جيرانه يعني تدهور علاقات التعاون في المنطقة بأسرها، كما أنها لا تريد الاستقرار في إيران وسوريا ولبنان ولا حتى فـــي المملكـــة العربيـــة الـــسعودية، فاعتمدت التدمير الخلاق الذي هو الحالة الوسطى بين التدمير الشامل وعدم التدمير.

ج- مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العراق:

مع حلول 1997 أدرك منظرو مشروع القرن الأمريكي الجديد أن الحالة التي لا بد آن يكون عليها العراق يجب أن تبدأ من تدميره، بحيث يبدأ ذلك فعلياً جراء الأزمة التي تواجـــه الولايات المتحدة الأمريكية في عدم قدرتها على التعامل مع مجريات الأحداث بشكل واضح، فكان لزاماً عدم تفويت الفرصة من التحدي الذي أبداه العراق في مواجهة الولايات المتحـــدة خلال القرن الجديد، حيث تعيش الإدارة الأمريكية في نشوة وجود الفائض مـــن رأس المـــال الذي تراكم من جراء الاستثمارات العسكرية وإنجازات السياسة الخارجية للإدارات السابقة .(statement of principles" project for the new American century, 1997)

ورغم كل ذلك إلا أن أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديـــد يطـــالبون بزيـــادة الإنفاق الجديد على الدفاع والسياسة الخارجية، من أجل التأثير والحد من وعـــود المزايـــا التجارية قصيرة المدى التي كانوا يرون فيها بأنها تهدد الاعتبارات الإســـتراتيجية لبلـــدهم، حيث برز ديك تشيني رئيس شركة هاليبرتون النفطية عام 1999 والتي أصبحت من أكبر الشركات العاملة في العراق بعد عام 2003، حيث رسم سياسة شركته علـــى اعتبـــار أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتاج بحلول عام 2010 إلى 50 مليون برميل إضافية يومياً (هيكل، 2006: 137).

لذا عمد مع عدد من دعاة فكر المحافظين الجدد، للاستفادة من الجائزة الكبرى التـــي تكمن في الشرق الأوسط الذي يملك ثلثي نفط العالم وبأرخص الأسعار، وعلى الرغم من أن

الشركات كانت حريصة للحصول على النفط من تلك المنطقة إلا أن التقدم في هذا الشأن كان بطيئاً، وبحلول عام 2000 بدأ أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد يفقدون صبرهم جراء عدم الامتثال للأفكار التي سبق وأن عرضوها على الرئيس بيل كلينتون في 26 حزيران 1998، التي طالبوا فيها انتهاز الفرصة للإعلان عن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها وحلفائها في العالم، والتي جاءت عبر خطاب مباشر إلى الرئيس كلينتون قاموا بإعداده بعد أن برزت عناصر جديدة كانت لها انعكاسات على مسار الأحداث في المنطقة، حيث تم الكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيميائية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة، إذ كان من بين الموقعين على ذلك الخطاب ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيل وبول وولفويتز (هيكل، 2006: 137).

يرى الباحث أن قدرة العراق على تحدي الولايات المتحدة كانت مبنية على استخدامه المناورات في المنطقة، التي تهدد الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأمريكي، فكان العراق هو البلد الوحيد الذي لم يساوم في قضية الصراع العربي الإسرائيلي وامتنع عن التحاور معها، كما أنه نجح بإطلاق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل في أثناء حرب الخليج الثانية، وأنه البلد الذي استخدم نفطه من أجل التقدم وساعد بلداناً فقيرة في آسيا وأفريقيا والعالم العربي، فأصبح هو البلد القادر على تحدي الإمبريالية في وقت كانت منتصرة في كل مكان آخر من العالم، وبموجب ذلك جرى إصدار قرار التخلص من النظام السياسي في العراق.

كما أن تعدد الذرائع الأمريكية لتبرير غزوها للعراق في آذار 2003، كانت تشير إلى أسباب غير حقيقية شملت دوافع وأهدافاً انتقامية شخصية متأصلة لدى عائلة بوش بحيث

ينهي الابن ما بدأه الأب عام 1991، لكن يبقى الدافع المنطقـــي والأبـــرز لعمليـــة الغـــزو والاحتلال هو ما يتمثل بالحرص الأمريكي للسيطرة على الموارد البشرية الضخمة، بكل ما تعنيه من أهمية إستراتيجية على الصعيدين الداخلي والخارجي للولايات المتحدة التي ترتبط بالوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وما يمثله من بؤرة ضد التطلعات العربيـــة الساعية لجمع شمل أبناء الأمة ضمن نطاق إقليمي يقوم على جمع مصالح الأمة العربية.

المطلب الثاني: المصالح الإسرائيلية

تناول المهتمون بشؤون الشرق الأوسط الكثير من الآراء التي توضح أهـداف الحـرب الأمريكية على العراق واحتلاله، كان تركيز اغلبها على أهمية منابع النفط وصـناعته، بحيـث أولتها الولايات المتحدة الأمريكية الأسبقية للسيطرة عليه، وما ينطوي على ذلـك مـن أبعـاد إستراتيجية وتأثيراتها المحتملة على الدول الصناعية في العقود القادمة، فيما ركز آخرون علـى التعاطف العميق الذي أبداه المحافظون الجدد في عهد الرئاسة الأمريكية لجورج بوش الابن مع إسرائيل ساعين إلى هدف يقوم على التخلص من تهديد العراق المحتمل للدولة اليهوديـة، ومـا ينسحب عليه من ضمان لأمن إسرائيل في الشرق الأوسط، وتأمين طموحاتها في الاستمرار من خلال إتاحة الفرصة لها لاستكمال مشروعها الجديد، وتثبيت وجودها الاستعماري الاسـتيطاني الأراضي العربية المحتلة (غليون، 2005: 43).

غير أن الاهتمام اليهودي في العراق لم يكن وليد الظروف التي مرت بها منطقـة الـشرق الأوسط، والتي جاءت على أثر احتلال العراق للكويت بل احتـل العـراق فـي الأيديولوجيـة الصهيونية مكانة بارزة تتداخل بها العناصر التاريخية والدينية، حيث أقام العبرانيون في أرض العراق أكثر من ألفي سنة، وارتبطت بهذه الأرض واقعة الأسر البابلي التي تعتبر هي الأعنـف في تاريخهم، كما لا يخلو الفكر الصهيوني المعاصر من توجهات دينية في النظر إلى هذا البلـد (البزاز، 1987 :17). إذ أخذ الاهتمام الإسرائيلي بالعراق من وصية وردت في التوراة لنبـي الله إبراهيم عليه السلام تقول: وظهر الله لإبرام وقال له سأعطي هـذه الأرض لنـسلك (سـفر التكوين، الإصحاح 12، آية 7).

ويعتبر اليهود ذلك وعداً إلهياً موجهاً لنبي الله إبراهيم عليه السلام، كي يعطي المنطقـة الواقعة من مصر حيث نهر النيل إلى نهر الفرات في العراق، وقد بلغ الاهتمام اليهودي بالعراق

حدا وصل إلى التخطيط من أجل استعماره، حيث حاول تيودور هرتــزل إيجــاد مــستعمرات يهودية في العراق سنة 1903، ثم تكررت المحاولات الصهيونية في عام 1933 في أثناء زيارة الملك فيصل الأول إلى لندن إذ تم تقديم اقتراح توطين مائة ألف يهودي فـــي منطقــة دجلــة الســفلى قرب مدينة الكوت (البزاز، 1987 :18).

وترى إسرائيل أن النظام العراقي السياسي يحمل رؤية مضادة تجاه قــضايا الــصراع والتسوية السياسية في الشرق الأوسط، فهي لا تنسى موقف العراق الرافض لمبادرة الــسادات بزيارة القدس، والتصدي لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، ومع مرور الوقــت ازداد الاهتمام الإسرائيلي بالعراق والرغبة في تدميره حتى جاءت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، فأعلن المسؤولون الإسرائيليون عن رغبتهم في خروج الطرفين متعــادلين ومنهكــين. حتى لا يهدد كلاهما الوجود الإسرائيلي فقامت إســرائيل بتزويــد إيــران بالأســلحة وتقــديم الاستشارات العسكرية ودفعها للقيام بعمليات ضد العراق للقضاء على قدراته، وقد كان الــدعم الإسرائيلي لإيران يقوم على أساس تحقيق عدد من الأهداف من أهمها: إطالة أمد الحرب مــن أجل إضعاف قدرات العراق، وأن استمرار الحرب يعزز مكانة إسرائيل لدى الغرب ويــضعف مكانة أعدائه، كما أنها تبعد الأنظار العربية والدولية عن الصراع العربي الإسرائيلي، وتجعــل العــرب منشــغلين بأمــور أخــرى غير الخطر الإسرائيلي (جاد، 2002: 110).

ومع ذلك ازداد القلق الأمريكي على الأمن الإسرائيلي في المنطقة مطلع القرن الحادي والعشرين، الذي كانت فيه إسرائيل تعيش ظروفاً غير طبيعية جراء التهديدات التــي واجهتهــا مصالحها من الأصولية الإسلامية الناشطة في العالم حينذاك، فكان التفكير الإسرائيلي ينــصب على إزالة مصدر التهديد في المنطقة، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد طرحت فكرة الحرب على الإرهاب ومواجهة الدول التي تملك أسلحة الدمار الشامل، فكان العراق في أسماء

الدول ذات المستوى الأقصى من الخطورة التي يتطلب أن توجه نحوهــا القــدرات العــسكرية الأمريكية (لوران، 2003: 176).

ثم برز الدور الإسرائيلي المحرض نحو اندلاع الحرب على العــراق منــذ أن بــدأت الاستعدادات العسكرية الأمريكية البريطانية لغزو العراق واحتلاله، فوضعت إسرائيل نفسها في واجهة الأحداث على أساس أن هذه الحرب هي حرب إسرائيلية بالدرجة الأولى، وأن نتائجهــا ستغير الوضع في المنطقة عموما لصالح أمنها (حداد، 2003: 9). وأن هذا الدور الإسرائيلي جاء لاعتبارات عدة من أهمها:-

1- الاعتبارات الداخلية: إن المصالح الإسرائيلية كانت مؤهلة للاستفادة من شن الحرب علــى العراق واحتلاله، من أجل تنفيذ مخططاتها في المنطقة وضرب الشعب الفلــسطيني تحــت غطاء الحرب على الإرهاب كونها تعتبر الانتفاضة الفلسطينية جزءاً من الإرهاب العالمي، لاسيما أن الرئيس الأمريكي بوش الابن قد وضع الحركات الوطنية الفلسطينية كافة في حقل الإرهاب واعتبر إسرائيل هي الحليف الذي يشارك بلاده في الحرب ضد الإرهاب وذلك في خطاب ألقاه في 24 حزيران 2002 (الحسن، 2003: 391). كما دعا بوش الابن صراحة إلى ضرورة التخلص من القيادة الفلسطينية المتمثلة بالرئيس ياسر عرفات، وإيجــاد قيــادة فلسطينية جديدة تكون من مسؤوليتها إنشاء دولة فلسطينية باعتبارها هدفاً من أهداف الشعب الفلسطيني وأن هذه الدولة لن تقوم في ظل قيادة ياسر عرفات.

2- الاعتبارات الإقليمية: إن خروج العراق كقوة إقليمية من المواجهة العربية الإسرائيلية يعتبر من القضايا المهمة في السياسة الإسرائيلية، لهذا فإنها تعتبر المستفيد الأساسي من الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك لأن الاحتلال يضعف العراق ويجعله غير قادر على دعم ســوريا، مما يفقدها القدرة على التهديد والمناورة، وينسحب ذلك أيضا على حزب الله اللبناني ويجعل

الفلسطينيين يقعون منفردين داخل القبضة الإسرائيلية، فضلا عن رغبة إسرائيل في تحقيق اقتراب اقتصادي مع العراق، الذي لابـد آن يقوم فيه نظام جديد يعترف بها سياسيا، ومـا يشكله ذلك من آثار في المستقبل (عكاشة، www.siyassa.org).

كما أن استهداف العراق يعطي مدلولات بان إسرائيل لن تسمح لأية دولـة عربيـة بامتلاك أسلحة غير تقليدية، لأن ذلك يخل بتوازن القوى بينها وبين العرب وان إسرائيل لن تستطيع تحمل ضربة نووية بسبب صغر مساحتها وقلة عدد سكانها، على العكس من مصر وسوريا اللتين قد تتحملان قنبلة نووية (الشقافي،1991: 41). ولم تخف إسرائيل نواياهـا التي ترغب في تحقيقها بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العراقـي الـذي سيكون جائزة مهداة لها ردا عن موقفها الإيجابي في دعم الحرب الأمريكية ضد العـراق، وهكذا يتضح أن المستفيد الأكبر من احتلال العراق هو الأمن الإسـرائيلي سـواء علـى المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري (شهاب، 2008: 108).

3- الاعتبارات الإستراتيجية: بدأ القادة وصناع القرار الإسرائيلي وبمساعدة وسـائل الإعـلام الإسرائيلية بإظهار المخاطر والتهديدات التي يشكلها العراق على إسرائيل وعلـى العـالم بأسره، وشكلت لجنة رسمية للتنسيق السياسي بين الولايات المتحـدة وإسـرائيل ضـمت مستشارة الأمن القومي السابقة كوندليزا رايز، وأعضاء من مجلس الأمن القومي الأمريكي، وخبراء إسرائيليين منهم مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسـبق أريـل شـارون، وبعض كبار موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية وكانت مهمة هذه اللجنة خلق الظـروف السياسية المساعدة للحرب على العراق، مما يدل على أن إسرائيل أسهمت منذ وقت مبكـر في الإعداد لشن الحرب الأمريكية ضد العراق في الجوانب التخطيطية سواء مـن الناحيـة السياسية أو العسكرية أو الإعلامية (التقرير الإستراتيجي العربي، 2002-2003).

إن الاهتمام الأمريكي الإسرائيلي بمنطقة الشرق الأوسط جاء لإحداث تغييرات جذريــة تؤدي في النهاية لخلق شرق أوسط جديد يتم فيه إدماج إسرائيل بوصــفها شــريكاً اقتــصادياً وسياسياً، الأمر الذي يتطلب تغيير النظم السياسية الشمولية في المنطقة، من خلال الدعوة لإيجاد مفاهيم وأسس وقواعد حاكمة للمنطقة، ووضع صياغة جديدة للعلاقات الــسياسية بمــا يخــدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وقد أفضى إلى تحرك جدي يقوم على خلق إقليم سياسي جديد بمظلة أمريكية (الشرعة، 2004: 25).

إن العلاقة التي تربط المحافظين الجدد باليمين الإسرائيلي المتطرف، كانت معبرة بشكل واضح عن الولاء الكامل الذي يبديه المحافظون الجدد لإسرائيل، والتي قامت خــلال علاقــة بدأت على يد عدد من اليهود الأمريكيين، لدعم إسرائيل بعد أن أسسوا في عام 1976 المعهــد اليهودي لشؤون الأمن القومي، والذي كان تشيني من ضمن أحد المشرفين عليه، فيمــا شــغل عضوية المجلس الاستشاري ريتشارد بل وجون بولتون وغلاس فيث، الذين لا يــرون وجــود تضارب بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية، بحيث انعكس الارتباط الوثيق بين هؤلاء علــى السياسات العامة تجاه المنطقة، حتى إن اشتراك البعض منهم في كتابة تقرير عام 1996، جرى تقديمه إلى حكومة الليكود الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو طالبوا فيه بتخلي إسرائيل عن مفاوضات السلام والتحول من السلام الشامل إلى مفاهيم الإستراتيجية التقليدية القائمة على التوازن القوى وتغيير التعامل مع الفلسطينيين، والعمل على إيجاد بدائل عــن قيــادة عرفــات للمجتمع الفلسطيني، وهذا لا يتم إلا من خلال إضعاف واحتواء سوريا وبإبعاد الرئيس صــدام حسين عن السلطة، لأن مستقبل العراق يؤثر قي التوازن الاستراتيجي فــي الــشرق الأوســط بدرجة كبيرة (أحمد، 2004: 95).

إن جوهر الاحتلال الأمريكي للعراق يكمن في تحقيق المصالح الأمريكية والإسرائيلية على حد سواء، خاصة وأن لقاء المحافظين الجدد باللوبي الإسرائيلي قد خلق نزعة دينية لـــدى إدارة الرئيس بوش الابن فكان التوجه يقوم على منظور جديد للشرق الأوســـط، يـــستند علـــى ضرورة تدمير أعداء إسرائيل ويحقق إعادة رسم الخارطة في المنطقة عبر تغير النظم السياسية في البلاد العربية الأكثر تهديدا لإسرائيل، وقد سمحت الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003، لإسرائيل ومؤيديها القيام بجرائم حرب ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال استغلال شعار الحرب على الإرهاب الذي لم يكن يتحقق إلا بفعل إستراتيجية أمريكية تلتقي بالتوجهات مع نظيرتها الإسرائيلية، الذي حول الجهـــاز التـــشريعي للحكومة الأمريكية إلى جهة تابعة إلى إسرائيل، لم يكن بمقدور العرب التحرك نحو إيجاد بدائل مناسبة لهم.

كما أن مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق كانت تهدف إلى تكريس الأمر الواقع في حالة الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يهيئ الكلمة الفاصلة في شكل ومحتوى السلام ويمنحها إلى إسرائيل، حتى إن موافقة إسرائيل على خطة خريطة الطريق جاءت مقرونة بشروط عديدة كانت كفيلة بإفساد الخطة ومنع قيام الدولة الفلسطينية، وأن خروج العراق مـــن ساحة المواجهة ووجود القوات الأمريكية فيه سيخلق ضغطا قويا على سوريا ويـــدفعها نحـــو السلام، وأن تجاوز الحد المسموح به من قبل دول المنطقة في مجال التـــسلح يـــشكل تهديـــدا لإسرائيل وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستضعه تحت طائلة أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثالث : اتهام العراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل

كثيرة هي الأسباب التي دعت الولايات المتحدة لاحتلال العراق البعض منها ظـاهري والآخر خفي، لذلك التزمت الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الوقت بالتوجهات العامة للمجتمع الدولي وضمن إطار هيئة الأمم المتحدة، إلا أن سيطرتها المطلقة على مجلس الأمن، وفرضـها لمسوغات غير حقيقية على الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي مكنها من فرض نظام رقابة صارم ضد العراق، لحين تهيئة الظروف بعد أحداث 11 أيلول 2001 لـتعلن صـراحة عـن تخوفاتها من قيام العراق باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد أهداف ومصالح أمريكية في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وتبرير ذلك بوجود نوايا عراقية لدعم منظمات تعتبرها إرهابية، مع وجود احتمال استخدام تلك الأسلحة غير التقليدية من قبل جماعـات مـسلحة، كمـا طرحـت مسوغات أخرى تتعلق بتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، تكمن من ورائهـا دوافـع تتعلـق بالأهداف الحقيقية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لفترة ما بعد احتلال أفغانستان.

من هنا جاءت مسألة نزع الأسلحة العراقية غير التقليدية، باعتبارها من الموضـوعات الحديثة على المستويين السياسي والعسكري، خاصة وأن العراق قد اعتـرف بحيازتـه لتلـك الأسلحة في مناسبات عدة كانت أبرزها التهديد الذي أطلقه الرئيس صدام حسين عام 1989 الذي قال فيه: إن العراق قادر على حرق نصف إسرائيل، ويقصد بذلك استخدام الـسلاح الكيمـاوي المزدوج، حيث عمل العراق على امتلاك هذه الأسلحة بهدف بناء قوة عسكرية تضمن الأمـن القومي العراقي من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق نوع معين من التوازن الإسـتراتيجي مـع إسرائيل، حيث وقع العراق اتفاقية مع فرنسا عام 1980 بقيمة 1.45 مليار فرنك فرنسي لشراء مفاعلين يعملان على اليورانيوم الثقيل من عيار 93%، وكانـت مـن المفـروض أن يوضـع

المفاعلان قيد الإنتاج عام 1982، لكن الطائرات الحربية الإسرائيلية ألقت عليهما ما زنته ألفا باوند من القنابل كانت كافية لإحداث دمار شامل في المفاعل. (غريتش، 1991: 196).

إن البرنامج النووي العراقي لم يكن يسير دون عوائق أخرى، على الرغم من الدعم المادي غير المحدود المقدم من الحكومة العراقية، والناتج عن الموارد النفطية الضخمة التي بإمكانها تغطية نفقات هذا المشروع، مع وجود عدد غير قليل من الخبراء العراقيين والعرب المتخصصين في هذا المجال، ونذكر منهم على سبيل المثال الدكتور يحيى المشد المصري الجنسية والمهندس العراقي عبدالرحمن رسول اللذين اغتيلا من قبل المخابرات الإسرائيلية في باريس، والمهندس سلمان رشيد الذي اغتالته المخابرات الإسرائيلية في جنيف (عبد الغفور، 2009: 100)، لذلك لم يكن بمقدور العراق امتلاك السلاح غير التقليدي بقدراته الذاتية بل تم ذلك بمساعدة بعض الشركات البريطانية والأمريكية، ومن شركات أوروبية أخرى، التي باعت للعراق ما يلزمه لبرنامجه النووي، إضافة لعقود بلغت قيمتها 73 مليون دولار موقعة مع شركة هاليبرتون هي ذاتها التي يرأسها ديك تشيني لتزويد العراق بمعدات خاصة (ورثنغتون، 2003: 52).

كما سمحت الولايات المتحدة وبريطانيا لمنتسبي مصنع القعقاع العراقي للأسلحة النووية بتلقي تدريب خاص في الغرب، إضافة إلى السماح لعدد من الفيزيائيين العراقيين لحضور مؤتمر عن فيزياء التفجير برعاية مختبرات الأسلحة النووية الأمريكية، الذي عقد بولاية اوريغون عام 1989، وعلماء آخرين تلقوا التدريب في بريطانيا في شركة متخصصة بالتطوير الفوتوغرافي بأشعة اكس المستعمل في تحليل الانفجارات النووية (سيمونز، 1998: 103). فيما أورد فريق التفتيش التابعة للأمم المتحدة الذي زار العراق منتصف شهر تموز 1992، أسماء ثلاث شركات ألمانية مزودة هي: ديجورسا، سيمنس، ليوبولد، بالإضافة إلى شركة

ثومسون الفرنسية التي قامت ببيع العراق معدات بحث وإنتاج أسلحة نووية، كما أورد التقريـر بأن البرازيل باعت العراق اليورانيوم ودربت علماء ذرة عراقيين وشاركت في عملية إخصاب اليورانيوم (بودوس، 1994: 42).

إن طبيعة العلاقات العراقية الغربية كانت تسير وفق خطوات محسوبة من الجانب العراقي بشكل دقيق، من خلال توفر النوايا العراقية بالحصول على القدرات العلمية والتكنولوجية التي تمكنها من الوصول لإنتاج أسلحة غير تقليدية، يقابل ذلك النوايا الغربية المستندة على تبريرات بحاجة العراق للبرنامج النووي للإغراض السلمية، والتي لابد من أن تؤثر على مجرى الصراع العربي _ الإسرائيلي، ومن خلال توجهات الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي تتبنى المواقف الإسرائيلية المتعلقة بعدم السماح لحدوث توازن إقليمي بين الجانب الإسرائيلي والجانب العربي ممثلاً بجميع الدول العربية، بحيث يبقى التفوق النوعي الإسرائيلي واضحاً، لذلك عمدت تلك الإدارات على التقاضي لفترات طويلة عن الإمدادات العسكرية، بما فيها بعض القدرات المتعلقة بالجانب النووي بهدف احتواء النظام السياسي العراقي، إذ يؤدي ذلك إلى الاستفادة من الإمكانات المادية العراقية المتراكمة من الفائض النفطي، بالإضافة إلى أن ذلك كله يساهم في إنعاش سوق السلاح الأوروبي وهذا بدوره يلبي حاجات الاقتصاد الغربي وازدهاره.

كل هذه الأمور كانت تسير على ما يرام قبل الاجتياح العراقي للكويت في 2 آب 1990، الذي عرض المصالح الحيوية الأمريكية للخطر وقلب المعادلة الأمريكية ضد العراق، مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة حساباتها تجاه العراق الذي هدد امن المنطقة بعد أن كان حامياً لدول الخليج الضعيفة عسكرياً، فعملت الولايات المتحدة على تدمير هذه البنية الإستراتيجية لعدم تكرار ما حصل للكويت، فكان من أولويات الخطط العسكرية لقوات التحالف

في حرب الخليج الثانية تدمير مراكز البحوث النووية العراقية، ثم جاءت قرارات مجلس الأمن لتكمل ما بدأته الضربات العسكرية ضد قدرة العراق النووية، حيث تبنى مجلس الأمن القـرار 687 في 3 نيسان 1991، الذي ينص على تدمير تلك القدرات التي تشمل الأسـلحة الكيماويـة والبيولوجية والصواريخ البالستية ذات المدى الذي يتجاوز 150 كم وكافـة منـشآت التـصنيع والإنتاج المرتبطة بها، وشكل لجنة يونسكوم من أجل تقدير قدرات العراق النووية، بهدف التأكد من إجراءات رقابة الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة (سيمونز، 1998: 106).

غير أن الشيء الذي أثار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من احتمال قيام العراق بإعادة تطوير برامج أسلحته المحظورة، جاء على أثر توقف عمل اللجان التابعة للأمم المتحـدة لنزع سلاح العراق الشامل خلال الفترة 1998- 2002، إلا أن الحقيقة تختلف عن ذلك كثيـراً كون الولايات المتحدة الأمريكية تعلم جيداً أن العراق عاجز عن إعادة إنتـاج أسـلحة التـدمير الشامل، ونظراً لأهمية موقعه الذي يربط بين حدود حلف الناتو في شمال العراق عن الوجـود العسكري الأمريكي البري والبحري في الخليج العربي جنوب العراق، وهذا يمثل عقدة للوجود الإستراتيجي للولايات المتحدة مع حلفائها الغربيين ويجعل مـن العراق يمثل قلب المنطقة التي لا بـد من أن تخضع لسيطرة أمريكية بحتة (السعدون، 2004: 14).

ذلك الأمر دعا الولايات المتحدة الأمريكية لإصدار قرار مجلس الأمـن الـدولي رقـم 1284 الذي رفضه العراق حيث شكل لجنة المراقبة والتفتيش والتحقق (الانموفيك) التـي لـم تتوجه إلى بغداد إلا في 27/ تشرين ثاني 2002، بعد صدور قرار مجلس الأمن الـدولي رقـم 1441، حيث فتحت أبواب جميع المنشآت والدوائر الحكومية والأمنية والمناطق الرئاسـية دون استثناء ليلاً ونهاراً، من أجل تفويت الفرصة على الولايات المتحدة الأمريكية باسـتخدام القـوة العسكرية، بعد أن أصبح الأمر واضحاً أمام العراق بجدية النوايا الأمريكية لـضربه، غيـر أن

تجنب الحرب المدمرة كان قراراً قد تم تجاوزه، حيث بات أمام القوات الأمريكية تجاوز عمليات التفتيش الدولية التي استخدمت فيها تقنية عالية، بتكلفة بلغت 900 مليون دولار خلال مدة تزيد عن 15 شهراً مقارنة بتكلفة أونسكوم السابقة البالغة 25– 30 مليون دولار سنوياً ولم يتم العثور على شيء يستحق الذكر، (سيرنييسيوني وآخرون، 2004: 144)

ثم جاء الإصرار الأمريكي على موقفه المتشدد من العراق بعد أن ازدادت ادعاءات أطراف عديدة في الإدارة الأمريكية، حيث اتضح لها وجود أهداف عدوانية لعدد من الدول المعادية لها، والتي تطلق عليها تسمية دول محور الشر، كما أن أحداث 11 أيلول أعطت لها الحجة برفع شعار الحرب على الإرهاب والذي ربطته بما يسمى بدول محور الشر. وهكذا لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الاكتفاء بالتعويل على أي موقف انفعالي كما كانت تفعل في السابق، إذ إن عجزها عن ردع أي طرف يهاجمها ويشكل تهديدات نووية لها ويخلق الأذى الشديد جراء استخدامه السلاح الذي اختاره هو بنفسه، بناء على ذلك فإنها لا تسمح بمثل هذه الخيارات أو التزام الصمت، الذي يمكن أعداءها من الاستمرار في توجيه الضربات، ففي الحرب الباردة كانت أسلحة الدمار الشامل تعتبر أسلحة ردع لا يتم استخدامها، لأن ذلك يعني المخاطرة بتدمير من يقدم على هذا الاستخدام، أما اليوم وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن هذه الأسلحة غير التقليدية قد تم تصنيعها في دول عدوة للولايات المتحدة الأمريكية تلوح بها كأدوات تهديد وعدوان عسكري ضد جاراتها، وإن امتلاك تلك الدول للأسلحة غير التقليدية يعتبر وسيلة قوية للتغلب على التفوق التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية.

كما ويبرز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بأسلحة الدمار الشامل العراقية كهدف معلن حقيقي للغزو الأمريكي للعراق، وهو السبب الذي دأب المسؤولون الأمريكيون على ترديده بغية إعطاء حجة للغزو المحتمل حينذاك، وبأنهم سيجعلون من العراق نموذجاً لدول المنطقة إلا

أنه نموذج على الطريقة الأمريكية، غير أن ترديد نغمة أسلحة الدمار الشامل لـم يكـن لـه أن يتوقف في تفكير الساسة الأمريكيين عند حد تدمير أنظمة هذه الأسلحة، وحسب ما جـاء فـي الدراسة المشتركة لمعهد بيكر للسياسات العامة في جامعة رايس ومجلس العلاقـات الخارجيـة حول مرحلة ما بعد الرئيس صدام حسين، والتي جاء فيها أن قدرات العراق موجودة في عقول الذين أوجدوا هذه الأنظمة، وفي السجلات والأوراق التي من المستحيل الوصول إلى جميعهـا، لذا لا بد من إيجاد دوافع جديدة لتعاون العلماء العراقيين للاستفادة من هذا الميراث فـي مجـال برامج أسلحة الدمار الشامل (الرشواني، 2004: 69).

وتأسيساً على ذلك فقد اعتمدت الإدارة الأمريكية في قرارها شن الحرب على العـراق على مبدأ الشك بوجود أسلحة محظورة لديه، حتى إن الرأي السائد في تقارير وكالة المخابرات الأمريكية كان يشير إلى عدم وجود أي أثر لهذه الأسلحة، وذلك في فترة ما بعد الاحتلال، وهذا الأمر كان سبباً لاتجاه الإدارة الأمريكية إلى تغير صيغة لهجتها بهـذا الـشأن أمـام الـدوائر المختصة في البنتاغون، حيث ذكر وزير الدفاع السابق دونالد رامسفليد بأن لا أحد قد حاول قبل غزو العراق واحتلاله الاقتراح أن لدى العراق أسلحة نووية، وهذا بدوره يعني أن إدارة الرئيس بوش ليس من واجبها إيجاد الإثباتات التي تسوغ الحرب، كما قال إن بلاده قد دخلـت العـراق لأنها رأت معلومات عن برامج العراق في ضوء المستجدات التي حدثت بعد هجمات 11 أيلول، وليس لأن واشنطن كان عندها دليل جديد عن الأسلحة الممنوعة (Stephen, 2003: 22).

وقد دفعت تلك المحاولات الفاشلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عبر عناصـرها العاملين في لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، عن تحويل الموقف الأمريكي من اليقين المطلق لامتلاك العراق لتلك الأسلحة إلى موقف من الاتهامات تثير إلى اكتشاف أجهـزة ربما يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة، حتى أن أحد كبار المسؤولين الأمريكيين اقترح تعـديلاً

لمفهوم الحرب الوقائية يسمح للولايات المتحدة الأمريكية مهاجمة أي بلد يملك أسلحة مميتة بكميات كبيرة، على أن يتضمن التعديل بأن الإدارة الأمريكية سوف تهاجم النظام المعادي الذي ليس لديه سوى النية والقدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل (تشومسكي، 2003: 41).

وبعيداً عن أسلحة الدمار الشامل فإن هدف الإدارة الأمريكية كان أبعد من ذلك بكثير ألا وهو النفط الذي يمكن أن نطلق عليه تسمية سلاح الدمار الشامل إذا ما استخدم بعناية فائقة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، التي وضعت في خططها استكمال السيطرة على آبار النفط بعد غياب عدد من حلفائها السابقين كإيران في زمن الشاه، والعراق في سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية، والكويت في فترة الاجتياح العراقي لأراضيها، وهذه السيطرة لا تمثل حالة جديدة بالسياسة الأمريكية تجاه المناطق الغنية بالنفط، وإنما هي قضية فرضت نفسها على أولويات سياستها، وهذا الأمر نجده في قول رئيس مجلس إدارة شركة سوكوني فاكوم أمام الكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني 1945، حيث قال إنه من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية إدارة شؤون النفط في العالم حتى خارج حدود سياستها الإقليمية وخارج قيود القانون الدولي (هيكل، 1992: 197).

وليس غريباً أن النفط هو المحرك الأساسي للقوة في الولايات المتحدة وتعتمد عليه بدرجة كبيرة إذ إنها بدونه لا تكون بالشكل والقوة التي هي عليها الآن، لذلك توجب عليها إيجاد الذرائع لفرض سيطرتها على نفط العراق، إذ إن العراق يملك ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية مع وجود دلائل تشير إلى أن أعمال التنقيب عن احتياطاته الحالية قد توقفت عام 1980 جراء الحروب التي خاضها العراق مع إيران 1980- 1988، ودخوله الكويت 1990، ومن ثم عام 2003، بالإضافة إلى تكاليف إنتاج برميل النفط العراقي تكاد تكون هي الأقل كلفة في العالم، وعلى النقيض من العراق فإن إنتاج الولايات المتحدة من النفط بدأ في

الانخفاض وبات يهدد اقتصادها وقوتها، وأدى هذا الهبوط إلى ظهور علاقات عكسية جديدة تزايدت فيها مستويات الاستهلاك الداخلي الأمريكي للنفط، كما أن تكاليف إنتاج برميل النفط هي الأعلى في دول العالم المنتجة للنفط، أما عن الاحتياطات فإنها تعد المستهلك والمستورد الأكبر في العالم، لهذا فهي تعتمد بشكل متزايد على نفط الشرق الأوسط، وأن احتلال الولايات المتحدة للعراق جعلها اللاعب الرئيسي في تحديد أسعار النفط، من خلال تعزيز قدرتها على ممارسة الضغوط على دول منظمة الأوبك مما يساهم بخفض الأسعار ووصول إمدادات نفطية رخيصة إلى مفاصل الاقتصاد الأمريكي، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على زيادة كميات الإنتاج العراقي للنفط وضخه إلى الأسواق العالمية.

المطلب الرابع: اتهام العراق بدعم الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمع الدولي وذلك لأن خطورته تتضح في عدد ضحاياه والخسائر المادية الناجمة عنه، ولا يقتصر الإرهاب على الأفعال التي يرتكبها أفراد أو مجموعات بدافع الحصول على منافع مادية أو سياسية، بينما يشمل أيضاً الحملات الواسعة التي تشنها الدول لقمع حركات تحرر وطنية، أو لفرض سياسات واتجاهات داخلية أو خارجية على دول أخرى، وهكذا يتحول الإرهاب إلى وسيلة من وسائل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ويعد مصطلح الإرهاب من المصطلحات التي يشوبها الغموض والتي أثارت جدلاً واسعاً حول طبيعة تعريفه، والذي زاد في التعقيد لجوء كثير من الكتاب إلى إطلاق صفة الإرهاب على كل عنف يصدر عن أحد الأطراف ضد الطرف الآخر،وقد عرفه غوشيه بأنه: شكل من أشكال القتال قليلة الأهمية بالنسبة للأشكال المعتمدة في النزاعات التقليدية، ويتمثل في قتل السياسيين أو الاعتداء على ممتلكات، كما عرفه فاسيورسكي بأنه: منهج فعلي إجرامي يرمي الفاعل من خلاله إلى فرض سيطرته بالرهبة على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها (العكرة، 1983: 86).

فيما قال جوليد لودج بأنه: التهديد أو استخدام العنف السياسي عندما يهدف هذا العمل إلى التأثير على موقف أو سلوك مجموعة أوسع من الضحايا المباشرين أو عندما تتعدى عواقبه الحدود الوطنية (العاني، 2002: 42). وأما التعريف الأمريكي الرسمي للإرهاب فيعتبره: أنه الاستخدام المحسوب للعنف أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف هي في طبيعتها سياسية أو دينية أو أيديولوجية من خلال الترهيب أو الإكراه أو غرس الخوف (تشومسكي، 2003: 48).

ومن خلال تلك التعاريف يتضح هناك نوعان من الإرهاب هما إرهاب الدولة. الذي هو عمل من أعمال الدولة يلجأ إليه لتثبيت سلطتها والقضاء على أعدائها في الداخل، ويطلق عليه أيضاً إرهاب الأقوياء، أما النوع الثاني فهو إرهاب الأفراد وهو العنف السياسي المسلح الذي يقوم به الأفراد ضد دولتهم أو ضد أفراد آخرين ويطلق عليه أيضاً إرهاب الضعفاء (الفتلاوي، 2002: 10) .

وقد تعمد الدول إلى إضفاء صفة الشرعية على أعمالها الإرهابية على عكس إرهاب الأفراد، وقد يتجاوز الإرهاب حدود الدولة في حالتي إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد، إلا أنه من جانب آخر لا تستطيع دولة أن تمارس إرهاباً ضد دولة أخرى علناً لأنه يدخل ضمن قائمة العدوان، لهذا تلجأ الدول للاستعانة بالمنظمات الإرهابية أو بعض الأفراد لتحقيق أغراضها في دول أخرى (دراسات مترجمة، 2001: 25).

ومنذ زمن طويل أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية ازدراءً شديداً للمنظمات الدولية بوجه عام لاحتقارها القانون الدولي، حتى إنها تعرضت لإدانة شديدة من جانب النخبة في مجال السياسة الخارجي، فقد قدم روبرت جاكسون المستشار الرئيس المسؤول عن المقاضاة في المحكمة العسكرية الدولية لمجرمي الحرب النازيين في نورمبيرغ تعريفا دقيقا للعدوان باسم الوفد الأمريكي في 25 تموز 1945، ثم أعيد تأكيد هذا التعريف عام 1974 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث مرر بطريق التصويت دون اعتراض من احد ويحمل التعريف في معانيه ما يحتمل أن يحاكم جميع الرؤساء الأمريكيين كمجرمي حرب (تشومسكي، 2007: 21).

إلا أنها سعت بعد ذلك لإشراك المؤسسات الدولية في سعيها لمكافحة الإرهاب، حيث إنها كانت طول الخمسين سنة الماضية تقوم بحماية إسرائيل عن طريق استخدام حق النقض

على قرارات مجلس الأمن الدولي، وعرقلة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلــك عــن طريق تزويد إسرائيل بالمساعدات العسكرية والدعم الاقتــصادي لتواصــل برامجهــا ضــمن الأراضي الفلسطينية وإرهاب الشعب هناك، وأن توجهها نحو المؤسسات الدولية خلال العقــدين الآخرين كان بفعل تعرضها لموجة من العمليات التدميرية، حيث شــهدت فــي شــباط 1993 محاولة تفجير مركز التجارة العالمي، وتعرضت سفارتاها في تنزانيا وكينيا في آب 1998 إلى التدمير الشامل، فيما جاءت هجمات نيويورك وواشنطن في أحداث 11 أيلــول 2001 كنتيجــة مفاجئة لبعض ومتوقعة للبعض الآخر سواء بالنسبة للحكومة الأمريكية أو الرأي العام العــالمي جراء سياساتها التعسفية ضد عدد من ضحاياها في العالم العربي، حيث وصــل حجــم الــدمار بصورة متصاعدة طردياً في تلك العمليات التدميرية (سليم، د.ت: 67).

واليوم لا يهدد الأمن القومي الأمريكي سوى الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وهما أمران إن التقيا فستكون هناك عواقب وخيمة، وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن عزمها على مهاجمة من تشاء دون ذريعة معقولة أو تفويض دولي لتبرهن للعالم أنها كانت تعني ما قالــت فهي عند غزوها بلداً مهماً مثل العراق، فإنها تعرف جيداً أنه عديم القدرة على الرد، غير أنهــا تنبأت عبر محلليها للسياسة الخارجية بأن غزو هذا البلد سيفضي إلى زيادة الإرهــاب وزيــادة انتشار أسلحة الدمار الشامل (تشومسكي، 2004: 122).

و بدلاً من أن تبادر الولايات المتحدة الأمريكية لإعطاء تفسيرات جديدة للقوانين الدوليــة التقليدية المناهضة للعدوان بدأت تبادر هي وباسم الأسرة الدولية ونيابة عنها للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان عديدة، فكان تدخلها العسكري في الصومال دون موافقة حكومة ذلك البلد قد حول مهمتها الإنسانية المحدودة والمعلنة إلى حرب شرسة، أدت لمقتل عدد من الجنــود الأمــريكيين

دفعت الكونغرس إلى المطالبة بتفكيك العملية وإنهائها، الأمر الذي دفع إدارة الرئيس بيل كلينتون لاتخاذ قرار سحب القوات الأمريكية من الصومال في تشرين أول 1993 (هاس، 1999: 46).

ثم جاءت الحرب المرتقبة على الإرهاب يوم 7 تشرين أول 2001، حيث فتحت واشنطن جبهتها العسكرية التقليدية لهذه الحرب عندما بدأت بقصف المراكز العسكرية ومواقع الاتصالات التابعة لتنظيم القاعدة وحكومة طالبان، بواسطة طائرات B52, B2, B1، بالإضافة إلى السفن الحربية الأمريكية وغواصة بريطانية شاركت بإطلاق الصواريخ من فوق الأراضي الباكستانية بحجة استهداف معسكرات المقاتلين الأفغان ومواقع دفاعهم الجوي وقواعدهم الجوية (النحال، 2007: 98).

وكانت محصلة تلك الحرب باعتبارها نموذجاً من حروب القرن الأمريكي الجديد، والتي استخدمت فيها القوات العسكرية بشكل مكثف للتعبير عن مرحلة تتطلب معالجة الاعتداءات المستقبلية المحتملة ضد المصالح الإستراتيجية الأمريكية، فكانت تعبيراً مباشراً عن التوجهات التي أوردتها الإدارة الأمريكية في إستراتيجيتها الجديدة للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط، والتي شهدت تحولاً استراتيجياً في سياساتها الدولية القائمة على الدعائم الأساسية التالية: (الشرعة، 2004: 10).

1- العمل على إدامة الالتزام الدولي في عالم أحادي القطبية وعدم السماح لأي تحالف بين القوى الكبرى الأخرى.

2- استخدام الحرب على الإرهاب حرباً عالمية مفتوحة ودائمة، وبحسب ما تقدره طبيعة المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

3- حلول الحرب الوقائية بدلاً عن مبدأ الرد المرن الذي كان سائداً في فترة توازن القوى.

4- إن مصادر الخطر لم تعد فقط في الدول النظامية بل تعدته إلى الشبكات الإرهابية، والدول المارقة وبخاصة دول محور الشر العراق وإيران وكوريا الشمالية، الأمر الذي يتطلب توجيه ضربات قوية لهذه الدول والشبكات الإرهابية.

5- إعادة النظر في مفهوم السيادة حتى تتمكن الولايات المتحدة من توجيه ضربات وقائية لاستباق التهديد المحتمل.

6- إن الإرهاب لا يحترم الحدود وأن على الولايات المتحدة الأمريكية عدم احترامها لحدود الدول التي تأوي إرهابيين بإراداتها أو بغيرها.

7- إن قواعد القانون الدولي يجب أن لا تحول دون تمكين الولايات المتحدة من القيام بدورها العالمي في مكافحة الإرهاب بمختلف أشكاله.

8- حاجة الولايات المتحدة للرد المباشر دون انتظار الشرعية الدولية.

ثم بدأت مؤشرات شن الحرب على العراق بحجة مكافحة الإرهاب كانت تقوم على أن النظام السياسي في العراق لم يقم بإدانة الهجمات التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك يوم 11 أيلول 2001 أسوة ببقية دول العالم، كما أنه لم يبعث ببرقية تعزية إلى الإدارة الأمريكية كإجراء بروتوكولي عن ضحايا الهجمات، بل إن الرئيس العراقي اعتبر القيام بمثل ذلك العمل هو نوع من النفاق، كما انتقد مواقف الحكومات العربية، وموقف منظمة المؤتمر الإسلامي لعدم إدانتها شن الحرب من قبل الولايات المتحدة على أفغانستان، وعدم المطالبة بضرورة وقفها (إبراهيم، 2002: 127).

وهكذا كانت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن منشغلة طيلة صيف 2002 بإعداد الخطط التي تسوغ شن الحرب ضد العراق، على الرغم من عدم تلقي القوات المسلحة الأمريكية أياً من التأكيدات التي تحتم استخدام السلاح، سوى ما ذكره محمد عطا أحد المتهمين

بالمشاركة في أحداث 11 أيلول بأنه كان على صلة بالمخابرات العراقية من خلال لقاءاته مـع أحد العاملين في السفارة العراقية في العاصمة التشيكية براغ في آذار 2001 (هيكـل، 2007: 397).

إن توجه الأنظار نحو العراق ومحاولات الإدارة الأمريكية لإيجاد مبـررات منطقيـة لضربه على أساس تورط نظام الحكم فيه بعلاقة مع تنظيم القاعدة والمشاركة في أحـداث 11 أيلول، وما يشكله العراق من خطر على الأمن القومي الأمريكي وجود ذرائع عن قيام العـراق بتسليح تنظيم القاعدة بأسلحة دمار شامل جاء مغايراً لواقع الحال، الذي كانت عليه علاقة النظام العراقي وتنظيم القاعدة من سوء، لأن أسامه بـن لادن أصـولي متطـرف يمقـت الزعمـاء العلمانيين، في حين الرئيس العراقي ونظام حكمه كان على علاقة غير حميدة مـع الحركـات الأصولية بشكل متواصل، فضلاً عن دعـوات ابن لادن للإطاحـة بنظام الـرئيس العراقـي صدام حسين جـراء اجتياح قواتـه العسـكرية الكويت عـام 1990، ووصـفه بالكافـر المرتد (سيرنييسيوني، 2004: 131)، كما أن استبعاد فكرة إقدام العراق على تـسليح تنظـيم القاعدة يعتبر أمراً وارداً كون العراق لا يستطيع الوثوق أن أسلحته لن تستخدم بطرق تعـرض بقاءه للخطر، وأن اعتبار العراق يشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي يعتبر مناقضاً لما طرحته كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي التي طالبت بضرورة أن يكون خـط الـدفاع الأول واضحاً وتقليدياً من حيث الردع، وفي حالة حيازة العراق أسلحة دمار شامل فإنهـا لـن تكون قابلة للاستخدام لأن أي محاولة بهذا الصدد ستوجب الرد الأمريكي العنيف الذي يـؤدي لمحو العراق من الخارطة (Rice, 2000: 61).

من هنا جاءت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لتشمل التوجه نحو تدمير المنظمات الإرهابية ذات الامتدادات العالمية ومواجهة قياداتها، ومراكز التحكم والقيـادة

والمعلومات لديها، ودعمها المادي، وقنوات تمويلها، بحيث يؤدي ذلك لشل قدرة الإرهابيين على تخطيط العمليات وتنفيذها من أجل الدفاع عن الولايات المتحدة ومعالمها في الداخل والخـــارج، مع السعي لكسب ودعم تأييد الأسرة الدولية في هذا المجال عبر إقناع الدول بتحمل مسؤولياتها السياسية أو إرغامها على أداء هذه المسؤوليات (خطاب الرئيس جورج بوش الابـــن فـــي 20 أيلول 2002).

ثم ادعى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 26 أيلول 2002، بوجود أدلة تفيد بنية العراق لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أعلن بأن العراق وتنظيم القاعدة يتـــشاركان في عدو واحد هو الولايات المتحدة، وتربطهما صلات على مستوى عالٍ ترجع إلى عقد مضى (بيرد، 2003: 101).

إن اختيار العراق هدفاً أخر في مشروع القرن الأمريكي الجديد بعد أفغانستان وضمن ما يسمى بالحرب العالمية ضد الإرهاب، كان خاضعاً لحسابات دقيقة مستندة إلى أسباب واضـــحة لدى الإدارة الأمريكية تتعلق بكون العراق من الدول المساندة للإرهاب، فمن الأولى العمل على معاقبته، وأنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تصل عن طريقه إلى أيدي الإرهـــابيين المزعومين، وأن موقعه في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية، وهذا ما يجعله يهدد الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن استهدافه وإسقاط نظام الحكم فيه يعتبر سهلاً، كونه منهكاً ومعزولاً دولياً ويمكن الاستفراد به من خلال إقامة تحالف دولي وإقليمي تتعاون به الأطراف معاً بالقوات والأموال والقواعد والمعلومات، وبالتالي الحصول على موارده الهائلـــة التي يتم الاستيلاء عليها بأقل تضحية ممكنه، فضلاً عن كون العراق له نشاط ضمن منطقـــة لا تزال ترفض السياسة الأمريكية الممتدة من إيران شرقاً حتى ســـوريا غربـــاً، وهـــي المنطقـــة المحصورة بين الوجود الأمريكي في أفغانستان شرقاً والكيان الإسرائيلي غرباً، ولكـــي تحقـــق

الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على هذه المنطقة يتوجب عليها قطع الطريق من المنتصف أي احتلال العراق وجعله دولة عازلة بين سوريا وإيران، وبالتالي التحرك لإضعاف طرفي هذه المنطقة للإجهاز عليها لاحقاً.

المبحث الثاني: نتائج الاحتلال

لم تخرج الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق عن الإطـــار الإيـــديولوجي الديني ضمن الحجج التي سوغها تيار المحافظين الجدد المسيطر على الإدارة الأمريكية، وكشفت عن حالة عدم تسامح لما طرحته من مبررات مستندة على أرضية مشتركة مع الفاشية والعدوان والأصولية وانعدام التسامح، فالحرب التي سيطر عليها منطق القوة على حساب تراجع منطــق العقل، جعلت مفردة الحرب تتردد على كل الألسن في صيغ وعبارات متعددة شــملت الحــرب على الإرهاب، الضربة الاستباقية أو الوقائية، الحرب العادلة، بحيث اكتسبت هذه المفردة معاني متباينة ومتعارضة وكشفت عن السلوك الأحادي للسياسة الخارجية الأمريكية المــأخوذة بزهــو الشعور الإمبراطوري بالقوة، وأفرزت عن نتائج في جملة من المتغيرات الجيوسياســية علــى الصعيد العراقي والإقليمي والدولي، كونها أطاحت بنظام حكم الرئيس صدام حــسين وحولــت العراق إلى بلد محتل، وإن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضايا العربية، خلقت نوع من الاستياء العربي، حاولت الإساءة إلى التعاليم الإسلامية التي توصي بالجهاد كــون العــرب رأوا في الغزو الأمريكي بوصفه حرباً صليبية ضد المسلمين، فيما أصرت الولايــات المتحــدة على خيار الحرب كحل وحيد للمشكلة مع العراق (كوش، 2005: 24-44).

وستعمل الدراسة على تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: النتائج على المستوى المحلي العراقي

المطلب الثاني: النتائج على المستوى الإقليمي

المطلب الثالث: النتائج على المستوى الدولي

المطلب الرابع: مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق

المطلب الأول: النتائج على المستوى المحلي العراقي

ترك الاحتلال الأمريكي على العراق ولا يزال نتائج كان لها آثار عديدة على المجتمع العراقي بأسره شملت مستويات متعددة، امتدت لتغطي جميع المرتكزات الأساسية التي قامت عليها الدولة في تسيير شؤونها، وقد أضحى انهيار النظام السياسي والعمل على إيجاد نظام بديل يختلف عنه جاء بصفته نتيجة لهذا الاحتلال، وكذلك كانت هناك أثار أخرى على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما ستعمل الدراسة على تناوله كما يلي:-

1- نتائج الاحتلال على المستوى السياسي المحلي:

إن ابرز ما نتج عن الاحتلال الأمريكي للعراق على المستوى السياسي كان في انهيار الدولة بأكملها وحدوث فراغ في السلطة الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية لتعين حاكما مدنياً أمريكياً حمل لقب سفير أصبح بعدها الحاكم المدني في العراق، وأخذ يمارس سلطة كاملة كرئيس تنفيذي، بحيث أنهى سطوة النظام الشمولي السابق، غير أن السمة البارزة لذلك كانت فقدان العراق بأسره الذي دمرته الحرب الأمريكية البريطانية، بحيث برز تساؤل كبير عن الإمكانية المتاحة أمام العراقيين في العيش ضمن بلد موحد الأرض ومتعايش الفئات والطوائف والمذاهب، والسيادة على قراره ومقدراته وأراضيه، وأن الإجابة عن هذا التساؤل بالإيجاب تحمل صعوبات كثيرة نظراً للظروف والمستجدات التي أوجدها الاحتلال. كون عملية إصدار القرارات والقوانين والتصرف بأموال الدولة أصبحت من اختصاص الحاكم المدني، علاوة على تدخله في أمور تمس كيان الدولة العراقية مثل تشكيل أجهزة الأمن والإشراف عليها وإعادة تشكيل قوات الجيش العراقي الجديد حتى باتت هذه الأمور تثير الشكوك على الساحة المحلية والإقليمية والدولية. بعد أن برزت إلى العيان فكرة أن يصبح العراق ولاية أمريكية جديدة (أحمد، 2005: 98).

إذ إن قوات الاحتلال بعد أن أحكمت قبضتها العسكرية على مختلف المناطق العراقية خلال فترة زمنية قصيرة، عملت على تفتيت كيان الدولة العراقية كلياً وحلت الجيش والأجهزة الأمنية وعطلت المؤسسات العامة كافة واستولت على مصادر إنتاج النفط، وأباحت عمليات القتل والسلب والنهب والتدمير التي طالت كل مؤسسات الدولة ومرافقها الحيوية وبناها التحتية، بحيث لم تسلم من تلك الأعمال حتى البنوك والمصارف العراقية، وبموافقة القوات الأمريكية، وقد كان الهدف المعلن من ذلك كله إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة، وفقاً للتصورات الأمريكية وإقامة شبكة من المصالح والعلاقات الجديدة تستجيب للحاجات الإستراتيجية التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية وخبراء وزارة الدفاع، بحيث يكون العراق النقطة المركزية فيها، وقد سوغت الإدارة الأمريكية هذا الوضع بحجة عدم استقرار الحالة الأمنية في العراق وعدم القدرة في ذات الوقت على إجراء انتخابات لحكومة قادرة على إدارة الدولة، فقامت باتباع الخطوات التالية للنظام الجديد:-

أ- **إقامة مجلس الحكم الانتقالي:** وهو عبارة عن نموذج تعتبره الإدارة الأمريكية ديمقراطياً تكوّن على شكل غربي لم تكن له صيغة سابقة في العراق، ولا حتى في أغلب دول العالم، من 25 عضواً كان أغلبهم من المعارضة العراقية السابقة التي كانت تتواجد خارج العراق قبل الاحتلال، وتعمل ضد النظام السابق، مع عدد أخر ممن اضطرت الإدارة الأمريكية لاختيارهم لأسباب سياسية، وذلك عملاً بالمادة (43) من أنظمة لاهاي التي تحدد:

> **بعد انتقال سلطة الدولة الشرعية في الحقيقة إلى أيدي دولة الاحتلال، يتعين على الأخيرة اتخاذ جميع التدابير المتوافرة لديها لإعادة فرض النظام والسلامة العامة وضمانها إلى أقصى حد ممكن** (منظمة العمل الدولية، 2003: 193).

وقد أثبتت التجارب التي مر بها مجلس الحكم المحلي أن طبيعة عمله بوصفها واجهة سياسية لا تعبر عن طموح الشعب العراقي وذلك بموجب تصريحات أعضاء المجلس، حيث تبين أن زمام أمور السلطة هي بدون شك لدى سلطة الاحتلال.

ب- **الحكومة المؤقتة:** على إثر صدور قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية التي تبدأ في 30 حزيران 2004، حتى تشكيل حكومة عراقية تنتخبه بموجب دستور دائم في موعد أقصاه 31 كانون الأول 2005، وتتألف المرحلة الانتقالية من فقرتين هما:

الأولى: تبدأ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة تتولى مقاليد السلطة في 30 حزيران 2004، تألفت من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء وضمت الجمعية الوطنية كسلطة تشريعية بالإضافة إلى السلطة القضائية.

الثانية: تبدأ بعد تأليف الحكومة العراقية الانتقالية فتنتهي عند تأليف حكومة عراقية وفقاً للدستور الدائم (قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، www.iraq-ild.org).

ج- **الجمعية الوطنية:** كانت مقاليد السلطة التشريعية خلال المرحلة الانتقالية تدار من قبل الجمعية الوطنية وتتكون من 100 عضو موزعة على الشكل التالي:-

- 19 مقعداً يشغلها أعضاء سابقون في مجلس الحكم الانتقالي.
- 21 مقعداً للأحزاب السياسية.
- 21 مقعداً للقادة المحليين.
- 11 مقعداً ممثلي الأقليات.
- 10 مقاعد لزعماء القبائل.
- 10 مقاعد لممثلي المجتمع المدني.
- 8 مقاعد للمستقلين.

د- **الأحزاب السياسية:** أتيحت أمام الأحزاب والمنظمات الجماهيرية حرية العمـل التامـة، بحيث جرى تمثيل هذه الأحزاب والتيارات في مجلس الحكم الانتقالي الذي عينته سلطة الاحتلال ليقوم بتقديم النصح والمشورة في المجالات السياسية والاقتصادية، لكنـه لـم يضم كافة التيارات الموجودة في الساحة السياسية، بـل تنوعـت طبيعـة الحركـات والتيارات لتمثل الاتجاهات (الحريري، 2004: 67).

- الأحزاب الدينية: وتشمل حزب الدعوة والحزب الإسلامي العراقي والمجلـس الأعلـى للثورة الإسلامية.
- الأحزاب الشيوعية: وتشمل الحزب الشيوعي العراقي وحزب العمال الشيوعي.
- الأحزاب الكردية: وتشمل الحزب الديمقراطي والاتحـاد الـوطني وحـزب الاتحـاد الإسلامي.
- الأحزاب والحركات الليبرالية: وتشمل حركة الوفاق الوطني، وحزب المؤتمر الوطني، والحزب الديمقراطي، وحزب الديمقراطيين المستقلين.
- الأحزاب القومية: وتشمل الحزب الاشتراكي الناصري وحـزب الوسـط الـديمقراطي والحزب القومي الناصري الموحد.
- الأحزاب الأقليات: تمثلها الحركة الديمقراطية الأشورية.

هـ- **الحكومة التمثيلية المنتخبة:** تضمن قانون إدارة الدولة في المرحلـة الانتقاليـة إجـراء الانتخابات في يوم 15 كانون الأول 2005، بهدف تشكيل مجلس النواب بعد أن أقـرت الجمعية الوطنية الدستور الدائم للبلاد وعرضته للاستفتاء العام يـوم 15 تـشرين الأول 2005، حيث تم بموجب ذلك انتخاب مجلس النواب الذي قام بتـشكيل حكومـة الوحـدة الوطنية في 16 آذار 2006 التي ترأسها نوري المالكي.

إن التسريع بوتيرة الخطوات في العملية، الانتخابية كان من أجـل تحقيـق الأهـداف الأمريكية الساعية لإشاعة الانطباع بأنها قد نجحت في تحرير العراق وبنائه ديمقراطيـاً، إلا أن غياب المشروع الوطني وتبديل الدستور رغم عدم موافقة ثلاث محافظات علـى بنـوده فـي الاستفتاء الشعبي هي: الأنبار وصلاح الدين ونينوى، إلا أن تلك الأخيرة لم تحقق نسبة الثلثـين للرافضين لمشروع الدستور، مما جعل العملية تسير في ظل نظام تحديد الحـصص للطوائـف والقوميات الموجودة في العراق، الأمر الذي رسخ نظام المحاصصة وفرضه علـى الـسياسيين والمجتمع والدولة، مما افُرز قوىً وتحالفات سياسية عكست حقائق عديدة أبعدت الأفكار المتعلقة بالمواطنة والهوية الوطنية والمشاركة السياسية والشرعية والعقلانية لتحـل محلهـا الهويـات الصغيرة وما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم التهميش والتغليب لـبعض فئـات الشعب والتطرف والنزاعات التدميرية (شبلي، 2008، 57-58).

2- نتائج الاحتلال على المستوى الاقتصادي المحلي:

إن السمة المميزة للاقتصاد العراقي لفترة ما قبل الاحتلال الأمريكـي عـام 2003، كانت هي المركزية التي تتفق مع وجود سلطة عليا تشرف على جميع قطاعـات الدولـة، بحيث لا يتم الإنفاق إلا بقرار سياسي، وظهرت على الاقتصاد ظاهرة سمو القطـاع العـام على القطاع الخاص، والأخير يتمتع بدور هامشي في بعض الأنشطة الاقتصادية خاصة في عقد التسعينات بعد فرض نظام العقوبات على العراق، إلا أن ارتفاع الـضرائب والرسـوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات عام 1995، جعل من فرص القطاع الخاص تصبح ضئيلة جداً (الحسني، 2003: 93)، وعلى أثر الاحتلال الأمريكي للعراق تعرض الاقتصاد إلى حالـة الدمار بشكل تام من خلال تدمير المرافق الاقتصادية، وما يتبعهـا مـن عمليـات الـسلب والنهب، التي شملت خزائن الدولة من أموال ومعادن ثمينة وذهـب، مـع شـمول جميـع

الشركات والمؤسسات التابعة للدولة لتلك الحالة، بحيث واجه الاقتصاد العراقي عـدداً مـن المشاكل الكبيرة التي هددت كيانه ونشاطاته المستقبلية والتي كان مـن أبرزهـا: الانهيـار المؤسسي، فقدان الأمن وعدم فاعلية القوانين، البطالة، الديون.

وتشكل الديون أحد النقاط الرئيسية فـي المشكلة الاقتصادية التي تواجـه العراق، حيث بلغ حجم الديـون المترتبة علـى العراق نحو 108.8– 123. مليار دولار(Zainy, 2004: 63)، وفي إطار إعادة بناء الاقتصاد العراقي المدمر سعت الإدارة الأمريكية لتقديم مساعدات عاجلة إلى العراق، من أجل إعطاء فرصة للاقتصاد العراقي للنهوض من جديد، لأن إمكانياته المحلية كانت لا تستطيع الاستجابة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية بـسبب كثـرة أعدادها، غير أن تلك المساعدات الأمريكية حققت إيجابيات سريعة خلال السنة الأولـى إلا أنها كانت تحمل في طياتها منفعة أكبر للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لعدة أسباب مـن أهمها (منصور، د.ت: 40–44):

أ- إيجاد اتفاقيات ثنائية تعتمد على زيادة إنتاج مواد خام تكون الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بحاجة لها.

ب- تقديم بيانات وإحصائيات عن كيفية استعمال المساعدات الأمريكية ومـدى التطـور الحاصل، على أن تكون مجالات الصرف بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- مساهمة الدول الأوروبية في المساعدات المقدمة للعراق مقابل فتح الأسواق الأوروبية للإنتاج الأمريكي عن طريق تخفيف الحواجز الجمركية.

إن قبول العراق بالمساعدات الأمريكية التي كانت تحمل طابعاً سياسياً مـضافاً للطـابع الاقتصادي، جعل منها ورقة ضغط ضد أية حكومة تستلم مقاليد السلطة لاحقـاً، سـواء علـى مستوى سياساتها الداخلية أو الخارجية، وذلك لكون العراق واقعاً أصلا تحت مظلـة الاحـتلال

الأمريكي، وأن كافة الأمور المالية للعراق تتحكم بها سلطة إدارة الحاكم المدني الأمريكي للعراق، حتى جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 في 22 أيار 2004، القاضي بإقامة صندوق التنمية للعراق من أجل تلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي وتمويل إعادة البنية التحتية للعراق، وقد اعتبر هذا الصندوق حافظة لعائدات النفط العراقي والأصول المالية المجمدة في الخارج، حيث يتلقى 95% من عائدات النفط، بينما تذهب 5% إلى صندوق تعويض حرب الخليج الثانية 1991 (صندوق تنمية العراق، معهد المجتمع المنفتح ، الموقع الإلكتروني: (www.cpa-iraq.org/regulation).

وتحت عنوان إعادة الإعمار جرى منح عقود لعدد من اتحاد الشركات الأمريكية لتنفيذ مشاريع داخل العراق، تشمل بناء المدارس وشق الطرق وإدارة قطاع النفط وتقديم المشورة للبنك المركزي العراقي، حيث دخلت تحت ستار هذا العنوان شركات أمريكية مهمتها الأمن والحراسة يقدر عددها بنحو 35 شركة تضم أكثر من 20 جنسية أهمها شركة بلاك ووتر الأمريكية وهاليبرتون ونورث، إذ قدرت قيمة عقود هذه الشركات بما يزيد على مليار دولار (جريدة أخر ساعة، في 29 حزيران 2004).

فيما قام الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر باتخاذ خطوات لخصخصة المشاريع المملوكة للدولة في العراق متجاهلاً المؤشرات التي قد تؤدي لحدوث كوارث اقتصادية في العراق تضاف لما هو عليه حينذاك، حيث جرى تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي لم يكن العراق بحاجة فعلية له، خلال السنوات الأولى من الاحتلال بل كان يحتاج إلى استثمار حقيقي ينهض بقدراته الإنتاجية في السلع والخدمات، وليس الاستثمار الذي يزيد من حدة المشاكل الاقتصادية (نصراوي، 2004: 178).

وقد كان لهروب رأس المال العراقي إلى الخارج، بسبب عدم قدرته على مجاراة نظيره الأجنبي لما يمتلكه من ضخامة في رأس المال الذي تمكنه من كسب ملكية المشروعات التابعة للدولة، من النتائج السلبية لسياسة الخصخصة.

3- نتائج الاحتلال على المستوى الاجتماعي المحلي:

كان من النتائج الأولية للاحتلال الأمريكي للعراق انهيار النظام السياسي والاجتماعي للبلد كنتيجة من نتائج الحرب التي خلقت فراغاً مباشراً على المستوى الاجتماعي الأمر الذي ساهم في إيجاد فعاليات جديدة سعت إلى ملء ذلك الفراغ، فحدث تطور كبير في تعزيز قوة البنى الاجتماعية التقليدية، وبشكل خاص العشيرة، والأسرة الواسعة، والرابطة الدينية المحلية، والذي تزامن مع تفكك السلطة المركزية، بحيث تقدمت هذه البنى للإمام لتؤدي دوراً جديداً خاصاً بها، وتطلب اعترافاً بذلك وسلطات واسعة لها، فبدأت بالتنافس مع السلطة المركزية على مسائل الهوية والولاء وهي مسألة مثيرة للاهتمام كون ربع المجتمع العراقي منظماً على شكل انتماءات قبلية (السيد، 2004: 156).

وقد وفر انهيار النظام الشمولي السابق للعراقيين فرصة لإعادة بناء المجتمع المدني، وإصلاح النظام الاقتصادي والسياسي الذي كان النظام السياسي السابق يحتكره بشكل مركزي، وما أن جاء الاحتلال الأمريكي حتى أخذت الإدارة الأمريكية على عاتقها أداء المهمات المتعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي، غير أنها تركت ما يتعلق بالجانب الاجتماعي إلى أبناء البلد ليؤدوا دورهم في هذا الجانب، إلا أن وجود الاحتلال وغياب الرقابة على ممارسات الأفراد قد خلق العديد من التداعيات التي برزت على شكل مشاكل اجتماعية كان من أبرزها الأتي (أحمد، 2005: 124):-

أ- **ارتفاع معدل الجريمة:** ويعود سبب هذه الظاهرة إلى حالة ازدياد البطالة في المجتمع الذي يرتفع بشكل طردي مع معدل الجريمة، فضلاً عن وجود المجرمين المطلق سراحهم من السجون قبل الاحتلال مع عدم قدرة الأجهزة الأمنية حديثة التشكيل في السيطرة على ارتفاع نسبة الجريمة في البلد.

ب- **انتشار ظاهرة البغاء:** تعتبر هذه الظاهرة من الأمراض الخطيرة التي تصيب المجتمع نظراً لما تحمله من آثار سلبية خطيرة بالإضافة إلى انتشار الأفلام المسيئة للآداب، والتي هي من نتاج ظاهرة العولمة الثقافية التي غزت المجتمع العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص، خاصة بعد دخول خدمة الأقمار الصناعية والهواتف المحمولة وبعض مظاهر المجتمع الغربي الأخرى.

ج- **انتشار المخدرات:** جاء انتشار هذه الظاهرة بعد انهيار مؤسسات الدولة الأمنية المنهارة المسؤولة عن متابعة تجارة المخدرات خلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث شهد العراق نمواً متزايداً لها بعد أن كان قبل الاحتلال من بين الدول منخفضة التعاطي لهذه الظاهرة، حتى أصبح العراق جسراً لنقل هذه المادة السامة من الدول المجاورة إلى الأخرى دون تدخل سلطات الاحتلال لمنع هذه الحالة.

إن هذه الظواهر السلبية التي تنامى وجودها مع الغزو الأمريكي للعراق، والتي بدأت تتسلل إلى عقول الأفراد في الوقت الذي غابت فيه القوة الكفيلة بمقاومتها في ظل توفر أجواء من الإغراءات الشديدة بتلك الأشياء التي كانت ولا تزال ممنوعة إلا أن الفرق يكمن في غياب الرقابة التي تمنع انتشارها.

إن الشيء الذي يميز المجتمع العراقي يأتي من كونه خليطاً من قبائل وأعراق وديانات ومذاهب وقوميات مختلفة، تحتم على الأفراد السير ضمن اتجاهات يغلب عليها الطابع الذي

ينتمي إليه ذلك الفرد والمستند إلى دينه وقوميته سواءأ كانت لها صفة الأغلبية أم الأقليـــة فـــي المجتمع، وفي هذا الجانب مارس الاحتلال أدواراً مهمة في إثارة الفتن لمواضـــع عديـــدة فـــي المجتمع العراقي، فجاءت محاولاته لتغذية ورقة الحرب الطائفيـــة والفـــتن الاجتماعيـــة بغيـــة الوصول إلى الحرب الأهلية، والتي شهدها المجتمع خلال الأعوام 2006–2007، والتي كادت أن تؤدي إلى تقطيع أوصال هذا المجتمع، إلى أن جاءت الأساليب الجديدة فـــي حالـــة تكـــوين المنظمات السرية التي مارست أعمال قتل واختطاف والحصول على أموال فديـــة عمـــن يـــتم اختطافهم حتى أصبحت ظاهرة شديدة، أدت إلى المساس بحالة التكاتف الطائفي الذي كان قائماً بين أبناء المجتمع، بالإضافة إلى ما قام به الاحتلال من عمليات قتل منظم وإلقاء قبض وتشريد لعوائل عديدة، كان سبباً مباشراً في تنامي نسبة أعداد الأرامل والتي لها آثار اجتماعية قاســـية على المستوى القريب.

فيما أدى العمل الإجرامي الذي قامت المليشيات المسلحة بتفجير مرقدي الإمـــامين علـــى الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء إلى تنامي حالة الطائفية في المجتمع ساهمت بشكل كبير في المساس باللحمة الوطنية، وأدت إلى ازدياد حالات القتل العشوائي على الهوية والاسم والطائفة رافقتها أعمال التهجير المنظم في المناطق السكانية على أساس الطائفة مع التعـــرض للأقليات الدينية والقومية الأخرى غير المسلمة.

4- **نتائج الاحتلال على المستوى الثقافي:**

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى حدوث نتائج علـــى المـــستوى الثقـــافي، حيـــث تعرضت ثقافة هذا البلد الشمولية إلى تدمير كبير في محاولة من قوات الاحـــتلال للقـــضاء على ثقافة الحضارات السابقة واللاحقة وما تم التوصل إليه من تطور علمي فـــي القـــرن الماضي، والعراق كان يزخر بالمثقفين وفي مختلف التخصصات، ويزخر بدور العلم بـــدءاً

من المدرسة حتى الجامعة وهي منتشرة في كل مكان من ربوعه، وان ما تعرض له مـــن مخاطر جاءت مع الدبابة الأمريكية، ويمكننا الوقوف عند ابرز تلك النتائج وكما يلي:-

أ- تعرض دور العلم للكثير من الدمار جراء الاحتلال بعد أن جرى تهديمها بفعل ضربات الآلة العسكرية الأمريكية وعبر قذائفها الجائرة التي لا تفرق بـــين دار وأخـــرى، كمـــا تعرضت المساجد للتدنيس وحرق كل ما تحتويه وله علاقة بالعلم، مـــع ســـعي قـــوات الاحتلال لاشغال أهل العراق بأمور أخرى بعيدة عن الاهتمام بـــدور العلم، وجعلهم أداة هـــدم لهذه الدور والمســـاجد بســـبب الفتنة الطائفية (بدر، 2009: 1-3).

ب- القيام بعمليات السطو والسرقة للمراجع العلمية والمصادر المهمة من خـــلال التعـــرض للمكتبات التي تزخر بأمهات الكتب نهباً وحرقاً، مع ســـرقة أمهـــات الكتـــب النـــادرة والمحفوظات بعد تدمير الخزائن المكتبية ومستلزمات القراءة والكتابة فيهـــا، وإجـــراء عمليات تزوير المراجع لتعكس ثقافة ما يريده المحتل من شعب العراق بعد الاحتلال، عبر فرض مناهج لا تتفق وهوية العراق العربية الإسلامية من خلال قـــوانين ســـنتها سلطة الاحتلال (هزايمة، 2005: 105).

ج- قتل كبار العلماء لأنهم رواد النهضة العلمية التي وصل إليها العراق، وتـــشريد آخـــرين منهم إلى خارج البلاد وذلك لحرمان العراق من نتاجهم العلمي الجم، وخلق أوضـــاع لا تتفق وروح العلم لدى المدرسين حتى لا يقوموا بإعطاء الرسالة العلمية حقها، وملاحقـــة العلماء في قتلاً وتشريداً وذلك لجعل العراق بلداً متخلفاً في المجال العلمي، كل ذلـــك أدى لازدياد نسبة الأمية لدى أبناء شعب العراق، بعد أن ازداد تسرب الطلبة مـــن المـــدارس وهذا سينعكس سلبياً على العراق بعد سنين طويلة (هزايمة، 2005: 122).

د- لقد كان للتاريخ دوره في المعادلة التي نجم عن احتلال العراق في الجانب التاريخي، فسمح الاحتلال لعمليات السطو على متحف الحضارات لاقتلاع تاريخ العراق خاصة والمنطقة العربية عامة من قائمة البلدان التي لها تاريخ قديم يحاكي الزمان، بعد القيام بعمليات سرقة الآثار العراقية وبيعها في الأسواق العالمية وبأسعار زهيدة، لغرض تزوير التاريخ عن طريق الآثار على اعتبار هذه الآثار المسروقة من تاريخ الأمم السارقة، كما تم تهديم البنية التحتية للمتاحف العراقية والتي كانت منتشرة في ربوع كل العراق(الجزيرة نت، 2010: 1).

وتأسيساً على ما سبق من تقديم في الجانب الثقافي فإنه يعتبر قليلاً من كثير، لكون النتائج التي حدثت على المستوى الثقافي لازالت وستمتد إلى سنين بعد الاحتلال، بالإضافة إلى ما تم تهديمه من دور العلم سيبقى يلقي بظلاله على الحياة العلمية، وبالأخص أن أساتذة المعاهد والجامعات يحتاجون إلى أمد بعيد حتى يتم تعويضهم وان تم التعويض فإن خبرات السابقين يحتاجها اللاحقون لمدة سنين لاكتسابها.

المطلب الثاني: النتائج على المستوى الإقليمي

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف وجودها في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك من أجل تضييق الخناق أمام أي تدخل دولي في المنطقة سواء من قبل الحلفاء أو الأعداء، وقد جاء هذا الموقف على أثر ارتفاع حالة الاهتمام بالمنطقة من قبل قوى دولية عديدة مثل دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان، إذ كانت كلّ منها تحمل أطماعا أو طموحات جيو سياسية وجيو إستراتيجية من أجل استعادة مكانة دولية زائلة أو السعي للوصول إلى مكانة القوى العظمى، فكان هناك رفض واضح من قبل هذه القوى لمحاولة انفراد الولايات المتحدة بسيادة العالم والمنطقة، الأمر الذي حفز الولايات المتحدة الأمريكية لإدراك ذلك، فسعت لمنع تدخلات هذه القوى، فكان تحركها الواضح تجاه المنطقة والذي تحقق بفعل التطورات السياسية والعسكرية على إثر اجتياح العراق للكويت عام 1990، وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 (دسوقي، 2009: 73). ووفقاً لذلك فقد جاءت نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق على المستوى الإقليمي مفيدة للجانب الأمريكي من نواحٍ عديدة من أهمها:

1- **النتائج العسكرية للاحتلال على المستوى الإقليمي:**

لقد وضعت الإدارة الأمريكية في اعتبارها وبشكل أكيد أن الإطاحة بالنظام العراقي، قد حقق لها فوائد عديدة لم تكن غائبة عنها عندما وضعت الخطط اللازمة لاحتلال العراق، تقوم على إيجاد قواعد عسكرية واستخبارية على أرض العراق في ظل وجود حكومة موالية لأمريكا من أجل استمرار المحافظة على هذه المنشآت وتقديم التسهيلات اللازمة لها، وقامت بالفعل بإنشاء العديد من تلك القواعد العسكرية في مناطق عديدة من العراق، إلا أن التركيز وقع على أربع قواعد داخل العراق هي قاعدة مطار بغداد الدولي، قاعدة الطليل

جنوب العراق قرب الناصرية، مهبط الطائرات H1 في المنطقة الغربية، ومطار باشور في المنطقة الكردية (تاير، 2004: 43).

إن الشيء المهم الذي فكرت به الولايات المتحدة من احتلالهـا للعـراق قـد اسـقط مصداقيتها العالمية فهي لم تستطع أن تحشد قوى عالمية كتلك التي حققتهـا عـام 1991، بحيث إنها استطاعت تحقيق نصرٍ حاسمٍ من خلال المزاوجة بين استخدام السلاح والاستفادة من الآخرين الذين تعاونوا معها، غير أن الذي حدث عام 2003 دفعها إلى تقسيم الأفعـال على الحلفاء بعد أن وحدت الأعداء وأتاحت الفرصة إلى مناوئيها الذين يضمرون الشر لها، فتعرضت إلى كراهية مريرة لدى العالم الإسلامي من سياساتها وتراجعت الحنكة الـسياسية الأمريكية بشدة، بعد أن لحقها ضرر كبير في عدم القدرة على إدارة قيادة القوات المتحالفة بالشكل المطلوب (بريجنسكي، 2007: 154).

وفي خضم كل ذلك وبعد احتلال العراق برزت مشكلة إيران التي تحتاج إلى مجابهة فعلية فكان التخطيط الأمريكي يقضي بالاستفادة من القواعـد الأربعـة الموجـودة علـى الأراضي العراقية عند التعرض لإيران، خاصة وأنها تعتبر إيران مـن الـدول المـساندة للإرهاب، والتي طالما دعمت حزب الله في لبنان والشيعة في العراق وحركة حماس فـي فلسطين وهؤلاء بالتأكيد لهم أدوار مهمة في قضية الصراع مع إسرائيل، والأهم من ذلـك وجود روابط وثيقة لإيران مع قوات القاعدة وطالبان، كما أن إيران تمتلك برنامج تطـوير الأسلحة النووية وتقوم بتوسيع مخزونها من أسلحتها الكيماوية والصواريخ بعيـدة المـدى، حتى جاء اعتبار إيران من دول محور الشر، بالإضافة إلى العراق وكوريا الشمالية حسب تعبير بوش الابن في خطاب له في كانون الثاني 2002، لذا كان الربط بين الاستفادة مـن نتائج الحرب على العراق عام 2003، في المواجهة المحتملة الجديدة مـع إيـران وهـي

المواجهة التي تحتاج فيها لجميع القواعد الأخرى في المنطقة ووسط آسيا وأفغانستان، وحتى تلك التي في الخليج قد لا تكون كافيـــة فـــي تلك المواجهـــة المحتملة (تاير، 2004: 44).

إلا أن التهديد الأخر الذي قد يولد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة يعـــود إلـــى احتمالية حدوث اضطرابات داخلية في دول الخليج العربي، حيث تواجه المملكـــة العربيـــة السعودية حملة عنيفة من المتطرفين الإسلاميين الذين ينتمون إلى تنظيم القاعدة، ويـــسعون إلى إشاعة الدمار في المملكة، وهذا الأمر قد شعرت به الولايات المتحدة الأمريكية بـــشكل مباشر خاصة بعد أن تواجدت على أرض السعودية والعراق جراء تدخلها العسكري، والذي تسعى لتوظيفه من أجل ضمان الاستقرار في دول المنطقة بما يحقق ضمان مصالحها فـــي الفترة المقبلة في هذه المنطقة الحيوية (انديك، 2006: 126).

كما أفرز الاحتلال نتائج سمحت للدول الإقليمية بأداء أدوار وتدخلات سافرة في الشأن العراقي مثل تدخلات "سوريا من الجوار العربي" و"إيران وتركيا من الجوار غير العربي"، وإسرائيل التي مارست نوعاً من التدخلات لأغراض إستراتيجية، كما اعتبـــرت الولايـــات المتحدة الأمريكية، ووفق مقولات تيار المحافظين الجدد، أن السقوط السياسي في العراق هو مقدمة لسقوط نظام الحكم في سوريا، ومن هنا أظهرت سوريا مرونة فـــي مـــسألة إيـــواء الجماعات المسلحة الساعية لدخول العراق لنصرة المقاومة في الداخل، كما رفضت تـــسليم المسؤولين العراقيين السابقين المتواجدين على أراضيها خاصة أن بعضهم له ارتباطات مع جماعات مسلحة داخل العراق (شبلي، 2008: 60).

إن حقيقة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط باتت تعتبـــر أحـــد الملامح الأساسية لهذا الإقليم، وفي ذات الوقت يمثل الوجود الأمريكي في القواعد التقليديـــة في كل من اليونان وإيطاليا وبلغاريا وإسبانيا والبرتغال وقبرص وجبل طارق، وحتى فـــي

بريطانيا وألمانيا، تشكل عنصراً فاعلاً من عناصر المعادلة الإستراتيجية الحاكمة في الجغرافية السياسية الأمريكية، حيث أكسبت وجودها في العراق قيمة إستراتيجية أكبر من الناحية الشكلية، إذ لم تعد المسألة مجرد اكتساب قاعدة أو تسهيلات عسكرية وإنما تتعلق باحتلال وحكم مباشر لإحدى دول المنطقة، فعلى سبيل المثال وصل حجم القوات العسكرية في العراق حتى كانون أول 2005 إلى 130 ألف جندي أي حوالي 75.5% من إجمالي حجم القوات الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يجعل من العراق أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة في المنطقة (دسوقي، 2009: 72).

وانطلاقاً من هذا الوجود العسكري الكثيف وطبيعة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة، فإنه من الخطأ أن تتوقع الدول العربية موقفاً إيجابياً منها يقوم على الحوار والتعاون بدل الإملاء والفرض في تعامل الدول فيما بينها، حيث ظهر ذلك واضحاً في عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رأيها تجاه قضية استمرار بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل، حيث أن الواقع يشير إلى أن الدول العربية لا تستطيع إيجاد رؤية إستراتيجية من إيجاد حلول لمشاكلها المختلفة بما فيها قضية فلسطين، وهذا يعني أنها تطلب من غيرها أن يدفع ثمن سوء الإدارة والتقاعس والعجز (غليون، 2005: 94).

2- النتائج الاقتصادية للاحتلال على المستوى الإقليمي:

إن التغيير الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق قد غير ميزان القوى في النظام العالمي وتمخض عن نتائج على المستوى بالنسبة للإقليم كان أبرزها:-

أ- النمو السريع في الاقتصاد والعولمة والتقدم التكنولوجي والتمرد السياسي ومساعي نشر الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط، وخاصة المنتجة للنفط وكان هو السمة البارزة للنشاط الأمريكي، وكنتيجة من نتاج التدخل العسكري في العراق، (السعدي، 2008: 264).

ب- أن الغاية الأساسية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها ونجحت في ذلك تكمن في ضمان تدفق النفط دون أية معوقات وبأسعار معقولة من المنطقة ووصوله إلى اقتصاديات أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن 25 % من إنتاج العالم من النفط وثلثي احتياطات العالم النفطية تقع في منطقة الخليج العربي، وأن انقطاع تدفق النفط بسبب الحرب خلق حالة زعزعة الاستقرار في المنطقة وأدى إلى صدور قرارات حكومية بشأن الإنتاج دفعت أسعار النفط إلى مستويات عالية، كأن من شأنها التأثير العميق في الاقتصاديات الغربية، وما دامت هذه الدول تعتمد على النفط فإنها تحتاج إلى تدفقه من الخليج دون أي عوائق، وهنا تكمن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن حماية المصالح الحيوية بوصفها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العام (أنديك، 2006: 116).

ج- اتجاه بعض دول الإقليم للحصول على قدر من المساعدات الاقتصادية، فيما قام البعض الأخر بتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية كانت بدرجة متفاوتة في عدوانها على العراق، وذلك بعد تدفق النفط دون عوائق فإن الولايات المتحدة الأمريكية كان يتعين عليها إيجاد سياسة أمنية متطورة تحافظ من خلالها على استغلال دول الخليج المنتجة للنفط، وأن هذه الفرصة كانت تواجه صعوبة لأن هذه الدول لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها سواء من العراق أو من إيران، وهما الدولتان المجاورتان لأكثر مساحة ولأكثر قوة، وهذا الأمر فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور استراتيجيات لخلق التوازن أو احتواء التهديدات المحتملة التي قد تشكلها هاتان القوتان الإقليميتان، من هنا جاء جنوح الدول

الخليجية المنتجة للنفط إلى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدات واتفاقيات أمنية معلنة، والاعتماد عليها في توفير الحماية اللازمة، فيما قام البعض الأخر بتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية كانت بدرجة متفاوتة في عدوانها على العراق (محمد، 2005: 192).

3- النتائج السياسية للاحتلال على المستوى الإقليمي:

يعتبر النظام الإقليمي العربي منطقة حيوية قل نظيرها من الناحية الإستراتيجية، كونه مركزاً لطرق التجارة العالمية ذات الأهمية الجيوسياسية، وهو مركز الاتصالات الجوية والبحرية والبرية، فضلاً عن أهميته الاقتصادية الناجمة عن احتواءه لثروات طبيعية هائلة، يأتي في مقدمتها النفط، كما أنه يمثل قلب الشرق الأوسط القديم والجديد، وقد افرز الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003، نتائج عديدة على المستوى الإقليمي بالجانب السياسي، من خلال طرح قضية الديمقراطية باعتبارها إحدى المسائل الضرورية والملحة التي لا تزال مطروحة في الساحة السياسية والثقافية العربية، وذلك بفعل التساؤل المطروح حول أمكانية تطبيق الديمقراطية في المجتمع العربي وفيما إذا كان هذا المجتمع مؤهلاً للممارسة الديمقراطية بالشكل الصحيح، أو أنه لا يملك المستوى المطلوب من الثقافة السياسية التي تؤهله لهذه الممارسة، وهنا جاءت القناعة الأمريكية على أثر حملتها ضد العراق لتطرح الدعوى الملحة عربياً في التغيير الديمقراطي، بحيث بات الداعون إلى تأييد الاحتلال يستخدمون الاحتلال الأمريكي لدعوة التغير كذريعة للوقوف ضد من ينادي بالتغيير أو الإصلاح، وفي ظل وجود قناعة أمريكية من أجل تحقيق مصالحها طرحت قضية الديمقراطية كشعار ليكون حارساً للأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة، بحيث جرى

تصوير أي تحرك في الإصلاح السياسي عربياً بأنه قد جاء وفقاً للرغبة الأمريكية ومسانداً لها (كوش، 2005: 14-141).

وما أن أنهت الولايات الأمريكية صفحتها العسكرية الأولى المتمثلة باحتلال العراق، حتى سارعت للإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير في محاولة لتبرير وجود الكيان الإسرائيلي داخل النظام الإقليمي العربي، بالرغم من عدم انتماء ذلك الكيان إلى الفضاء القومي والديني والثقافي العربي، وكانت المساعي الأمريكية تنصب نحو إدخال النسيج الثقافي في الآلية العامة للمشروع تحت عنوان التطبيع، وهذا يعني نكران الهوية القومية الجامعة لأبناء المنطقة العربية وقوامها العربي المرتبط سياسياً واقتصادياً وحضاريا والاستعاضة عنها بهوية بديلة هي هوية الشرق أوسطية، والتي تتحول فيها العروبة إلى مجرد فرع هامشي ضمن الكيان السياسي الجديد للمنطقة (الخزرجي، 2004: 137).

إن طرح المشروع الأمريكي المتعلق بالشرق الأوسط الكبير عام 2004، جاء بفعل هيمنتها على النظام الدولي، والذي وفر لها قدراً كبيراً من مجريات السياسة العالمية كونها القوة المهيمنة الوحيدة مقارنة بالنظام الدولي الذي كان سائداً في مرحلة القطبية الثنائية، فهي هنا تعمل على تحقيق الهدف الإستراتيجي لها وهو إدامة الهيمنة الأحادية على النظام العالمي، فكان السير قدماً في تنفيذ مخططاتها العالمية تحت شعار الحرب على الإرهاب والذي بدأته في احتلال أفغانستان ومن ثم العراق، الأمر الذي أعطى مؤشراً للنظم العربية الأخرى بأن التهديدات الأمريكية هي حقيقة وليست لإغراض التخويف فقط، حتى أصبحت تلك النظم على يقين من أن مصيرها ربما لا يختلف عن مصير العراق فيما لو أنها اعترضت على السياسة الأمريكية (محمد، 2005: 192)، وهذا ما يمكن ملاحظته على الموقف الليبي عندما قام بكشف كافة نشاطاته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أمام الأسرة الدولية ومن ثم التخلي عنها، وذلك في

أعقاب ما تعرض له العراق من احتلال وتدمير عام 2003. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تتردد في الوقوف ضد قضايا الشعب العربي في المحافل الدولية لاسيما القضايا التي تتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بعد أن قامت بتهميش دور الدول الأخرى في منظمة الأمم المتحدة جراء ما تمارسه من ضغط وتهديد تجاه تلك الدول أو من خلال استعمال حق النقض ضد العديد من القرارات الأممية (الظاهر، 2004: 26).

وبالنسبة لعملية السلام العربية الإسرائيلية فقد أنتج الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 موقفاً أوروبياً مسانداً للدور الأمريكي في هذه المسألة، إذ تابعت القوى الأوروبية جهودها الدبلوماسية لتحريك عملية السلام وضمن الإطار العام للسياسة الأمريكية الأمر الذي ضيق الفجوة التي كانت قائمة على أرض الواقع بين الممارسات الأوروبية والأخرى الأمريكية، وخاصة تجاه المقاومة العربية الإسلامية ومدة مشروعيتها في الأراضي المحتلة، فلم يعد الاتحاد الأوروبي يصدر أية إدانة رسمية حازمة ضد إسرائيل، عند ارتكابها لأية مجزرة من المجازر التي باتت سمة واضحة للسلوك العدواني للكيان الإسرائيلي في حين تسارع بإدانة أي عمل ضد الاحتلال الإسرائيلي تقوم به المقاومة، ويجري وصفه بالإرهاب بل إن الإتحاد الأوروبي شارك الولايات المتحدة الأمريكية في تطويق حكومة حماس المنتخبة عام 2006، من خلال قرار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 10 نيسان 2006، القاضي بتعليق المساعدات المباشرة إلى الحكومة الفلسطينية، إذ كان الاتحاد أكبر مانح لهذه المساعدات (جريدة أخبار اليوم المصرية، 23 نيسان 2006)، وذلك من أجل إجبار الحكومة المنتخبة على الالتزام بمبادئ اللجنة الرباعية المتعلقة بعدم ممارسة العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الاتفاقات القائمة.

المطلب الثالث: النتائج على المستوى الدولي

كان للجوء الولايات المتحدة الأمريكية للخيار العسكري واحتلالها العراق نتائج كبيرة ليس على العراق فحسب، بل شكلت آثاراً وخيمة على ميثاق الأمم المتحدة، أدت إلى تقويض الجهود الدولية الرامية لنزع فتيل الأزمة بالوسائل السلمية، واعتبرت آثارها فشلاً للجهود الهادفة إلى تطوير وتعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية، وبعد احتلال القوات الأمريكية للعراق، اعتراف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عشية الحرب بعدم مشروعيتها، وإسهام ذلك في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها القوية بريطانيا في إضعاف دور المنظمة الدولية في التعامل مع الأزمات الدولية، إلا أن الإصرار الأمريكي البريطاني ورفضهما انتقادات كوفي عنان جاء تحدياً وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بحجة أن الخبراء القانونيين في بلديهما أفتوا بشرعية شن الحرب ضد العراق (مروان، الموقع الالكتروني :www.zmag.org)، لكن ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة عن غزو العراق كونه عملاً غير شرعي لاعتبارات تتعلق بكون مجلس الأمن لم يقرر أو يسمح بذلك الغزو، الأمر الذي يثبت طابع عدم الشرعية بهذا العدوان (تقرير تقويم قانوني لغزو العراق، 2005 :188).

إن الانتهاك الأمريكي لميثاق الأمم المتحدة الخاص بتحريم الحرب وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، والتي وردت في الفقرتين الأولى والرابعة من ديباجة الميثاق، فيما حدد الفصل السابع من الميثاق الأحكام التي في إطارها يمكن اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة عندما يقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو عندما يقع عمل من أعمال العدوان فعند ذلك يقرر المجلس اتخاذ تدابير طبقاً لإحكام المادتين (41-42) من الميثاق المتعلقتين بحفظ الأمن والسلم الدوليين، أو بموجب المادة (39) التي تتعلق بإعادة السلم والأمن إلى نصابهما، من هنا فإن

القاعدة العامة تقتضي تحريم اللجوء إلى استخدام القوة، أما الاستثناء فهو مقيد باتخـاذ مجلـس الأمن للتدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، ولم يكن العراق يشكل أي حالة تنطبق عليها هذه المواد كونه لا يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أنه يعاني من حصار وعقوبات دولية استمرت ثلاث عشرة سنة، مع عدم امتلاكه للأسلحة المتطورة التي تجعله يهدد الولايات المتحدة (الجنابي، 2008: 155–157)، أو أي من حلفائها كل من بريطانيا، استراليا، بولندا، اليابان، بلغاريا، إسبانيا، الذين تورطوا بالحرب مع الولايات المتحدة الأمريكيـة، حيـث يفهم من موقف هذه الدول أنها لم تحصل على تفويض دولي يجيز لها حـق التـدخل وإعـلان الحرب، مما يجعلها غير مشروعة في ظل الرفض الدولي الصادر من فرنسا وروسيا والـصين وألمانيا للسلوك السياسي الأمريكي المتعلق بالاحتلال، وذلك لأن هذه الدول قد أحست بأن سياسة إضعاف الأمم المتحدة كانت نتاجاً بارزاً من نتائج الغزو الأمريكي للعراق واحتلالـه، كونهـا فرضت خيارات سياسية وإستراتيجية أمريكية بالقوة بالرغم من تعارض ذلك مع الإدارة العامة للمجتمع الدولي.

ولعل نظرة سريعة على بعض إحصائيات المنظمات العالمية المختلفة المتعلقة بالـشأن العراقي تظهر حجم الانهيار المتسارع المخيف لكيان المجتمع العراقي سياسياً وامنياً واقتصادياً منذ الاحتلال عام 2003. ثم إن تطورات الموقف الدولي حيال الاحتلال الأمريكي للعراق كانت تشير إلى الفشل الكبير في إدارة العلمية السياسية، وإعادة الأعمار واسـترداد الحيـاة العاديـة وبخاصة الأمن وتشغيل مختلف المرافق العامة داخل العراق، كلها كانت صعبة التحقيق في ظل تعرض الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها المتحدة في العراق إلى مقاومة مسلحة متنامية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى التحرك نحو تدويل المرحلة الانتقالية للعراق، فقامـت بتوزيـع

المسؤولية السياسية على عدد من دول العالم من خلال صيغة القوات المتعددة الجنسيات أو من خلال مكاتب الأمم المتحدة داخل العراق (سعيد، 2005: 251).

وتعد مسألة قيام الولايات المتحدة الأمريكية شن حرب على العراق انتهاكاً لمبدأ حظـر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بحيث ترتب على الحرب تغيير النظـام السياسي العراقي، وهو ما يعني انتهاكاً خطيراً لحرمة سيادة العراق في مظهرها المتعلـق بالاستقلال السياسي، وبوصفه أحد الحقوق السيادية المعترف بها لهذه الدولة والمضمونة من قبـل ميثـاق الأمم المتحدة، بحيث تشير الفقرة (7) من المادة (2) من الميثاق عدم وجود مـسوغات تـسمح للولايات المتحدة التدخل بالشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، ويتوجب على الدول الأعضاء عدم التعرض لمثل هذه المسائل، بحيث لا يخل تطبيق ذلك تدابير القمع الواردة في الفصل السابع (الهزاط، 2003: 96).

لذلك يعتبر التدخل العسكري أو غير العسكري الذي يمارس ضد دولة أو مجموعة مـن الدول ضد دولة أخرى محظوراً في القانون والعرف الدوليين، ووفقاً لهذا المبدأ فإن العديد مـن القوى الدولية عارضت موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بالغزو والاحتلال، بحيث انتج هذا الاحتلال تبلور مصلحة حقيقية لمعظم القوى الدولية في استمرار استنزاف الولايات المتحدة في العراق، إذ يعتبر الفشل في العراق بحد ذاته أثراً رادعاً يحول دون توسع الولايات المتحـدة إلى الخارج، ويوقف المشروع الإمبراطوري للإدارة الأمريكية، وقد اتخذت عدد مـن الـدول مواقف وفقاً لاختياراتها ولظروفها الإستراتيجية فمن مصلحة إيران أن تغرق الولايات المتحـدة في العراق وتبقى مدة إضافية فيه، أما تركيا فهي تخشى من أن يؤدي الفشل الأمريكي إلى فراغ لا تملؤه إلا إيران، وقد يؤدي الأمر إلى قيام الأكراد إلى إعلان استقلالهم أما بالنسبة للـسعودية ودول الخليج فإن الفشل الأمريكي يعني تحلل العراق وانقسامه وهو أمر يترك المنطقـة تحـت

رحمة إيران بعد ذهاب أمريكا (سعيد، 2005: 255). وهذا الأمر لم تخفه إيران، حيث أعلـــن الرئيس الإيراني محمد احمدي نجاد في النصف الثاني من عام 2009، أن بلاده ستقوم بمـــلء الفراغ الناجم عن الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011، وذلك على أثر توقيع الاتفاقيـــة الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الرابع: مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق

جاء انقسام الرأي العام الغربي والعالمي إلى قسمين قبل اندلاع الحرب الأمريكية على العراق في 2003، وذلك في مستوى المؤسسات الإعلامية الكبرى والأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة بين قسم مؤيد للحرب وقسم معارض لها، وقد اتهمت كثير من الفعاليات الضخمة الموجودة في الغرب حكوماتها بشن حرب استعمارية ضد بلد لا حول ولا قوة له، في حين كانت الادعاءات المضادة تؤكد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، والذي ثبت فيما بعد كذبها، إذ يأتي سبب هذه الحرب والحروب التي قد تليها هو الحاجة الفعلية للنفط، كون أمريكا قد وضعت نفسها في زاوية وجود متطلبات كبيرة لإدامة بنيتها التحتية، وتخطيط مدنها واقتصادها الذي يعتمد إلى درجة عالية على النفط، مع عدم نسيانها أن النفط بدأ ينضب وأن الإنتاج العالمي لابد من أن يصل إلى الذروة خلال السنوات العشرة القادمة، من هنا كان وعي الإدارة الأمريكية جيداً لأهمية استمرار تدفق النفط وبالأسعار المناسبة لها، وأن النظام العراقي يتربع على مفاتيح كنز كبير لهذه المادة الحيوية (التنير، 2010: 106).

وتعبيراً عن هذا الموقف قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزوها للعراق واحتلاله بشكل مباشر الأمر الذي أحدث متغيرات كثيرة في منطقة الشرق الأوسط جراء سقوط نظام الرئيس صدام حسين، وانتهاء أمر قادته ورموزه إلى الملاحقة والاعتقال والقضاء على الشق العراقي من حزب البعث، فيما نما على الصعيد العالمي الإغراء لإدارة القوة، والعمل الانفرادي أو الأحادي الجانب، وجرت عمليات تضخيم الإرهاب حتى أصبح الشأن العالمي الأول في عالم ذلك اليوم، فيما بقيت مشاكل العالم الحقيقية من الفقر والمجاعة ومرض الإيدز والتلوث والانحباس الحراري وسواها من المشاكل تنتظر الحل الذي ربما لن تجده (كوش، 2005: 101).

ومع وصول الحاكم المدني بول بريمر إلى العراق الذي كان يحمل في حقيبتـه خطـة بوش لتقسيم العراق وخلق الفتنة وتكريسها بين الطوائف و القوميات وكيفية العمل على تسويق مبدأ الفدرالية، وإلغاء قرار التأميم ليس عبر قرار مثله، وإنما بالالتفاف عليه، وتغييـر صـورة النظام الاقتصادي في هذا البلد، فتم تشكيل مجلس الحكم على أساس خطة بوش التي تجعل هذا المجلس يكون طائفياً، فبدأ الحديث عن السنة والشيعة والعرب والأكراد والتركمان والأشوريين واليزيديين والصابئة والمسيحيين، وهي مفردات لم يتعود عليها المجتمع العراقي منـذ تأسـيس الدولة عام 1921 حتى مجيء بريمر (رفعت، 2007: 145).

ثم بات العراق مرهوناً بنوعية الأحداث التي بدأت تتكثف عبر بعض التناقـضات فـي المجتمع والصراع المشتعل بين طرفي ثنائية المقاومة والاحتلال في أجواء جعلت الباب مفتوحاً لاحتمالات عديدة ومتعارضة، بعد أن تبلور موقف القوى الفاعلة في المجتمع العراقي وكـشف عن برامج سياسية واضحة ووفر عمقاً شعبياً استراتيجياً رفع من أشكال المقاومة المدنية، وعمل على تقويتها بوصفها قوة لا يستهان بها في مواجهة الاحتلال، لأن الإضراب العام والتظاهرات الواسعة والعصيان المدني لها من القوى ما يجعل الاحتلال يهتز تحت ضغط مطالبها، وأضحى مستقبل العراق مرهون بفعالية القوى الحية التي تمتلك القدرة على إنتاج المـشروع التـاريخي لتقرير مستقبل العراق، بعد أن طالت فترة معاناة الشعب جراء العقوبات الاقتصادية التي عانى منها البلد، كما أن سلطة الائتلاف المؤقتة اقترفت سلسلة من الأخطاء الكبيرة التي ساعدت فـي زيادة الغضب والخيبة والمعارضة العراقية، والتي كان يمكن أن تكون هناك طريقة لحـصول الولايات المتحدة على احتلال ناجح لو كانت أكثر حساسية وكفاية وإدارة حسنة، وأن التوقـف لإعادة التفكير في حقيقة قدرة وجود جيش غربي يفلح في الاستمرار إلى أجل غير مسمى فـي احتلال بلد عربي في القرن الحادي والعشرين، ولا يواجه معارضة متصاعدة، فالناس لا يحبون

رؤية الدبابات الأجنبية تجول في شوارعهم، ولا يرغبون في رؤية قوات أجنبية بين مساكنهم، فكان على العراقيين معاملة التدخل والاحتلال بشعور من الشك والريبة حتى دفع ذلك معظم المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين للاعتراف بهذا الأمر، حيث وجدوا أن المزيد من العراقيين يرون ومنذ اليوم الأول للتدخل بأنه احتلال أكثر مما هو تحرير (ستيل، 2008: 6-19).

وعلى هذا الأساس جاءت فكرة تقسيم العراق إلى أقاليم ثلاث تكون تابعة إلى الشيعة والسنة والأكراد، كون ذلك يعفيهم من مواجهة الأفكار المضادة والمعارضة لتوجهاتهم في العراق، إذ إن تحالف الأكراد مع الشيعة في ظل دولة واحدة سيجعل من السنة أقلية، وإذا تحالف الأكراد مع السنة سيجعل من الشيعة حصة أقل من النصف، مما يجعل الأمريكان يؤدون اللعبة وهم مرتاحون لوضع الشعب العراقي وسط هذه اللعبة الخبيثة، وأن تقسيم العراق جغرافياً شمال يقطنه أكثرية كردية، ووسط لأغلبية سنية وجنوب لأغلبية شيعية، بحيث يمكن من خلاله تقسيم الثروة الوطنية وفق هذه الاعتبارات ويبدأ معها تقسيمه عملياً وليس على الورق، في حين أن ذلك لم يكن إلا مخططاً يتم تجزئته عبر طرح فكرة الفدرالية، على أنها جاءت لتوحيد العراق في حين أنها كانت قاسية على الشعب العراقي ومثقفيه كون العالم اليوم يسعى نحو التوحد والتجمع في كتل اقتصادية وبشرية تتشكل من مواجهة التوجهات الاقتصادية العملاقة، حتى إن أوروبا تخلت عن جزء من سيادتها الوطنية من خلال تنازلها عن عملاتها الوطنية للانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة، في حين أن العراق بلد واحد ولغة واحدة وشعب واحد، تأتي الفدرالية لتعمل على تقسيمه وإضعاف دور المركز، والسماح لكل إقليم بالانفراد بأموره على عكس النظام المركزي الذي هو كفيل في تنمية أجزاء البلاد مع توسيع قاعدة الديمقراطية في ظل قيادة رشيدة ونشاط اقتصادي جرت عليه الدولة منذ نشوؤها عام 1921 وحتى تاريخ الاحتلال (رفعت، 2007: 147).

وفي خطوة لإعادة بناء رؤية جديدة واضحة لمستقبل الولايات المتحدة والعراق، بعد أن باتت السياسة الأمريكية المتبعة بعد الاحتلال لا تلاقي الاستحسان في أواسط المجتمع المحلي والدولي، إضافة لفقدانها المصداقية والقبول في المنطقة والعالم بعد أن فقدت عوامل النجاح في تسويق مشاريعها ومحاولة تعزيز القناعة بخطأ قرار الحرب على العراق، عملت الإدارة الأمريكية لإصلاح مسيرتها وإقناع العالم بان تحركاتها في العراق تعمل وفق المسار الصحيح، ومن اجل إيجاد مشروعية بقاء قواتها في هذا البلد فبدأت بالعمل على إبرام اتفاقية بشأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه (شبكة النبأ في 18 آذار 2008).

وقد جرى توقيع اتفاقية انسحاب القوات الأجنبية من العراق من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يوم 14/ كانون أول 2008، التي حددت موعداً نهائيا لجلاء الجيش الأمريكي من العراق، إذ تم اعتبار الأول من كانون الثاني 2009 موعداً لبدء تنفيذ الاتفاقية وتسليم الأجواء والترددات للحكومة العراقية، ونهاية حزيران 2009 موعداً لانسحاب القوات الأمريكية من المدن، وتاريخ 31 كانون أول 2011 موعداً لسحب أخر جندي من العراق، جرى بعدها إقرار الاتفاقية من قبل مجلس النواب العراقي في 27 كانون أول 2008 (وثيقة انسحاب القوات الأجنبية من العراق، المنشورة على الموقع الالكتروني: www.parliamment.iq).

إن توقيع هذه الاتفاقية قد أعاد للعراق ولاية القضاء التي كانت منقوصة تجاه بعض الجرائم التي تقع على أراضيه، وذلك من خلال ما أصدره الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المنحلة بول بريمر بموجب الأمر رقم 17 لسنة 2003، الذي نص على عدم خضوع أفراد القوات المتعددة الجنسيات والعاملين معهم إلى ولاية القضاء العراقي، وكان الحاكم المدني

حينذاك يملك السلطة التشريعية التي منحته الصلاحية الممنوحة له بموجب قراري مجلس الأمن المرقمين 1483و 1511 لسنة 2003، والتي تمنع القضاء العراقي من ممارسة اختصاصاته وولايته القضائية تجاه الأفراد من العاملين في القوات متعددة الجنسية أو معها، الأمر الذي اعتبره بعض فقهاء القانون بأن توقيع الاتفاقية سيعيد سيادة الدولة، وبسط سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية على أراضيها وأجوائها وبحارها، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الاتفاقية تعيد للعراق اعتباره كدولة مستقلة إلا أن مستقبلها غير واضح خاصة من قبل المجتمع الدولي وقواه الفاعلة.

حيث توجد خيارات تبدو واسعة ومتناقضة جراء العزلة التي يعيشها بعيداً عن التفاعلات الدولية، وسيادة النزعة العسكرية في تعاملاته الإقليمية والعربية، أو المشاركة الجادة والإيجابية في تلك التعاملات، وهذا يتطلب إعادة تعريف ماهية المصلحة الوطنية للعراق، دون نسيان أن الولايات المتحدة تعمل على أعادة تأهيل دور العراق الدولي، عبر البوابة الأمريكية لا عبر البوابة العربية، طالما أنه في دائرة الاحتلال الأمريكي لاسيما وان المنطقة العربية من وجهة نظر القوى الكبرى هي منطقة فراغ للقوة قابلة لإعادة التشكيل وفق أكثر من صيغة، فهي تعاني من التجزئة ووجود محاور متعددة في ظل تعاون عربي محدود، مع عدم وجود مركز للقوى يمكن أن يؤدي دور القائد الإقليمي، إذ يتصارع لأداء هذا الدور أكثر من دولة هي مصر والسعودية وسوريا وكلها ذات أوزان شبيهة ومتقاربة من حيث إمكانات القوى، والشيء الذي يجمعها في الميول والأهداف والسياسات هو التنافس، مما جعل من المنطقة العربية تكون مطمعاً لمن يسيطر عليها أو يخضعها لنفوذ، بما يؤهله لبلوغ مرتبة القطب الدولي، وهذا ما يفسر حرص الولايات المتحدة على التمتع بالحظوة في السياسات العربية البينية والدولية، وحرمان الآخرين من مشاركتها تقاسم الموارد العربية أو التأثير فيها. من هنا يعتبر مستقبل الاحتلال

الأمريكي للعراق مرهوناً بما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية للاستمرار في سياساتها تجاه المنطقة والعراق.

إن مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق مصيره الانسحاب لأنه استحقاق تاريخي ينطلق من حتمية خروج القوات الأجنبية من منطقة الاحتلال مهما طال الوقت أو قصر، في ظل استمرار النزيف الأمريكي داخل العراق بفعل ضربات المقاومة التي تحولت عملياتها إلى ضربات نوعية أوصلت خسائر الجانب الأمريكي على المستوى البشري إلى أكثر من أربعة آلاف قتيل، وما يرتبط بذلك من تأثيرات في النواحي النفسية والإعلامية في الداخل الأمريكي، غير أن الانسحاب سيكون منوطاً وبدرجة كبيرة بالأوضاع في العراق خلال الفترة المتبقية لبقاء القوات الأجنبية بموجب اتفاقية سحب تلك القوات التي حددت نهاية 2011، كتأريخ لخروج أخر جندي أمريكي من العراق، إذ إن هذا الانسحاب المنظم كان محاطاً بسلسلة من الاتفاقيات التي تضمن وجود معسكرات أمريكية في قواعد منعزلة لمعالجة الحالات الطارئة الناتجة عن ضربات المقاومة وتطورات الصراع الطائفي، والتي قد تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في العراق، وما يمثله من مأزق كبير للولايات المتحدة المنشغلة في أتون حروب على جبهات أخرى لا تقل أهمية كبيرة عن العراق.

إن القوات الأمريكية تعمل جاهزة للخروج من المأزق الأخر الذي فرض عليها استمرار بقاء قواتها على الأراضي الأفغانية، فضلاً عن الجبهة الدبلوماسية التي تشنها ضد إيران بالتعاون مع الدول الغربية، كما أن بقاء موجة النزاع والصراع في الحدود الإقليمية للعراق الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي، والتي بات لسوريا دور محوري فيه بفعل مساندتها لبعض القوى المحلية في الإطار الإقليمي كحزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية، لذلك فإن خروج القوات الأمريكية من العراق مرهون بإجراء ترتيب دولي _

إقليمي، قد يخلق حالة من الفوضى بين أطياف العمل السياسي العراقي ويسمح لإيـــران بـــأداء أدوار جديدة في الشأن العراقي، خاصة أن إيران هي الدولة الحاضنة لأغلب الجماعات المسلحة الناشطة في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين.

الفصل الخامس

الخاتمـــــــــة

تتأثر العلاقات العراقية الأمريكية بعدد من العوامل التي دفعتهـا لأن تكـون علاقـات متباينة بين الدعم والإسناد والتصدي والعدوان، وقد امتد هذا التباين إلى فترات زمنية بعيدة في تاريخ العلاقات بين البلدين، إلا أن الشيء البارز في مجرى تطور العلاقة بينهما ظهـر جليـاً خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية، والتي تمكن العراق خلالها من تجميع ترسانة عسكرية ضخمة من الأسلحة التقليدية الحديثة إلى جانب النجاح الكبير الذي حققه فـي مجـال التـصنيع العسكري، وخاصة فيما يتعلق بالصواريخ والأسلحة الكيماوية، والشوط الكبير الذي قطعه فـي مجال التكنولوجيا والمواد اللازمة لإنتاج السلاح النووي، حيث تحول العراق إلى ورشة عمـل عملاقة برزت قوته من خلال الإحصائيات التي كانت تصنف العـراق بـين الـدول نـصف الصناعية.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العراقية الإيرانية إلى تحقيق جـزء من أحلامها المتمثلة بإيجاد قواعد عسكرية في منطقة الخليج بشكل مستمر، بعـد أن فرضـت سيطرتها على الجزء الأكبر من نفط المنطقة، وقد تميز الموقف الأمريكي من الحرب بالتذبذب وذلك لتحقيق أهداف مستقبلية تنسجم مع تطلعاته تجاه هذه المنطقة، ويعزى سبب هذا التذبـذب إلى جملة أسباب منها: أن اندلاع هذه الحرب في ذلك الوقت لم يكن يمثل خطراً على المـصالح الأمريكية، وإنما خلق المناخ الذي ساعد على تنميتها بشكل أفضل في المستقبل، فكان موقفهـا المعلن يقوم على عدم التدخل في منطقة الخليج العربي ضد الدول التي تمتلك القوة، والتي مـن الممكن أن تهدد مصالحها على المدى البعيد، وما يترتب عليه هذا التدخل من أثـارة رد فعـل

عنيف ضدها على المستويين الإقليمي والدولي، فكان سعيها ينصب باتجاه إطالة أمد الحرب بهدف إضعاف الدولتين المتناحرتين من أجل احتواء التهديد الذي تمثله قوة هاتين الدولتين بالنسبة للحليف الإسرائيلي والنظم المحسوبة على محور الاعتدال في المنطقة، وأن إضعاف قوة الدولتين سيؤدي بالنتيجة لإضعاف قوة بعض الدول الراديكالية الأخرى في المنطقة كسوريا وليبيا واليمن، لذا كان من مصلحة الولايات المتحدة أن تستمر هذه الحرب طالما بقيت محصورة بين العراق وإيران، ولم تؤثر على الامتدادات النفطية للغرب وهذا ما يفسر وقوفها مع الطرف الأضعف عند ميلان الكفة لصالح أحدهما، وبعد توقف الحرب العراقية الإيرانية اتجه العراق نحو إعادة تنظيم قواته المسلحة والاستمرار في تحديثها وتجهيزها مُركزاً جهوده على قضايا الدفاع ومتطلباتها في ضوء التجربة الطويلة في أثناء الحرب مع إيران، وما أفرزته من دروس يأتي في مقدمتها أهمية الاعتماد على التفوق العسكري والتكنولوجي، وهذا التفوق لا يمكن ضمانته إلا بالاعتماد على الإمكانات والقدرات الذاتية والوسائل الكافية لردع الخصم وامتلاك زمام المبادرة وفرض قواعد اللعبة، فظهر العراق بعد الحرب قوة كبيرة بين الدول العربية والإسلامية، ويحظى باحترام تلك الدول مع وجود مخاوف وشكوك لدى دول الجوار خاصة بعد الدور الذي لعبه في الساحتين العربية والإقليمية، وجعله ينفرد بقرار فرض أسعار جديدة للنفط بعد أن يتخلص من الديون المتراكمة التي أثقلت كاهله، وهذا الأمر فرض عليه التحرك للحصول على منفذ بحري.

وهنا جاء الاجتياح العراقي للكويت، وكما ورد من خلال إجابة الدراسة عن الأسئلة الواردة فيها والمتعلقة بأسباب الاجتياح وكما يلي:-

1- وجود أسباب تاريخية للأزمة بين العراق والكويت والتي تعود جذورها إلى أيام الحكم العثماني للبلاد العربية، حيث كانت الكويت جزء من ولاية البصرة التابعة إلى الوالي

التركي، إذ حاول صناع القرار العراقي وعلى مدى التاريخ العراقي المعاصر المطالبة بالكويت الأمر الذي رفضه الكويتيون ، كما حدث مع محاولة الملك غازي عام 1932، والذي طالب بضم الكويت إلى العراق الأمر الذي دفع الكويتيين للاستعانة ببريطانيا التي تعهدت بضمان استقلال الكويت، ثم أعاد رئيس الوزراء العراقي الأسبق في نظام الحكم الملكي نوري السعيد فكرة ضم الكويت للعراق، وهو الطلب نفسه الذي قام به الـزعيم عبد الكريم قاسم عندما حاول تنفيذ تلك المطالب.

2- عادت النوايا العراقية لضم الكويت في عصر الرئيس صدام حسين لتطفو على سـطح العلاقات العراقية – الكويتية، والتي تزامنت معها خلافات تتعلق بزيادة الإنتاج النفطـي خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية، وأدت إلى تبلور مشكلات تتعلق بمطالبة الكويت بديونه المتراكمة على العراق.

3- تعثر المباحثات التي جرت بين العراق والكويت بتاريخ 31 تموز 1990 برعاية المملكة العربية السعودية في مدينة جده، بسبب ارتفاع سقف المطالبات الكويتية لترسيم الحـدود بين البلدين وفق المنظور الكويتي وتسديد الديون التي كان يعتبرها العراق مـساعدات مالية خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية.

5- ازدياد حدة الخلافات العراقية الكويتية التي هيأت جملة من الخيارات لم يكن أمام القيادة العراقية إلا العمل بإحداها والتي تتعلق بما يلي:-

أ- الإيحاء باستخدام القوة ضد الكويت بهدف معرفة النوايا الكامنـة للتـصرف الكـويتي والأمريكي تجاه هذا الإيحاء.

ب- إجراء تسوية سلمية تعيد للعراق بعضاً من تطلعاته السابقة من خلال استخدام جزيرتـــي وربه و بوبيان وحقول نفط الرملية، وإسقاط الديون ومساهمة الكويت في إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية الإيرانية.

ج- العمل على تغيير نظام الحكم الكويتي وتشجيع قدوم حكومة جديدة تتبع سياسة تعـــاون وتفاهم مع العراق، وهو الخيار الذي تم العمل به من قبل القيادة العراقية.

أما عن نتائج الاجتياح العراقي للكويت فقد أجابت الدراسة عن ذلك من خلال تركيزهـــا على هذه النتائج والتي كان من أبرزها:-

1- حدوث نتائج تنصهر في بوتقته كل المتغيرات الدولية التي هيأت الأجواء لقيـــام الولايـــات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها على الشرق الأوسط والعالم، فقد كانـــت حـــرب الخلـــيج الثانية عام 1991، والموقف الدولي الحازم الذي استطاعت الولايات المتحدة أن تحشده ضد العراق، عاملاً مساعداً في إعادة ترتيب النظام الدولي الذي كانت الأنظار تتجه إليه خاصة في القوى الراغبة في تعديل النظام العالمي الذي كان قائماً، وكذلك الأطراف التـــي كانـــت ترغب في لعب أدوار بارزة على الساحة الدولية لكنها لم تكن تستطيع ذلك بمفردها، فجاءت الأزمة العراقية- الكويتية لتقدم له الفرصة المناسبة لإعلان الولاء والطاعة لقائـــدة النظـــام العالمي الجديد كي يفوزوا ببعض الغنائم.

2- لقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال الحملة العسكرية الضخمة التي حـــشدتها لمواجهة العراق، ومن خلال ما صبته من جحيم على جيش ومنشآت العـــراق العـــسكرية والمدنية أن توجه رسالة إلى جميع بلدان العالم الكبيرة منها والصغيرة وخاصة بلدان العالم الثالث الطامحة لتغيير علاقات القوة على الصعيد الإقليمي، لتؤكد لكل من يقتنـــع بقيادتهـــا للعالم بأنها القوة الوحيدة القادرة على المواجهة والحسم عندما يتطلب الأمر ذلك.

3- لقد كانت حرب الخليج فرصة مناسبة لإظهار قدرة وأهمية وفاعلية الإجماع الدولي في نطاق الأمم المتحدة، الذي لم يكن من الممكن أن يتحقق لولا قوة وهيمنة ونفوذ الولايات المتحدة، التي أظهرت للعالم أقوى ما يكون من العزم والتصميم على مواجهة المهام التي يجب تحقيقها على الصعيد الدولي.

4- إن ما يمكن إضافته إلى المتغيرات المصاحبة لحرب الخليج الثانية هو وجود الاستعمارية الرأسمالية بالسيطرة على العالم، والرغبة بالتواجد في منطقة الشرق الأوسط بالغة الأهمية في الاقتصاد الدولي التي جاءت في مصلحة الولايات المتحدة، لتجعل منها القوة العالمية الوحيدة القادرة على لعب دور القائد للنظام العالمي الذي آخذ يتبلور بشكل هادئ، كما أنها لم تضع الفرصة عندما تهيأت الظروف المناسبة لذلك، فاستغلت تفكك الاتحاد السوفيتي وحاجة الدول المستقلة عنه الماسة لمساعداتها الاقتصادية لتعلن ولادة هيكلية جديدة في النسق الدولي بقيادتها وعلى طريقتها.

5- أما العامل الإسرائيلي فإن الولايات المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة بوجود إسرائيل وبقائها قوية، وأن المحافظة عليها من أي تهديد يعتبر محافظة على خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية، وعندما أصبح العراق قوة إستراتيجية تهدد الأمن الإسرائيلي اندفعت القوة الأمريكية لتحطيم هذه القوة، وعززت قدرات إسرائيل الحربية بمنحها المزيد من الأسلحة المتطورة والمساعدات المالية، كما كان انعقاد مؤتمر مدريد 1991 إيذاناً ببدء عملية تفتيت الموقف العربي إلى مسارات تفاوضية منفصلة، بحيث يجري كل طرف مفاوضات مباشرة مع إسرائيل تحت الرعاية المباشرة للولايات المتحدة، مما انتج اتفاقات ومفاوضات عربية مع إسرائيل، حيث جاء اتفاق أوسلو 1993، ليمنح إسرائيل اعترافاً فلسطينياً بحق وجودها مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، وكذلك اتفاقية

وادي عربه 1994 بين الأردن وإسرائيل التي تم بموجبها تطبيع العلاقات بـين البلـدين، بالإضافة إلى المفاوضات السورية الإسرائيلية التي امتدت إلى عدة جـولات خـلال عـام 1996، فضلاً عن العلاقات الخليجية الإسرائيلية التي اتخذت طابعاً اقتصادياً، جرى فيهـا تدارس فتح مكتب اتصال في العاصمة القطرية الدوحة على غرار المكاتب الإسرائيلية فـي تونس والرباط، وإن الخطأ الذي ارتكبته القيادة العراقية في دخولها للكويت قابله خطأ آخر من بعض الدول العربية، بسب موقفها المتعنت الذي انتج قراراً صادراً عن مؤتمر القمـة العربية المنعقد في 10 آب 1990، والذي نص في إحدى بنوده على الاستعانة بقوات أجنبية لإجلاء القوات العراقية عن الأراضي الكويتية، إذ أعطى هذا القرار فرصة ذهبية لا تفوتها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيـز وجودها فـي منطقة الخليج وأحكام سيطرتها عليه.

إن اتجاه بعض الدول العربية نحو المشاركة في التحالف الدولي ضد العراق مدفوعة بعوامل مختلفة، كان منها الوعد بإعفاء الديون الخارجية المترتبة عليها كما هو الحال مـع مصر، أو بهدف تجميل صورتها أمام المجتمع الدولي وتطبيع علاقاتها في الولايات المتحدة كما هو الحال مع سوريا، أو بهدف حماية أمنها الـوطني مـن قبـل الولايـات المتحـدة كالسعودية، وما إلى ذلك من أهداف سعت الدول المشاركة إلى تحقيقها غير مهتمة بما يمكن أن يحدث للمنطقة مستقبلاً.

أما عن السؤال المتعلق بردة الفعل الأمريكي تجاه الاجتياح فإن الدراسة أجابت بأنـه كان صارماً عندما أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب بأن يكون الانسحاب العراقـي مـن الكويت غير مشروط، الأمر الذي دفع العراق بالتمسك بموقفه متجاهلاً طبيعـة القـرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والتي صيغت بشكل مهين كي يرفـضها العـراق، فالولايـات المتحدة لم تكن راغبة في انسحاب العراق من الكويت لأن مثل هذا السلوك سيفوت الفرصة

السانحة لتدمير قوة العراق، غير أنها لم تكن أيضاً تستطيع الحصول على تأييد عالمي بدون الاجتياح، لذا كان قرار الاجتياح خاطئاً وعدم الانسحاب كان خطأ أكبر لدرجة أن الدول الكبرى المقربة من العراق اضطرت للوقوف إلى جانب أعدائها، فتميز الموقف السوفيتي بالهشاشة وعدم التأثير في هذه الأزمة بسبب الضعف الداخلي في جسده، وحاجته للدعم الاقتصادي الغربي والتي أثرت بالنتيجة على سياسته الخارجية، الأمر الذي أوصل الحال إلى انتهاء الحرب الباردة وبداية ظهور نظام الأحادي القطبية أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، أما الموقف الفرنسي فقد سار في خطئه نحو خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة ودعمها سياسياً عبر تأييد قرارات مجلس الأمن، وعسكرياً من خلال إرسال قوات مسلحة تقاتل ضمن صفوف القوات الأمريكية، مع إعطائها لجميع التفاصيل السرية الخاصة بالأسلحة الفرنسية التي كانت بحوزة الجيش العراقي في أثناء الحرب، وبذلك ساعدت فرنسا فاعلية الجهد العسكري الغربي ودعم الموقف العسكري الأمريكي.

وما أن بدأت العمليات العسكرية ضد العراق حتى جعلت قوات التحالف البنية الاقتصادية العراقية من الأهداف الإستراتيجية التي يجب تدميرها، لذلك تعرضت لقصف عنيف أثر على أكثر مرافقها الحيوية حتى طالت هذه الهجمات أهداف في الصناعات النفطية الإستراتيجية والتكريرية، ولم تسلم البنية الاقتصادية التحتية للعراق والجسور والموانئ من القصف الصاروخي الذي بدوره شل آلة الإنتاج وعطل حركة التداول، وتعرض العراق إلى خسائر غير قليلة ناتجة عن التفوق التكنولوجي التي كانت تملكه قوات التحالف.

ثم أتجه التفكير الأمريكي بعد انتهاء العمليات العسكرية عام 1991 ضد العراق إلى إعادة ترتيب جيشه في المنطقة ضمن صياغة جديدة، أدرك معها المسؤولون الأمريكيون في

إدارة الرئيس بيل كلنتون بأن عليها أن تحتفظ بقوة عسكرية ضد أي تهديد لمصالحها فـي العالم، فأصبح تواجدها المادي في المنطقة لمدة طويلة عبر إنشاء تحالف إقليمي يـستدعي وجوداً عسكرياً دائماً في الخليج العربي.

إن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة كانت له أهداف يسعى لتحقيقها تتمثـل فـي التحكم بإنتاج النفط وأسعاره وحجم توزيعه عالمياً بما يسمح لها الضغط على الدول المنافسة لها، وبالتالي جعلها تحت السيطرة ويتيح لها تأمين حاجاتها النفطية بأسعار زهيدة، ومنع العـراق أو أي بلد عربي أخر من محاولة السيطرة الذاتية على الثروة العربية، أو بلوغ مرحلة تكون قادرة في السيطرة على النفط أو المساهمة في رسم سياسة تسعيره وتوزيعه، بما يحقق تجريد العرب من سلاح النفط وتعطيله بفعل السيطرة الأمريكية على مصادره، وجعل الدول الخليجية مثقلـة بالديون نتيجة الحرب.

وان ما يمكن أن يقال عن تدمير العراق لم يكن بسبب اجتياحه للكويت وهو الأمر الـذي كان يمكن معالجته إقليمياً واقتصادياً وسياسياً، بل كان التدمير بسبب رغبة الولايات المتحدة في تحقيق وجود مادي محسوس في الخليج، وفي فرض سيطرة مباشرة على النفط للتـأثير علـى أوروبا واليابان، ولأن العراق كان يشكل خطراً على أمن إسرائيل.

أما فيما يتعلق بأبعاد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003، فقد جـاءت ذرائـع الاحتلال الأمريكي للعراق، لتوضح الأبعاد التي دعت الولايات المتحدة للقيام بهذا العمل والتـي كان البعض منها ظاهرياً والأخر لم يمكن البوح به، لذلك التزمت الولايات المتحدة لفترة محدودة في إطار الأمم المتحدة بطرح مسوغات لشن الحرب على العراق، تمثلت بنزع أسلحة الـدمار الشامل ومكافحة الإرهاب وتطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما كانت الدوافع الكامنة خلف هذه المسوغات تهدف إلى تحقيق أهداف سياساتها لفترة ما بعد احتلال أفغانستان.

إن الجهود الدولية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بنزع الأسلحة العراقية، قد خرجت عن الإطار النظري لتدخل في الجانب العملي، فعملية نزع السلاح فرضت على العراق كونه الطرف الخاسر في حرب الخليج الثانية 1991- كما هو الأمر مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية- علماً أن العراق كان يسعى لامتلاك أسلحة غير تقليدية ومنذ عقود قليلة، وبذل أقصى جهوده لامتلاك تلك الأسلحة بهدف بناء قوة عسكرية تضمن الأمن القومي العراقي من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، علماً أن البرنامج النووي العراقي لم يكن يسير دون عوائق، رغم الدعم المادي الكبير الذي قدمته الحكومة العراقية نتيجة العوائد النفطية الضخمة، فكانت الجهود العراقية مستهدفة من قبل الأجهزة الإسرائيلية المختصة التي عملت على إجهاض محاولات العراق لشراء معدات تساعد على ذلك البرنامج، فيما قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية في حزيران 1981 من توجيه ضربة شديدة للمفاعل النووي العراقي، ولم تكن جهود العراق هذه محدودة بالقدرات الذاتية بل يعود الفضل إلى مساعدة عدد من الدول الغربية له في هذا البرنامج وبهدف احتواء النظام السياسي العراقي، والذي كان يسير بشكل طبيعي لغاية الاجتياح العراقي للكويت في 2 آب 1990، والذي تجاوز به العراق الحدود المسموح بها، الأمر الذي قلب المعادلة ودفع الولايات المتحدة لإعادة حساباتها تجاه العراق الذي أصبح يمتلك ترسانة من الأسلحة غير تقليدية والتي باتت تهدد أمن المنطقة، لذلك عملت على تدمير البنية الإستراتيجية الكبيرة من هذه الأسلحة من أجل عدم تكرار ما حصل للكويت، وبموجب ذلك توالت قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى تدمير قوة العراق النووية وكافة أسلحته الكيماوية والبيولوجية، وصواريخه بعيدة المدى مع تشكيل لجان خاصة للتحقيق من تنفيذ تلك الطلبات، وكان من الواضح في عمل هذه اللجان التي يقوم

بها مفتشو الأمم المتحدة بأنهم قد دمروا مواقـــع الترســـانة العسكرية العراقية، التـــي نجحـــت مـــن خلال حملات الإغـــارة للطائرات الأمريكية والبريطانية.

ومع حلول 1997 كان مفتشو المنظمة الأممية قد سجلوا تدمير مدفع فائق الحجم كان قد تم تجميعه مع مكونات لمدافع أخرى مماثلة، وعدد من صواريخ أرض أرض ومنـــصات إطـــلاق متحركة وإعداد من الرؤوس الحربية الكيماوية وبعض الوسائل الكيماوية الأخرى. إلا أن الأمر الملفت للنظر هو عدم رفع أو تخفيف العقوبات المفروضة على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، كونها جاءت لتوفر شكوكاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من احتمال قيام العراق من إعادة تطوير أسلحته المحظورة، كما شنت الولايات المتحدة الأمريكيـــة حربـــاً دبلوماسية قادها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول ضد العراق، طلب فيها إزالـــة الأســـلحة المحظورة كإنذار نهائي، وتشكيل لجنة جديدة للرصد والتحقق والتفتيش (الانموفيك)، بموجب قرار مجلس الأمن المرقم 1284 بتاريخ 17 كانون الثاني 1999 برئاسة الدكتور هانز بلكـــس، والتي فتحت لها أبواب جميع المنشآت والدوائر الحكومية والأمنية والمنـــاطق الرئاســـية لـــيلاً ونهاراً، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت كل الإجراءات واطمأنت بأن أسرارها لـــن تكشف في حالة شن الحرب ضد العراق، لهذا أعطت العراق فرصة لإظهار أسلحته المحظورة، بحيث تنتهي في شباط 2003، الأمر الذي لم يتحقق بعد رفع سقف المطالب الأمريكية بضرورة تخلي الرئيس العراقي صدام حسين عن منصبه ومغادرة العراق مع أفراد أسرته.

كما أن التدبير الأمريكي ذهب إلى خلق اتهامات باطلة تبنتها الإدارة الأمريكية تتعلـــق باتهام العراق ودول أخرى بممارسة أنشطة إرهابية، وما أن جاءت أحداث 11 أيلـــول 2001، حتى أصبحت مؤشرات شن الحرب ضد العراق بحجة مكافحة الإرهاب، من الأمـــور الحتميـــة والقريبة الوقوع، لهذا أعدت الولايات المتحدة الأمريكية سيناريوهات شن حربها على العـــراق،

بعد أن قدمت أدلة كاذبة عن تآمر العراق وشبكة القاعدة لتنفيذ عمليات داخل الولايات المتحـــدة الأمريكية.

إن الاستهداف الأمريكي للنظام السياسي في العراق كانت لـــه نتـــائج وخيمـــة علـــى المستويين الإقليمي والدولي، وقد أجابت الدراسة عن هذا التساؤل معتبرة أن هذه النتائج لم تكن بعيدة عن إعطاء إشارات للأنظمة السياسية، في الدول المكونة للشرق الأوسط، حيـــث يعتبـــر تغيير النظام في العراق بالسلاح مقدمةً للانتقال إلى إيران وسوريا والسعودية ومصر، كمـــا أن تفكيك النظام العراقي يمكن أن يؤدي إلى الاستفراد بالقوى المحلية الفاعلة في عـــدد مـــن دول الإقليم كحزب الله وحركة حماس، لذلك يعتبر غزو العراق واحتلاله يحقـــق أهـــداف الولايـــات المتحدة على المستويين الإقليمي من خلال إضعاف الأنظمة التي لا تتفق مع سياساتها، وتشكيل أنظمة سياسية ديمقراطية تتبنى المبادئ الأمريكية في جميع المستويات، والدولي الـــذي يتمثـــل بالانتقال من مرحلة التبشير بنظام دولي جديد إلى مرحلة فرض هذا النظام وبلورته في القـــوة العسكرية، لهذا جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير أحد حلقـــات السلـــسلة الأمريكيـــة الهادفـــة للسيطرة على المنطقة بشكله الجديد، وأن حجر الأساس لهذا المشروع يقوم على تغير الأنظمـــة الحاكمة في أفغانستان والعراق، والعمل على توليد الديمقراطية في أرجاء المنطقة بما يجعل من هذا المشروع فرصة تاريخية لصياغة شراكة بعيدة المدى بين الدول الصناعية الكبـــرى ودول الشرق الأوسط الكبير، الذي يضمن الدمج في قلب الشرق الأوسط.

أما فيما يخص السؤال المتعلق بمستقبل الاحتلال الأمريكي على العراق وانعكاسات ذلك على العلاقات العراقية الأمريكية، فإن مصير أي احتلال توجب عليه استحقاقاً تاريخياً ينطلق من حتمية خروج القوات الأجنبية من منطقة الاحتلال مهما طال الوقت أو قصر، وفي ظل استمرار الخسائر الأمريكية داخل العراق على المستوى البشري، وما يرتبط بها من تأثيرات في النواحي

النفسية والإعلامية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يُحدث ضغطاً كبيراً يدفع صانع القرار الأمريكي لإيجاد صيغة مناسبة للانسحاب، وكان أفضل مخرج لهذه الحالة هو اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، بحيث لا يبقى من تلك القوات في العراق أي جندي بعد نهاية عام 2011، غير أن هذا الانسحاب رافقه سلسلة من الاتفاقيات التي تضمن وجود معسكرات أمريكية في قواعد منعزلة لمعالجة الحالات الطارئة التي قد يتعرض لها النظام العراقي القائم، والتي قد تؤدي إلى خلق حالة عدم الاستقرار في البلاد وما يمثله من مأزق كبير للولايات المتحدة المنشغلة بحروب أخرى لا تقل أهمية كالوجود الأمريكي في أفغانستان والحرب الدبلوماسية ضد إيران مع استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، وما يمثله من تهديد لأمن إسرائيل الذي يدخل ضمن الاهتمامات الأمريكية العالية، وبقاء الخلاف مع سوريا التي تعتبر دولة محورية مهمة في ذلك الصراع، مع عدم انقطاع دعمها لبعض القوى المحلية الناشطة في المنطقة كحزب الله واللبناني وحركة حماس الفلسطينية، لذلك فإن خروج القوات الأمريكية مرهون بإجراء ترتيب دولي وإقليمي خوفاً من تردي الواقع السياسي في العراق، بما يسمح لإيران أداء أدوار جديدة على مستوى الإقليم فهي الدولة الحاضنة لأغلب الجماعات المسلحة الناشطة في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين.

ومن خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة في الدراسة فقد ثبت صحة وصدق الفرضية المتعلقة بأن الاجتياح العراقي للكويت عام 1991، شكل مبرراً وفرصة سانحة للتدخل الأمريكي المباشر في شؤون منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي دفعها لإتباع سياسة خارجية ركزت على مبدأ القوة لمواجهة الأخطار التي تهدد مصالحها، ومن ثم احتلال العراق عام 2003 الذي أدى إلى نتائج خطيرة على المستويين الإقليمي والدولي، كما تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية وكما يلي:-

1- جاء الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 ليمنح الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة المناسبة للتواجد في المنطقة، والتي لها أهمية كبيرة من خلال الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به وحجم احتياطات الهائلة من النفط الكامنة داخل أراضيه.

2- وجود الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط التي تضمن للمسيطر عليها السيطرة على العالم أجمع بصورة تؤثر في مسار العلاقات الدولية القائمة بين الولايات المتحدة والدول الكبرى.

3- حدوث تحول في السياسة الخارجية الأمريكية بين حالة التعاون والعلاقات السلمية والجهود الدبلوماسية في العلاقات مع العراق، وفقاً للتوجهات الأمريكية المبنية على مبدأ نيكسون في التأثير بالقوة الاقتصادية، والانتقال إلى سياسة الاحتواء، ثم التحول إلى سياسات معاكسة تقوم على مبدأ كارتر، الذي يفرض استخدام القوة تجاه المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

4- إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية العراق في المنطقة بما يحتم تواجد قواتها في هذا البلد واستمرارها في البقاء فيه كونها قوة متعاظمة ومهيمنة على العالم، وأن السيطرة على هذا البلد يعني السيطرة على منطقة الخليج التي هي قلب منطقة الشرق الأوسط، وما يعني ذلك في خلق أثار تساعد في السيطرة على دول العالم كافة، وأن استمرار بقائها يضمن لها الاستمرار في الهيمنة والسيطرة على العالم دون منافس، وذلك من خلال سيطرتها على منابع النفط والتي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من ضبط عملية التنافس الصناعي والاقتصادي مع الدول الغربية الأوروبية والصناعية كالصين واليابان.

5- إن الاحتلال قد أدى إلى نتائج سمحت للدول الإقليمية بالتدخل في الشأن العراقي، وأداء أدوار معينة فيه كالتدخل السوري من الجوار العربي، والتدخل الإيراني والتركي من الجوار غير العربي، والتدخل الإسرائيلي الذي مارس نوعاً من التدخلات لأغراض إستراتيجية، كما أن سقوط نظام الحكم في العراق، يأتي وفقاً للتصورات الأمريكية بنتائج سلبية على الوضع في سوريا لذلك أظهرت سوريا مرونة كبيرة في مسألة إيواء الجماعات المسلحة الساعية لدخول العراق.

6- إن اتباع الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة خارجية جديدة تقوم على الخيار العسكري، كانت له آثار وخيمة على ميثاق الأمم المتحدة أدت إلى تقويض الجهود الدولية الرامية لنزع فتيل الأزمة بالوسائل السلمية، بحيث اعتبرت فشلاً للجهود الهادفة إلى تطوير وتعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية، وأن استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة الخاص بتحريم الحرب في العلاقات الدولية، إلا في الحالات التي تتطلب حفظ السلم والأمن الدوليين.

الاستنتاجات:-

تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:-

1- إن أبعاد الاجتياح العراقي للكويت كانت تنطلق من أسباب تاريخية تتعلق بعائدية الكويت إلى العراق خلال الدولة العثمانية، واقتصادية تتعلق بالديون المترتبة على العراق لصالح الكويت، جراء الدعم الكويتي المقدم للعراق خلال الحرب العراقية الإيرانية، وأخرى تتعلق بزيادة الإنتاج النفطي الكويتي، بحيث أدى إلى حدوث فائض عالمي في الإنتاج دفع إلى تدهور أسعاره عالمياً، وجغرافية تتعلق بترسيم الحدود.

2- أن التداعيات الكثيرة الحاصلة جراء نتائج الاجتياح العراقي للكويت، أفرزت الانسحاب الحكومي العراقي من منطقة كردستان، وفرض منطقة حظر جوي شمال وجنوب العراق، وتدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي المثقل بالديون جراء الحرب العراقية الإيرانية.

3- أن ردة الفعل الأمريكية على الاجتياح العراقي للكويت تمثلت باتباع سياسة خارجية أمريكية جديدة، تقوم على اتباع مبدأ كارتر من خلال استخدام القوة لموجهة العراق الذي تعرض إلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق والخليج خصوصاً.

4- وجود تأثير لأحداث 11 أيلول 2001، كأحد أبرز العوامل التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى اتباع الضربات الوقائية كأداة في حربها لما يسمى بالحرب على الإرهاب، تختلف عما كان عليه الوضع أبان الحرب الباردة مستغلة التغير الحاصل في البنية الهيكلية للنظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بداية التسعينيات من القرن العشرين.

5- أن البيئة الإقليمية العربية وغير العربية ما عدا إسرائيل والبيئة الدولية لم تكونا مهيئتين لتقبل فكرة شن الحرب على العراق، عكس ما كانت عليه خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، وذلك يعود لعدم صحة الأسباب التي صاغتها الإدارة الأمريكية لتبرير غزوها للعراق، مع وجود توجه دولي يدعو إلى التعاون والمساواة ورفض الهيمنة الانفرادية الأمريكية، ويدعو إلى الاحتكام للمنظمات الدولية، واتباع الأسلوب السلمي في حل المشكلات والنزاعات الدولية التي تحدث بين وحدات النظام الدولي.

6- أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، استند على معلومات غير دقيقة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، ومدى ارتباطه بالتنظيمات الإرهابية على الرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها لجان التفتيش الدولية.

7- إن مستقبل الاحتلال الأمريكي للعراق مرهون بالتطورات السياسية على المستوى المحلي العراقي والإقليمي والدولي، ومدى تنفيذ الجانب الأمريكي لاتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، إلا أن استمرار بقاء قوات أمريكية في العراق يعتبر أمراً حتمياً، وذلك لأسباب تتعلق بالإستراتيجية الأمريكية المتبعة في منطقة الشرق الأوسط.

التوصيات:-

ومن خلال ما جاء بالاستنتاجات فإن الدراسة توصي بالاتي:-

1- الحفاظ على الذات العربية والإسلامية لدى أبناء الشعب العراقي جراء الاحتلال المفروض عليه، والسعي لإذكاء الحقائق الأساسية في نفوس أبناء البلد كالانتماء الحضاري للعروبة والإسلام والاعتبارات الوطنية والقومية، من خلال مقاومة التوجهات الأمريكية التي تفرضها على العراق، والتي تلتقي فيها مع أطراف إقليمية أخرى كإيران وتركيا على المستويات الإعلامية والأيديولوجية الثقافية.

2- السير الجاد نحو تحقيق المصالحة الوطنية، والعودة إلى التلاحم المصيري بين أبناء الشعب وتناسي الأحقاد وتخليصه من حالات الثأر والانتقام، من خلال التفريق بين التيارات والحركات السياسية التي ترفع شعارات الوطنية، ومقاومة الاحتلال عن تلك التي تتبنى العمليات الإرهابية التي تمارسها مجموعات مسلحة تستهدف الأبرياء من أبناء الشعب.

3- مواجهة التيارات الداعية لتقسيم العراق وفق أسس عرقية أو دينية تحت مسميات تتعلق بالفدرالية، وغيرها التي هي مفردات دخلت الحياة السياسية العراقية عبر البوابة الأمريكية، من خلال سيادة الشعور الوطني وتغليبه على الأسس العرقية والدينية.

4- التعجيل بالانسحاب والالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة كفيل بإنهاء العديد من تلك الخلافات، عبر تنفيذ حملة وطنية تؤكد على إن العراقيين قادرون على إدارة شؤون بلادهم، وإعطاء انطباع إلى قوات الاحتلال بأن الخلافات المتعلقة بالشأن العراقي هي إفرازات وتداعيات حدثت جراء الاحتلال.

المراجع

1. <u>**المصادر:**</u>

- الكتاب المقدس، **سفر التكوين.**

2. <u>**المراجع العربية:**</u>

أ- الكتب:

- إبراهيم، الحجاج، (2002). **إستراتيجية البرنامج النووي في العراق،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- إبراهيم، حسن توفيق، (2002). **العراق 2001-2002** النقدي الاستراتيجي الخليجي الشارقة، د.ن.
- أبو جاموس، ماجد عودة الله، (1996). **سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج،** عمان، مديرية المطابع العسكرية.
- أبو هيف، علي صادق، (1971). القانون الدولي العام، القاهرة، د،ن.
- أبوعلي، سعيد، (1995). **أزمة الخليج التدويل والإدارة الدولية،** تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحقوق والاقتصاد والتصرف.
- أحمد، حسن الحاج علي، (2004). "تغير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق" في: **احتلال العراق الأهداف النتائج المستقبل،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أحمد، رائد شهاب، (2005). **أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق،** بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

- الادهمي، محمد مظفر، (1997). **الطريق إلى حرب الخليج دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق**، عمان، الأهلية للتوزيع.
- أمين، محمد، (1991). الإدارة العربية والإسلامية، عمان، (د،ن).
- أندرسن، ليام و غاريث، ستانسفيلد، (2005). **عراق المستقبل**، ترجمة رمـزي بـدر، لندن: دار الواق.
- أندرسون، جاك، (1992). شوارسكوف، ترجمة احمد عبد الحميد، و أميـرة إبـراهيم، دمشق، دار الكتاب العربي.
- انديك، مارتن، (2006). **أولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيـارات في: المصالح الدولية في منطقة الخليج**، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإستراتيجية.
- ايشهارا، شنتارو، (1991). **اليابان لم تقل لا صراع المستقبل بين الكبار**، القاهرة، يافـا للدراسات والأبحاث.
- الببلاوي، حازم، (1990). بعد إن يهدأ الغبار، بيروت، دار الشروق.
- براون، سيوم، (2004). **وهم التحكم القوة والسياسة الخارجيـة فـي القـرن الحـادي والعشرين**، تعريب فاضل جكتر، بيروت، شركة الحوار الثقافي.
- برجينسكي، زبيغنيو، (2007). **الفرصة الثانية**، ترجمة عمـر الأيـوبي، بيـروت: دار الكتاب العربي.
- البرغوثي، لميس و رشيد، حسن، (1991). **أزمة الخليج في الفكر الـسياسي الأردنـي**، عمان: د. ن.

- بريماكوف، (1991). **يوميات بريماكوف في حرب الخليج**، بيروت، كامبيو للنشر.
- بريماكوف، يفغيني، (1991). **يوميات بريماكوف في حرب الخليج**، بيـروت، كومبيـو للنشر، للدراسات والإعلام.
- البزاز، سعد، (1987). **العقرب(إسرائيل وحرب الخليج التفتيت والتطويق)**، لندن: مركز العالم الثالث للنشر.
- البزاز، سعد، (1993) **حرب تلد أخرى**، عمان، الأهلية للنشر.
- البزاز، سعد، (1995). **رماد الحروب أسرار ما بعد حرب الخليج**، عمان، الأهلية للنـشر والتوزيع.
- البستكي، نصرة عبدالله (2003). **امن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- البكوش، الطيب، (1991). **الخليج بين الهيمنة والارتزاق**، تونس، مؤسسة بن عبد الله.
- بلقزيز، عبدا لآله، (1991). **أزمة الخليج العرب بعد نهاية الحرب الباردة**، الرباط، دار الكلام.
- بو قنطار، حسان، (1987). **سياسة فرنسا تجاه العرب منـذ 1967**، بيـروت، مركـز دراسات الوحدة العربية.
- بودوس، وليم و روبرت وندريم، (1994). **أسلحة الدمار الشامل**، ترجمـة دار الجليـل للنشر، عمان.
- بيرش، تشارلز، (1996). **الحرب الباردة وما بعدها**، ترجمة فاضل زكي محمد، بغداد، دار الحرية.

- تاير، برادلي، (2004)، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، ترجمة عماد فوزي شعيبي، بيروت، الـدار العربيـة للعلوم.
- تشو مسكي، نعوم وجلير، الأشقر، (2007). الـسلطان الخطيـر الـسياسية الخارجيـة الأمريكية في الشرق الأوسط، بيروت، دار الساقي.
- تشو مسكي، نعوم، (2003). "الإرهاب والرد العادل" في: رأي، ميلان (محرر)، **خطـه غزو العراق**، دار الكتاب العربي.
- التقرير الاستراتيجي العربي (1990)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإسـتراتيجية بالأهرام.
- التنير، سمير، (2010). **أمريكا من الداخل حروب من أجـل الـنفط**، بيـروت، شـركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- توفيق، سعد حقي، (2002). **النظام الدولي الجديد**، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- الجلبي، فاضل، (1996). "**الآثار الاقتصادية لغزو الكويت**" في اومليل (محرر)، الغـزو العراقي للكويت الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة، عمان: منتدى الفكر العربي.
- الجمالي، محمد فاضل، (1992). **مأساة الخليج الهيمنة الغربية الجديـدة**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الجنابي، باسم كريم سويدان،(2006). **مجلس الأمن والحرب على العراق عـام 2003 دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.

- الحسن، بلال، (2003). "إسرائيل في ضوء نتائج الحرب" من **ندوة احتلال العراق وتداعياته، مركز دراسات الوحدة العربية**،ط1، بيروت.
- الخزرجي، ثامر كامل، وياسر، علي المشهداني، (2004)، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- خليفة، محمد، (1991). "التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وانقلاه يهدد أوروبا الموحدة، **مجلة الشراع**، العدد (492)، 9 أيلول، ص37-42.
- الدباغ، مصطفى، (1993). **الخداع في حرب الخليج**، عمان، مكتبه الرسالة الحديثة.
- **دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
- درويش، سائد، (1992). **الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج**، عمان، دانه للعلاقات العامة والنشر والترجمة.
- دسوقي، عيسى السيد، (2009). **الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد**، القاهرة، دار الأحمدي للنشر.
- دورتي، جيمس و روبرت، بالستغراف، (1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبدالحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
- دوغلاص، ايان، (2008). **الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية في: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الرشواني، منار محمد (2004). **الغزو الأمريكي للعراق الدوافع والأبعاد في: احتلال العراق الأهداف النتائج المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- رفعت، محمد، (2007). **أمريكا بين الحقيقة والوهم**، عمان، دار أثراء للنشر والتوزيع.

- رميح، طلعت،(2008). تقسيم العراق ...أمريكا :– سعي فعلي ونفي إعلامي.بيـروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الزبن، أريج عازم منصور فهد، (2006). **تحول السياسة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه العراق من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري (1980 – 2006)**، (رسـالة غيـر منشورة)، جامعة مؤتة.
- زلوبن، نيكولاي، (2006). **الخليج في سياق السـياسة الخارجيـة الروسـية، فـي: المصالح الدولية في منطقة الخليج**، أبو ظبي، مركز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتجية.
- السعدون، حميد محمد، (2000). **فوضوية النظام العالمي الجديد وأثـاره علـى النظـام الإقليمي العربي**، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- السعدون، حميد، (2004). قراءة جديدة في الجيوبولتكس، أوراق دولية، بغـداد: العـدد (130)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني.
- السعدي، صبري زايد، (2008). **قوة النفط ومسائه في التجربة العراقية: حالة تاريخية للشرق الأوسط في: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضـى**، بيـروت، سلسلة كتب المستقبل العربي (60)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعيد، أدور، وآخرون، (1991). **حرب العالمين الأولى حرب ضد بلد عربي مسلم مـن العالم الثالث**، تحرير وترجمة صبحي حديدي، قبرص، شركة الأرض.
- سعيد، محمد السيد، (2005). **الاحتلال الأمريكي للعراق ورقة عمل حول مستقبل العراق**، القاهرة، دار ميريت.

- سعيد، محمد قدري، (2001). **الحروب الأمريكية في الإمبراطورية الأمريكية**، ج2 القاهرة، مكتبة الشروق.

- سليم، محمد السيد (2004). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع.

- سليم، نبيل محمد، (د.ت). **تداعيات أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة وانعكاساتها على العراق**، بغداد، جامعة بغداد.

- سميث، جيم أدور، (1992). **حرب جورج بوش**، ترجمة محمود بروهم، عمان، دار الفكر.

- سهر، عبدالكريم جاني، (2007). **حرب الخليج الثانية**، دمشق، دار الحصاد للنشر.

- السويدي، جمال سند، (2006). **المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي**، أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- السيد، رضوان، (2004). **الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائر، والاجتماع المدني والسياسي في: احتلال العراق الأهداف النتائج المستقبل**. بيروت، سلسلة كتب المستقيل العربي (32)، مركز دراسات الوحدة العربية.

- سيرل، مارسيل، (1992). **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، ترجمة حسن نافعة، الكويت، دار سعاد الصباح.

- سيمونز، جيف (2004). **استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- سيمونز، جيف، (1998). **التنكيل بالعراق**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

- شادي، خالدة، (1991). **الموقف الأوروبي الغربي إزاء أزمة الخليج**، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- شبلي، سعد شاكر (2008). **التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (رسالة غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- شحاتة، رضا، (2002). اتجاهات السياسة الخاصة الأمريكية نحو روسيا المعاصرة، في: **الإمبراطورية الأمريكية**، ج3، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- الشرعة، علي، (2004)، **الحرب الأمريكية على ما يسمى "الإرهاب" الحرب على العراق**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الشقافي، خليل إبراهيم، (1991). **الردع النووي في الشرق الأوسط**، الناشر للطباعة والتوزيع والإعلان.
- شهاب، أسامة محمد، (2008). **السياسة الأمنية الإسرائيلية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.
- صارم، سمير(2003). الأبعاد والدوافع النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، ط1،بيروت، دار الفكر للنشر.
- صاغية، حازم، (2004). **بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً**، بيروت، دار الساقي.
- الطويلة، عبدالستار، (1990). **أزمة الخليج حرب أم سلام**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الظاهر، سمير، (2004). **ملاحظات حول النظام العربي الإقليمي رؤيا مستقبلية في الملف السياسي**، بغداد: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد.

- العابد، حسن عبد الله، (1992). **آثار وانعكاسات حرب الخليج على الإنسان الأردني**، عمان، دار الإبداع.
- عاروري، نصير، (2003). **حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، في: العراق الغزو، الاحتلال، المقاومة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبدالغفور، همام عبدالخالق، و الحجاج، عبدالحليم إبراهيم، (2009). إستراتيجية البرنامج النووي قي العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبيد، عبد الستار هادي، (2008). **العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال وأثرها على الداخل العراقي**، القاهرة، قسم البحوث والدراسات السياسية.
- العزام، عبدالمجيد علي، (1998). **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**، عمان، وزارة الثقافة.
- العكرة، ادونيس، (1983). **الإرهاب السياسي**، بيروت، دار الطليعة.
- علي، أحمد إبراهيم، (2004). **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج**، بيروت، دار صادر.
- عودة، عودة بطرس، (1991). **حرب الخليج من المسؤول**، عمان، دار الكرمل.
- غالبريث، بيتر، (2006) **نهاية العراق**، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- غريتش، الآن، (1991). **الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة إبراهيم العريس، الأرض للنشر.

- غليون، برهان، (1991). "أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي"، **النـدوة المنعقدة في القاهرة لمركز دراسات الوحدة العربية في نيسان** ، بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربية.
- غليون، برهان، (2005). **العرب وعالم ما بعد 11 أيلول**، دمشق، دار الفكر.
- الغنامي، عبدالسلام محمد، (2003). النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخلـيج الثانيـة وتداعيات إحداث 11 سبتمبر 2001، ط2، الرباط، دار السلام.
- غورباتشوف، ميخائيل (1992). **غورباتشوف ومكانة الانقلاب** : ثلاثة أيام هزت العالم- باريس، ترجمة فؤاد حطيط. دار عام ألفين.
- غورباتشوف، ميخائيل، (1988). **بيروسترويكا**، ترجمة دار الفارابي، بيروت.
- غورباتشوف، ميخائيل،(1990). البيروسترويكا، ترجمة عباس خلـف، بغـداد، شـركة المعرفة.
- الفتلاوي، سهيل حسين، (2002). **الإرهاب والإرهاب الدولي**، منشورات وزارة الثقافة.
- فيدال، ديمونيك و ألان غريش، (1991). **الخليج مفاتيح لفهم حـرب معلنـة**، ترجمـة إبراهيم العريس، قبرص: دار قرطبة.
- كوش، عمر، (2005). **الحرب الأمريكية على العراق ورهانـات المـستقبل**، دمـشق: الأهالي للطبع والنشر والتوزيع.
- كوولي، جون، (1992). **الحصاد**، ترجمة عاشور الشامس، بيروت: شركة المطبوعـات للتوزيع والنشر.
- كيسنجر، هينري، (1988). **مجموعة مقالات**، بيروت، دار قتيبة.

- لوران، اريك، (2003). **حرب آل بوش (أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتـراف بهـا)**، ترجمة سلمان حرفوش، الكويت، دار الخليل للطباعة.
- لوران، اريك، (د.ت). **عاصفة الصحراء**، ترجمة منيرة اسمر، بيروت، د.ن.
- لوران، ايريك، وبيار سالنجر، (1991). **الفكرة المخفيـة لحـرب الخلـيج**، بيـروت: شركة المطبوعات.
- المجدوب، طه، (2001). **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العـشرين، في: الإمبراطورية الأمريكية**، ج1، القاهرة، مكتبة الشروق.
- محمد، عبد الخالق شامل، (2005). **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية أنموذج العـراق 2003**، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلـوم الـسياسية جامعة بغداد.
- محمد، عبد الخالق، شامل، (2005). **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية أنموذج العـراق 2003**، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلـوم الـسياسية جامعة بغداد.
- مرقس، سمير، (2003). "الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية القوة والـدين والثـروة" فـي: مصطفى، نادية محمود وحسن نافعة (محررون). **العدوان على العراق خريطـة أزمـة ومستقبل امة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.
- مرقس، سمير، (2003). **الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة (الموقف من الشرق الأوسط – العراق)**، في: نافعة، حسن ونادية، محمود مصطفى (محـررون).

العدوان على العراق خريطة أزمة.. ومستقبل أمة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

- المرهون، عبد الجليل زيد، (2005). **أمن الخليج بعد حرب العراق**، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، مركز الدراسات الإستراتيجية.
- المصري، شفيق، (1992). **النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر**، بيروت، دار لعلم للملايين.
- منصور، سامي، (د.ت). **أقنعة الاستعمار الأمريكي**، القاهرة، دار الكتاب العربي.
- منظمة العمل الدولية، (2003). **العراق: مسؤولية دولة الاحتلال في العراق الغزو الاحتلال المقاومة**، سلسلة كتب المستقل العربي (27)، بيروت.
- مهابة، احمد، (1991). "إيران وأمن الخليج "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (105)، يوليو، ص 70-74.
- نافع، بشير موسى، (2007). **المشروع الأمريكي في العراق**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- نبلوك، تيم، (2001). **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق – ليبيا- السودان)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- النحال، محمد سلامه، (2007). **الحرب ضد الإرهاب**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- النعيمي، عبد الرحمن محمد، (1994). **الصراع على الخليج العربي**، بيروت، دار الكنوز الأدبية.

- النقيب، موفق، (2004). **العولمة والأمركة،** ط1، دمشق، دار الرائي.

- نيكسون، ريتشارد، (1993). **الفرصة السانحة: التحديات التي تواجه امريكا في عالم ليس به اللا قوة عظمى واحدة،** ترجمة احمد صدقي مراد، القاهرة: دار الهلال.

- هادار، ليون، (2005). **عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط،** بيروت، الدار العربية للعلوم.

- هاس، اريتشارد آن، 1999، **التدخل: استخدام القوة العسكرية في عالم ما بعد الحرب الباردة،** بروكغنز.

- الهواري، عادل مختار، (1992). **أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن،** ط1، الكويت، مكتبة الفلاح – الكويت للنشر والتوزيع.

- هوليس، روزماري، (2006). "الإستراتيجية البريطانية إزاء الخليج" في: **المصالح الدولية في منطقة الخليج،** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- هيكل، محمد حسنين، (1992). حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- هيكل، محمد حسنين، (2006). **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق،** ط6، القاهرة: دار الشروق.

- هيكل، محمد حسنين، (2007). **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق،** ط7، القاهرة، دار الشروق.

- وزارة الخارجية الأردنية، (1991). الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج. عمان.

- الياسين، حناوي رشيد، (2001)." توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء العراق"، **نشرة الراصد الدولي**، بغداد: جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية.

ب- الدوريات:

- أبو طالب، حسن، (1990). "إيران وانعكاسات التسوية مع العراق"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (102)، أكتوبر، ص69-74.
- بكر، حسن، (1990). "الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (102)، أكتوبر، ص102-108.
- بيرد، روبرت، (2003). "الطريق إلى التستر هو الطريق إلى الخراب"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (294)، آب، ص106-112.
- تشومسكي، نعوم، (2003). "العراق، الغزو الذي سيلازمه العار"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد (26)، العدد (297)، تشرين أول، ص36-42.
- تشومسكي، نعوم، (2004). "احتلال العراق يرفع خطر الإرهاب وأسلحة الدمار معاً"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد (26)، العدد (300)، شباط، ص118-127.
- تقرير تقويم قانوني لغزو العراق، (صيف،2005). **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (119)، ص187-197.
- جاد، عماد، (1990). "الغزو في الإطار الإقليمي (إسرائيل وتركيا)"، **مجلة السياسة الدولية**، (102)، أكتوبر، ص75_ 78.
- جاد، عماد، (2002). "إسرائيل والتحرير الأمريكي ضد العراق"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (150)، أكتوبر، ص110-112.

- حتي، ناصيف، (1992). "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (195).
- حداد، حامد عبد، (2006). "الدور الإسرائيلي في غزو واحتلال العراق"، **أوراق دولية**، العدد (146)، السنة الثامنة، ص21-23.
- الحريري، جاسم يونس، (2004). "الوحدة الوطنية"، **مجلة المستقيل العربي**، المجلد (27)، العدد (305)، تموز، ص51-58.
- الحسني، باسل جودت، (2003). "السياسات الاقتصادية في العراق: الواقع الراهن مع نظرة مستقبليه"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد (26)، العدد (295)، أيلول.
- خشيم، مصطفى عبدالله، (1992). "علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في أطار النظام العالمي الجديد: حالة أزمة وحرب"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد (15)، العدد (168)، ص71-87.
- دراسات مترجمة، (2001). "تعريف الإرهاب الدولي"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد (10)، ص25-27.
- دراسات مترجمة، (2001). "تعريف الإرهاب الدولي"، **مركز الدراسات الدولية**، العدد (10)، ص8.
- سالم، علاء، (1990). "السلوك العراقي وعمليات التصعيد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (102)، ص23-28.
- ستيل جوناثان، (2008). "العراق طريق الخروج"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد (30)، العدد (349)، آذار، ص6-19.

- سلام، منير، (1990). "سيناريوهات أزمة الخليج: طرحت مهام كبيرة طال انتظار حلها"، **مجلة الكاتب**، العدد، 125، أيلول.
- سيرنيبيسيوني، جوزيف و ماثيوز، جيسيكا و بيركوفيتش، جورج، (2004). "أسلحة الدمار الشامل في العراق الأدلة والمضامين"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد (26)، العدد (300)، شباط، ص128-157.
- الشهري، حسن عبد الرحمن محمد، (2000). "عمليات قوات التحالف في حرب تحرير الكويت"، **مجلة الحرس الوطني**. المجلد (21)، العدد (217)، يوليو، ص57-62.
- صدقي، راجية، إبراهيم، (1990). "التوجهات العامة لردود الفعل الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (102)، أكتوبر، ص95-101.
- العاني، فكرة نامق، (2002). "الولايات المتحدة والإرهاب"، **قضايا سياسية**، جامعة النهرين، العدد (2)، ص13-15.
- عبدالله، ثناء فؤاد، (1990). "الأردن وأزمة الاختيار الصعب"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (102)، أكتوبر، ص34-38.
- عبدالوهاب، أيمن السيد، (1990). "مصر ومحاولة احتواء الأزمة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (102). أكتوبر، ص29-33.
- عبدالوهاب، أيمن السيد، (1994). "القمة الأمريكية السورية وخطوط التماس"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (116)، أبريل، ص162-168.
- عبيد، مجدي علي، (1990). "المقدمات السياسية للغزو"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (102)، أكتوبر، ص18-22.

- عثمان، محمد عثمان،(خريف – شتاء 1991). "الصراع على النفط وانحسار التنمية العربية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (19)، العدد (3 – 4)، ص57–61.
- العزام، عبدالمجيد، 1989. "فضيحة الأسلحة الأمريكية لإيران والدور الإسرائيلي"، الخليج العربي، مجلد 21، العدد 3–4.
- غالي، بطرس، (1991). "أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة"، مجلة **السياسة الدولية**، العدد (105)، تموز، ص4–11.
- الكاشف، عدنان (1991). "أزمة الخليج بين إستراتيجية الولايات المتحدة والرد العراقي المطلوب"، **مجلة الكاتب**، العدد (125)، أيلول.
- محمود، عزمي، (1992). الترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج مبدأ كارتر في التطبيق، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (4)، كانون الأول، ص60–64.
- مصطفى، حمزة، (1990). الحملة الأمريكية على العراق الخلفيات والأهداف، **مجله أفاق عربية**، العدد التاسع، أيلول، ص54–55.
- نصراوي، عباس، (2004). "الدعوة ضد الخصخصة في: العراق الغزو الاحتلال المقاومة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (301)، آذار، ص65–67.
- هرمز، نور الدين وآخرون، (2007). "الحروب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، المجلد (29)، العدد (2)، ص48–52.
- الهزاط، محمد، (2003). "الحرب الأمريكية البريطانية على العراق الشرعية الدولية"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد (26)، العدد (292)، تموز، ص78–114.

- الهزايمة، محمد عوض،(2005). "الحضارات العربية الإسلامية"، **مجلة الصراط**، العــدد (25)،
- ورثنغنتون، آمي، (2003). "كيف تقصف الولايات المتحدة أبنائها بالسلاح النووي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (297)، تشرين أول، ص43-53.
- ياسين، السيد، (1994). "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط"، **مجلة الــسياسة الدولية**، العدد (118)، أكتوبر، ص72-79.

ج. الصحف:

- جريدة أخبار اليوم، المصرية، 23 نيسان 2006، ص8.
- جريدة آخر ساعة المصرية، 9 حزيران 2004، ص36.
- جريدة العرب اللندنية، في 1990/12/14 ص5.
- جريدة واشنطن بوست الأمريكية، 1990/12/17، ص6.
- صحفية السفير اللبنانية، 19 تشرين الثاني 1994، ص12.
- صحيفة الاتحاد الإماراتية، 11 آذار 1991، ص28.
- صحيفة الثورة لسورية، 31 كانون الأول 1994، ص4.
- صحيفة الجمهورية العراقية، 1988/8/8 ص1.
- صحيفة الدستور الأردنية، 7 آب 1990، ص.

د. التقارير والوثائق:

- التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003.

- التقرير السنوي الأردني، لعام 1991.
- خطاب دبليو جورج بوش الابن في 20 أيلول 2002.
- نص التصريح للناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية 17 كانون الثاني 1991.
- وثيقة المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة.
- وثيقة خطاب الرئيس صدام حسين في قمة مجلس التعاون العربي في عمّان في 24/ شباط 1990.
- وثيقة قرار رقم 665 الصادر عن مجلس الأمن 25 آب 1990. وثيقة انسحاب القــوات الأجنبية من العراق.
- وثيقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 لسنة 1990.

1. المراجع الأجنبية:

- Batatu, Hanna,(1978). **The Old Social Classes and the Revolutionary movements of Iraq**. Princeton, New Jersey, Princeton Univ.Press.
- Chomsky, Noam,(1993)."World Order and its Rules: variations on Some Themes", **Journal of Law and Society**, (Cardiff University U.K.).
- Chomsky, Noam (2002). **US Iraq Policy: Motives and Consequences, Iraq under Siege**, Canada, Library of Congress Control Number.
- Chomsky, Noam,2003.**Hegemony or Survival**. New Jersey, Princeton Univ.Press.
- Christoph Moosbauer(2002) "Relations with the Persian Gulf States" **in Volker perthes (e.d) Germany and the Middle East: Interests and options** (Berlin: Heinrich-Boll Foundation for Science and Politics,).
- Farhang, Mansour , (1985). "The Iran-Iraq War: The Feud, The Tragedy, The Spoils". **World Policy Journal**, Vol.2.
- Al-Hammad, Abdull,(1992). **The Big Terrorism of Nations Destroyers,** Kuwait , Ministry of Public Health and the Author.

- Helmut, Hubel, (1991). “The Second Gulf-War in the International Politics". In Steinbach, **Germany and the Gulf .** (Boun: German Council on Foreign Relations).
- Scott, James M., (1996). **Deciding to Intervene: The Reagan Doctrine and American Foreign Policy**. Durham, Duke University Press.
- Rice, Condoleezza, (2000), **promoting the Natinonal interest, foreign affairs,** Vol 79. no.1 Jonuary- February,
- Zainy, Muhammad Ali, (2004). **the Iraqi economy: present state and future challenges,** Middle East Economy Survey, vol XL VII, 21 June.

4. الصحف الأجنبية والمواقع الالكترونية:

- Blum, William, United State Intervention (Part III), the Guardian, Australia,No.1010,July26th,2000.
- معهد المجتمع المنفتح (osi)، الاحتفاظ بالإسرار: أمريكا والماليات العامة للعراق،

الموقع الالكتروني: - http://www.cpa-hraq.org/regulation/reg2.pdf

- مكتبة جيمي كارتر(د.ت). الموقع الالكتروني:
- http://jimmycartelibarary.org/documents/speeches/su8ojec.phtml.
- Al- Bayaty, Abdul-llah and Hana Al- Bayaty "Fortress Iraq" Al-Ahram weekly (23 December 2004), http://weekly,Aharam,org.
- Report, project for the new American century (PNAC)m September 2000.
- http://newamericancentury.org/Rebuilding Americas Defenses. PDF.

"Statement of principles", project for the newAmericancentury, 3 statementofprinciples.Htm.

- http://newamericancentury.org/ june 1997
- وثيقة اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق، 2008، المنشور على

الموقع الالكتروني: - www.parliamennt.iq

قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية. المنشور على الموقع الالكتروني:

-www.iraq-ild.org.

- عكاشة ، سعيد، إسرائيل ورؤيتها ما بعد صدام حسين: - www.siyassa.org.

- مروان، وجدي أنور، مقالة بعنوان "كيف انتهكت أمريكا وبريطانيا ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الموقع الالكتروني: - www.zmag.org.

- شبكة النبأ 18 آذار 2008، الموقع الالكتروني :

- www.annabaa.org/nbanews/69/123-htm

- بدر، أسراء، (2009). تدمير الاحتلال لآثار بابل، رسالة الإسلام 2010/5/30.

- سمير مرقص،(2003). الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة، الموقع الالكتروني: - www.islamonline.net/arabic/politics/2003/03/article26.shtml

ملحق رقم (1)

فحوى القرارات التي أصدرها مجلس الأمن إثناء أزمة وحرب الخليج

رقم القرار	فحوى القرار
660	إدانة الغزو العراقي للكويت
661	فرض مقاطعة إجبارية وإنشاء لجنة للقيام بمهام محددة بتطبيق القرار تجاه العراق
662	عدم شرعية ضم الكويت إلى العراق
664	يتعلق بوضع الأجانب والبعثات الدبلوماسية في كل من العراق والكويت
665	اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكيد على تطبيق القرار 661 الخاص بالمقاطعة
666	مراعاة الظروف الإنسانية في العراق والكويت في عملية المقاطعة وان يتم تصدير الإمدادات الطبية تحت الإشراف الدقيق للإطراف المصدرة لها
667	مراعاة العراق اتفاقيتي فيينا لعامي 1961 و 1963 بشأن معاملة البعثات الدبلوماسية
669	تقديم مساعدات إلى العراق وفق نص المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة
670	امتداد إجراءات المقاطعة إلى جميع وسائل النقل، بما في ذلك وسائل النقل الجوي
674	اتخاذ إجراءات إضافية في حالة عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن والمساعي الحميدة للأمن العام المتعلقة بوضع الكويتيين والأجانب في كل من الكويت والعراق
677	إدانة محاولات العراق لتغيير التكوين الديموغرافي لسكان الكويت وإتلاف السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت
678	منح العراق فرصة أخيرة للامتثال لقرارات مجلس الأمن في موعد أقصاه 15 كانون الثاني، يناير 1991
686	يتعلق بإنهاء الحرب الدائرة في منطقة الخليج والتزام العراق بكل التدابير في هذا الشأن

- المصدر: (خشيم، مصطفى عبدالله، 1992: **86**)

الملحق رقم (2)

القوات الحليفة في حرب الخليج عام 1991 ضد العراق

ت	الدولة	عدد القوات	النسبة إلى إجمالي قوات التحالف
1	الولايات المتحدة الأمريكية	425000	61،60
2	تركيا	100000	50،14
3	السعودية	67500	9،78
4	بريطانيا	35000	5،07
5	مصر	30000	4،35
6	سوريا	20000	2،90
7	فرنسا	17000	2،46
8	الكويت	11500	1،67
9	باقي دول مجلس التعاون الخليجي	10000	1,45
10	الباكستان	10000	1,45
11	بنغلادش	5000	0,72
12	كندا	1800	0,26
13	ايطاليا	1500	0,22
14	المغرب	1500	0،22
15	هولندا	950	0،14
16	استراليا	840	0،12
17	بلجيكا	620	0،09
18	النيجر	500	0،07
19	السنغال	500	0،07
20	اسبانيا	500	0،07
21	السويد	500	0،07
22	بولونيا	400	0,06
23	الدانمرك	300	0,04
24	الارجنتين	300	0،03
25	تشيكوسلوفاكيا	200	0،03
26	اليونان	200	0,03
27	سيراليون	200	0،03
28	نيوزيلندا	132	0،02

- المصدر: (سعيد، أدور، وآخرون، 1991: 208-209)